الأمم المتحدة

A/73/PV.79

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٧٩**

الأربعاء، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد كي (كمبوديا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الاجتماع التذكاري بمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام

البند ١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

ثقافة السلام

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ستواصل الجمعية العامة الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام والنهوض بها.

وقبل أن نمضي قدما، أناشد جميع المتكلمين أن يتوخوا الإيجاز في مداخلاتهم من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من وقتنا المحدود المخصص لهذا الاجتماع الرفيع المستوى. ولكي نتمكن من سماع جميع المتكلمين المدرجين في القائمة، يتعين على الوفود أن تقصر بياناتها في الجلسات العامة على ثلاث دقائق في حال التكلم بالصفة الوطنية، على النحو الذي تم إعلانه في الرسالة الموجهة من الرئيسة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩. وكما يذكر الأعضاء، دعت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢٣/٧١ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إلى التزام جميع المتكلمين التزاما صارما بالمدة الزمنية المحددة في الجمعية العامة، ولا سيما خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى. ويرجى من المشاركين الذين أعدوا بيانات أطول قراءة نسخة موجزة منها وتقديم النص الكامل لبياناتهم إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق. وكذلك وفقا للقرار ٣٢٣/٧١، يوصى بتطبيق مبدأ ”البروتوكول محل احترام من الجميع“، الذي يُشَجَّع المشاركون بمقتضاه على الامتناع عن إدراج العبارات البروتوكولية المعتادة في بياناتهم.

ومع أخذ الحدود الزمنية في الحسبان، أناشد المتكلمين أن يلقوا بياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى توفير ترجمة شفوية إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست على النحو الواجب. وأناشد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

جميع المتكلمين التعاون بالتقيد بالحدود الزمنية لكي يتسنى لنا الاستماع إلى جميع المسجلين على قائمة المتكلمين في الوقت المناسب.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر رئيسة الجمعية العامة على تنظيم حدث اليوم ووفد فنزويلا على دوره القيادي في التفاوض على القرار ١٢٧/٧٣، الذي يحدد ٢٤ نيسان/أبريل بوصفه اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. وإنه لأمر رمزي أن الوضع الذي تواجهه فنزويلا الآن يقف مثالا على التحديات التي تواجه آليات الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

ونود أن نذكر الجمعية بأننا عندما أنشأنا هذه المنظمة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حددنا في ميثاق الأمم المتحدة العناصر الرئيسية لنظام عالمي متعدد المراكز، فضلا عن المبادئ والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية – تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية من دون إذن من مجلس الأمن إلا في حالة الدفاع عن النفس. ويشكل الالتزام بهذه المبادئ عاملا حاسما للاستقرار والأمن الدوليين. ويدعو الاتحاد الروسي، إلى جانب غيره من البلدان المتقاربة التفكير، إلى تعزيز الأسس المتعددة الأطراف للعلاقات الدولية والاقتصاد العالمي استنادا إلى المعايير العالمية للقانون الدولي والميثاق. إننا نسترشد بحقيقة أن هذه المنظمة العالمية تظل المنتدى العالمي الشامل الوحيد للحوار المتسق والمفتوح والصادق المكرس لبناء هيكل للعلاقات الدولية أكثر استقرارا وعدلا.

والمشهد السياسي العالمي يتغير بسرعة اليوم. والنفوذ السياسي للعالم النامي في تزايد ويطالب بأن يُصغى لآماله وطموحاته. غير أن عملية التحول إلى نظام عالمي متعدد المراكز تتطلب قدرا أكبر من المسؤولية من المجتمع الدولي. وعلينا أن نجعل النظام المتعدد المراكز قوة دافعة للتعاون المتبادل والشراكات المثمرة، تاركين وراءنا فلسفة توازن القوى والصراع على النفوذ بحسبانها من مخلفات الماضي. ولذلك، يتعين علينا أن نرفض جميع أنواع الكراهية والقوالب النمطية والألعاب الجيوسياسية المختلفة وأن يحترم بعضنا البعض وأن نعمل لصالح مستقبل البشرية جمعاء.

بيد أن جهود الدول لتعزيز أسسنا المتعددة المراكز قد اصطدمت بمحاولات جهات فاعلة مختلفة لترسيخ هيمنتها بإعادة كتابة مبادئ السلوك المتحضر. ويتضمن دليلهم الإرشادي اتخاذ إجراءات انفرادية للتحايل على القانون الدولي وأشكال صنع القرار الشرعية، ممزقة الاتفاقات السارية ومطبقة تدابير قسرية غير مشروعة. وتشمل الأمثلة التي تخطر على البال قصف يوغوسلافيا في عام ١٩٩٩ واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣ والتلاعب الصارخ بولاية مجلس الأمن في ليبيا في عام ٢٠١١ والمحاولات الرامية إلى الإطاحة بالسلطات الشرعية، أولا، في سورية والآن في فنزويلا. وتتعرض المبادئ الأساسية للتسوية في الشرق الأوسط، وخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني والتزامات منظمة التجارة العالمية والاتفاقات المتعلقة بتغير المناخ ونزع السلاح، للتقويض.

وثمة أساس نظري يبدو وراء هذه التدابير. ومحاولات فرادى الدول لاستبدال نظام القانون الدولي بنوع مما يطلق عليه النظام العالمي القائم على القواعد تمثل تحديا خطيرا لنظام العلاقات المتعددة الأطراف. وما يسمى بالقواعد هذه غالبا ما يكون تفسيرا تعسفيا للقواعد القانونية الدولية لصالح مجموعة معينة من البلدان. والنتيجة هي ممارسة يتم فيها اتخاذ القرارات من خلال ائتلاف من التحالفات الظرفية الضيقة التي يطلق عليها ما يسمى بتعددية الأطراف، وتُدعى بقية الدول بعدها للانضمام إلى هذه القرارات السابق الترتيب لها، وتلك التي لا تريد تصنف كأعداء لتعددية الأطراف.

وهذه المحاولات – التي تبذل في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واليونسكو وعدد من الهيئات الأخرى – لإخضاع المنظمات الدولية للمصالح الضيقة لفرادى الدول ومجموعات الدول في نوع من خصخصة أماناتها تبعث على القلق العميق. وما نراه وراءها هو الرغبة في الحيلولة دون إقامة عالم متعدد المراكز والحفاظ على هيمنتهم على الشؤون العالمية. ولكن هذه المحاولات لا تؤدي في الواقع إلا إلى زيادة احتمالات الصراع في العلاقات الدولية. وأولئك الذين يؤيدون هذه المفاهيم سيحسنون صنعا لو تذكروا أنه لم يرد في الميثاق أي ذكر لما يسمى النظام العالمي القائم على القواعد، ولن يكون له وجود على الإطلاق. والواقع أن مبادئ القانون الدولي مذكورة في المادة ١.

ومن السابق لأوانه، بالطبع، القول إن الأمم المتحدة تُقوض بشدة. فمنظمتنا العالمية لا تزال تتمتع بهامش قوي جدا للسلامة. ومع ذلك، يتعين علينا تعزيز سلطتها. وإلى جانب الجمعية العامة، يضطلع مجلس الأمن بدور مهم بصفة خاصة كأداة رئيسية لدعم السلام الدولي. وإضافة إلى منظمتنا العالمية، فإننا نقدر أيما تقدير الآليات المرنة لتطوير نُهج جماعية قائمة على توافق الآراء في الشؤون العالمية مثل مجموعة الـ ٢٠، وتجمع البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بريكس)، ومنظمة شنغهاي للتعاون. وخلال السنوات القليلة الماضية، تطورت بريكس إلى آلية كاملة للشراكة الاستراتيجية على ثلاث جبهات رئيسية – السياسة والأمن، والاقتصاد والتمويل، والثقافة.

نود أن نشير أيضا إلى الدور الإيجابي الذي تقوم به منظمات التكامل الإقليمي المبنية على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة، مثل الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي يعمل على أساس معايير وقواعد منظمة التجارة العالمية، التي نعمل على ربطها مع مبادرة الحزام والطريق الصينية. كما تشكل مبادئ المشاركة الطوعية والالتزام الصارم بأحكام الميثاق الأسس لعمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، الجاري تحويلها إلى هيكل قادر على الإسهام البناء في حل القضايا المعقدة المتعلقة بتعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

في الختام، أريد التأكيد مرة أخرى على بعض الحقائق التي لا جدال فيها. بغية دعم السلام والأمن على المستوى العالمي، من الأهمية بمكان احترام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واحترام سيادة الدول. ومن المهم أيضا السعي إلى التعاون وعدم مواجهة الآخر. وعلينا جميعا أن نعترف بأن لجميع الشعوب الحق في تقرير مستقبلها بشكل مستقل ودون تدخل خارجي في شؤونها الداخلية. يمكننا تحقيق نتائج إيجابية من خلال توحيد جهودنا. هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به ضمان نظام عالمي عادل وديمقراطي ومتناغم.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب سري لانكا. ونحن نتضامن معهما ومع أسر الضحايا في هذا الوقت العصيب.

كل منا هنا اليوم يأتي من مكان ما. ولكل منا قصصنا الخاصة نرويها عن بيوتنا وأوطاننا ومجتمعاتنا، وكيف وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. وفي هذا اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، أود أن أتشاطر جانبا من قصتي مع الجمعية. عندما كان والدي يزور مدينة نيويورك في وقت سابق من هذا العام، اصطحبته إلى هذه القاعة. كانت هادئة نوعا ما. ولم تكن هناك جلسات رسمية مقررة، كانت مجرد مجموعة سياحية في البهو هناك. وصعد أبي إلى هنا، والتقطت صورة له وهو واقف على هذه المنصة. كانت لحظة فخر حقيقية، شعرت بالفخر به وهو كان مزهوا بي.

احتفل والدي مؤخرا بعيد ميلاده السادس والسبعين. وقصته، مثلها مثل قصص كثيرين آخرين، تتزامن مع تاريخ تعددية الأطراف الحديثة، تاريخ الأمم المتحدة. ولد في أوروبا الشرقية خلال الحرب العالمية الثانية. وكان والداه عديمي الجنسية.

وأخته الصغرى، عمتي، ولدت في مخيم للمشردين. وقد هلك بقية أفراد أسرهم الممتدة، وسعوا للجوء، كما فعل كثيرون آخرون في ذلك الوقت، ولا يزال كثيرون يفعلون اليوم. كان والدي وأسرته محظوظين بما يكفي لبناء حياة في كندا مع نضوج تعددية الأطراف. وعلى مر الأجيال المتعاقبة، رأوا تشكيل المؤسسات ودخول المعاهدات حيز النفاذ ووضع المعايير العالمية. ولم تكن تلك القواعد الفريدة من نوعها تتعلق بالسلم والأمن الدوليين فحسب، بل سعت أيضا إلى تحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء المعمورة. وكانت تتمحور حول كيفية ضمان سلامة النقل الجوي والملاحة البحرية الدوليين، وزيادة الفرص والحد من الفقر، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

وهذه الإنجازات التي تعزى مباشرة إلى تعددية الأطراف على مدار السبعين عاما الماضية مدعاة للإعجاب بلا شك. ولكن، بطبيعة الحال، لم تكن المنظومة مثالية. فلا مساواة في توزيع مزايا تعددية الأطراف ولا في تطبيق القواعد. ويواجه كثيرون، لا سيما النساء والفتيات، الإقصاء من القرارات التي تؤثر على حياتهم. ولا يزال الإفلات من العقاب منتشرا على نطاق واسع، بما في ذلك عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويشكل تغير المناخ خطرا حقيقيا وحاضرا يؤثر على حياة الناس وسبل عيشهم. ومن الواضح أن تعددية الأطراف يجب أن تتطور لمواكبة التحديات الجديدة الناشئة والمشاكل القديمة التي لا تزال قائمة. ولكن كان هذا الحال دائما. ورغم البطء، فإن تعددية الأطراف ليست ثابتة على الإطلاق. فهي تتغير ما دمنا نريد لها ذلك. ومكاسبها جماعية، وكذلك انتكاساتها. هذا هو جوهر تعددية الأطراف: نحن جميعا فيها معا.

وكما كنا منذ عام ١٩٤٥، فإن الكنديين فخورون بأداء دورهم. فالكنديون يقدرون قيمة المجتمع. ونحن منفتحون على العالم. ونرى أن القوة في التنوع. كثير من الكنديين أتوا من مكان آخر أيضا. إن فكرة أننا أقوى بسبب اختلافاتنا، وليس على الرغم منها، هي الأساس الذي بنيت عليه كندا. وهي أساسية أيضا في كيفية أدائنا لعملنا في الأمم المتحدة. وهذا يعني حقا الاستماع والتعلم والمشاركة.

(تكلم بالفرنسية)

وإنني أتطلع إلى مواصلة الاستماع والتعلم من الجميع هنا. أتطلع إلى سماع قصصهم، تُروى بلغاتهم.

(تكلم بالإسبانية)

إنني أتطلع إلى مواصلة الاستماع والتعلم من الجميع هنا وإلى سماع قصصهم، تحكى بلغاتهم.

(تكلم بالفرنسية)

تتوقف حيوية تعددية الأطراف وفعاليتها على قدرتها على تمكين حوار حقيقي بين الدول. وفي هذا السياق، تشكل تعددية اللغات حجر الزاوية في تعددية أطراف فعالة. وهي أساسية للكرامة والمساواة للجميع. تعددية اللغات شرط للثقة في النظام المتعدد الأطراف.

أخيرا، أود أن استخدم الوقت المتبقي للإعراب عن امتناني، باسم كندا وجميع الكنديين، بما في ذلك أسرتي، أولا لموظفي الأمم المتحدة، في الماضي والحاضر، في الأمانة العامة وفي الميدان؛ لحفظة السلام العسكريين والشرطة والمدنيين، نساء ورجالا، الذين يتم نشرهم في عمليات الأمم المتحدة؛ وللقائمين على توزيع المساعدات وتوفير المأوى وجمع إفادات الشهود؛ ولأولئك الذين يستجيبون لتفشي الأمراض ويخاطرون بصحتهم وحتى حياتهم، ولأول المستجيبين من الأمم المتحدة. أشكرهم جميعا. إننا جميعا مدينون لهم.

ثانيا، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أشكر زملائي الموفدين هنا، وفي جنيف ونيروبي وفيينا وفي كل مكان آخر توجد فيه الأمم المتحدة، على روح الزمالة والالتزام والصداقة الحميمة؛ وعلى تمثيل مصالح بلدانهم وشعوبهم؛ وعلى مشاركتهم في دعم تعددية الأطراف على المجيء إلى هنا وهم مستعدون لإيجاد حلول، يوما بعد يوم.

ثالثا، لشباب كندا والعالم أجمع؛ للصحفيين الذين يغطون الأمم المتحدة وحالة كوكبنا على نطاق أوسع، الذين يعملون على سرد قصصنا، ليس عندما ننجح فحسب، بل أيضا عندما نحتاج إلى القيام بعمل أفضل؛ لممثلي المجتمع المدني والناشطين والأكاديميين الذين يدفعوننا جميعا لكي نكون دبلوماسيين أفضل – لكل هؤلاء جميعا، أعرب عن امتناني وأحثهم، بإخلاص وجدية، على مواصلة العمل معا بلا كلل وبشكل أفضل.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني العميق لرئيسة الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى لإحياء اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

وقد أتيحت لنا الفرصة خلال الأسابيع القليلة الماضية للتفكير في عِظم التحديات التي تواجه العالم. وفي مواجهة تلك التحديات العالمية، فإن لدينا أهدافنا العالمية المتمثلة في أهداف التنمية المستدامة. ولكننا نعلم أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لجميع مجتمعاتنا وشعوبنا يتطلب تمويلا بتريليونات الدولارات، أي أكثر مما هو متاح حاليا. ونعلم أيضا أننا بحاجة إلى إرادة سياسية عالمية مشتركة وقوية من أكثر وقت مضى. ونعلم كذلك أن العالم يواجه في المسار الحالي تآكلا بيئيا ناجما عن تغير المناخ. ونعلم أنه ليست هناك خطوط أمامية لتغير المناخ، إذ أن العالم بأسره أصبح الآن على خط المواجهة.

وقد أصبح العالم بحاجة إلى تعددية الأطراف التي تمكنه للعمل أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. والعام بحاجة الدبلوماسية التي تضمن له الاتفاق على التعددية التي تعيد كوكبنا مرة أخرى إلى مسار الاستدامة. وتضيق أمامنا الفرص المتاحة لنا لإنجاح الدبلوماسية بوتيرة سريعة.

وتؤيد فيجي تعددية الأطراف استنادا إلى قيم الإنصاف والعدالة بوصفهما جزءا من حمضنا النووي ومنصوص عليهما في دستور بلدنا. وتكمن تلك القيم أيضا في صميم ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تضررنا جميعا في الشهر الماضي وحده من المأساة المروعة التي وقعت في كنيسة كرايستشيرش وفي سري لانكا خلال عيد الفصح، للأسف. وأشاطركم تعازي فيجي لشعبي سري لانكا ونيوزيلندا.

وتسلط هاتان المأساتان الضوء على هذه الحقيقة الهامة: وهي أن العولمة قد حققت فوائد ومكاسب كبيرة، ولكنها تعزز أيضا مشاعر السخط والغضب. ويزداد الشعور بالاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي بفعل العولمة بصورة أكبر على المستوى المحلي. وتتمثل أبسط متطلبات نظام جديد متعدد الأطراف في إيجاد نظام دولي منصف وعادل وشامل للجميع. ويعين على تعددية الأطراف أن تعمل بشكل أفضل وأسرع في الحد من الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي حيثما وجد. وباختصار، فإنه يتعين علينا تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وما برحت فيجي تؤدي دورا محدودا بوصفها عضوا في المجتمع الدولي. وقد اخترنا خدمة المجتمع الدولي من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في بعثات تنتشر من لبنان إلى رواندا. وقد واصلنا ذلك الإسهام بانتظام ودون انقطاع على مدى ٤٠ عاما، وسنواصل القيام بذلك. فنحن على يقين بأن الأمم المتحدة هي المؤسسة الأكثر شرعية ومصداقية لمساعدة الأقاليم والبلدان في الانتقال من مراحل النزاع.

وعملت فيجي مع زملائنا من دول جزر المحيط الهادئ على ضمان تطبيق قانون البحار. وتعمل الدول الجزرية في المحيط الهادئ مع جميع الدول الأعضاء الأخرى من أجل التوصل إلى معاهدة لأعالي البحار. وإذ نفعل ذلك فليس لأنها ستعود بالنفع على أمتنا، ولكن لأن جميع البلدان ستسفيد من القواعد التي من شأنها أن تجعل من محيطاتنا المشتركة أكثر أمنا واستدامة. ويتعين علينا ضمان نجاح تعددية الأطراف حتى تكون محيطاتنا المشتركة مستدامة ونتمكن من استعادة تعافيها وإصلاح سبل كسب العيش للكثير من المجتمعات الساحلية في جميع أنحاء العالم.

لماذا تؤيد دولة صغيرة في وسط المحيط الهادئ بقوة الجهود التي تبذلها رئيسة الجمعية العامة لكي يتسنى تحسين أداء تعددية الأطراف؟ بوصفنا دولة نامية صغيرة في منطقة المحيط الهادئ، كثيرا ما نشعر بتجاهل صوتنا. ونحن لسنا وحدنا في مواجهة هذه المشكلة. ولكننا نريد سماع أصواتنا فيما يتعلق بهذه التحديات تحديدا التي نود أن يتعاون العالم معنا لإيجاد حلول لهذه المشاكل التي نتمكن من حلها لوحدنا. وتلك هي المشاكل التي تتقاطع فيها مصالحنا الوطنية والمتعددة الأطراف. وأنا على ثقة من أن الأمر ليس مختلفا بالنسبة لأي دولة أخرى من الدول الأعضاء.

لكن، وقبل كل شيء، فإن علينا ضمان فعالية تعددية الأطراف ما دام الأفراد والمجتمعات المحلية يعتمدان على نجاحها. وتعددية الأطراف أمر مفيد أيضا بالنسبة للفتيات في فيجي اللائي يتطلعن إلى العمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وهن يتطلعن إلى الأمم المتحدة لمساعدتهن على تخطي الحواجز في السعي إلى العمل في هذه المجالات سواء كان ذلك داخل بلدهن أو على الصعيد الدولي.

وتعدد الأطراف أمر هام أيضا لأن المجتمعات الساحلية التي تتطلع إلينا نحن دبلوماسيوها لأن نطلب من أساطيل الصيد الدولية الحد من استخراج الموارد البحرية في مياهها. وحين تطلب منا هذه المجتمعات ذلك، فإننا نتطلع إلى القواعد الدولية عوضا عن التطلع إلى قوة قواتنا البحرية.

وتعدد الأطراف أمر مهم أيضا لآلاف النساء والرجال العاملين في صناعة السياحة في منطقتنا، والذين يخشون من تدمير سبل كسب عيشهم بسبب الكوارث الناجمة عن المرحلة المقبلة من تغير المناخ.

وربما تبدو هذه مجرد تفاصيل ثانوية للشؤون الوطنية، غير أن التعددية هي تجميع لآلاف الرغبات والتطلعات الفردية والمجتمعية. وهي تعتمد جميعا بطريقة أو بأخرى على مدى فعالية تعددية الأطراف. ولا شك أن تعددية الأطراف هامة لجميع الأفراد وأسرهم في جميع بلداننا. ويجب علينا استعادة هذه الرؤية التي تجمع بين الأفراد والمجتمعات المحلية والنظام العالمي.

وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه تعددية الأطراف والأمم المتحدة. ولا شيء أفضل لاستعادة الثقة في تعددية الأطراف سوى التعزيز الفعال للطريقة التي تحقق بها منظومة الأمم المتحدة أهدافها. ولذلك السبب نؤيد الجهود التي تبذلها رئيسة الجمعية العامة والأمين العام لتجديد التعددية وتنشيطها.

ولدينا خطة فعالة لذلك من خلال أهداف التنمية المستدامة. ويستمر إحراز التقدم في الاتجاه الصحيح. وما نحتاج إليه الآن هو إحداث تغيير شامل في الطريقة التي يتمكن بها الإطار المتعدد الأطراف من حشد جهوده لتحقيق أفضل النتائج التي يتطلع إليها الرجال والنساء والفتيان والفتيات في فيجي ومنطقة المحيط الهادئ بأسرها وفي جميع أنحاء العالم على وجه السرعة.

السيدة آل ثاني (قطر): يسعدني أن أجدد تقديرنا الخالص لكم لمواصلة الاهتمام بتعزيز النظام المتعدد الأطراف. وأعرب عن شكرنا على الورقة المفاهيمية لهذا الاجتماع والتي أثرت مناقشاتنا حول هذا الموضوع البالغ الأهمية.

يشكّل استمرار وتزايد التحديات المشتركة للمجتمع الدولي مصدر قلق متنامي للجميع، حيث تهدد الأزمات وانتهاكات القانون الدولي السلام والاستقرار في العالم، مما يجعل التعاون الدولي المستند إلى الدبلوماسية وتعددية الأطراف الخيار الوحيد لتحقيق السلام والتنمية وحماية كرامة الإنسان، لكونها الركائز الأساسية للأمم المتحدة.

فعلى الرغم من أن العمل الدولي المتعدد الأطراف هو الأكثر قدرة وفعالية لمواجهة التحديات التي يواجهها العالم، حيث حقق هذا النهج ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، إنجازات لا يستهان بها، ولعل أحدثها اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة (القرار ١٩٥/٧٣)، فإن مبدأ تعددية الأطراف الذي بنيت عليه الأمم المتحدة، يواجه اليوم تحديات خطيرة تكاد تعصف بالمكتسبات التي تحققت وتقوض الجهود الدولية لتعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ومن هنا فإن إضعاف أو غياب النظام المتعدد الأطراف من شأنه إشاعة سياسة الاستقواء والتنمر في العلاقات الدولية وسيادة قانون الغاب، مما يحمله ذلك من مخاطر وعواقب وخيمة يدفع ثمنها الجميع.

إننا وعندما نتناول هذا الموضوع، فإننا ننطلق من مشاغلنا إزاء التحديات التي تواجهها منطقتنا نتيجة لاستمرار النزاعات وافتعال الأزمات لتحقيق أهداف يحظرها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليمي والدولي، وتنعكس على العالم بأسره.

ولعل استمرار الحصار الجائر على دولة قطر منذ ما يقارب السنتين وتحت ذرائع واهية ومكشوفة للمجتمع الدولي – يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، ويقوض التعاون الدولي والنظام الدولي المتعدد الأطراف الذي نجتمع اليوم من أجل تعزيزه.

إن تعددية الأطراف والدبلوماسية تتمثل بشكل جلي في الدور الذي تنهض به الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الرئيسي للتعاون الدولي وتقاسم الأعباء في مواجهة التحديات وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، مما يوجب علينا كدول أعضاء وضع قدراتنا لتعزيز دور المنظمة الدولية، لكي تكون في مستوى التحديات الدولية، وتمكينها من تحقيق أهدافها.

وعليه، فإننا في دولة قطر نتفق مع رؤية رئيسة الجمعية العامة لجعل الأمم المتحدة أقرب إلى الناس، وأن الأمم المتحدة هي دار التعددية كما وصفتها. وعليه، فإن دور وفعالية المؤسسات الدولية، وبشكل خاص منظمتنا الدولية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على ترجمة ميثاق الأمم المتحدة إلى واقع عملي، ووضع حد لانتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان، والاستجابة لمخاوف الناس وقلقهم، وتحقيق التطلعات المشتركة للأسرة الدولية في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

لقد كانت دولة قطر وستظل من الدول الفاعلة المميزة في مجال تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية، ولم تتوان عن توظيف مكانتها وإرثها الدبلوماسي التعددي على المستوى الإقليمي والدولي لدعم دور الأمم المتحدة وتحقيق أهداف المجموعة الدولية في مجال الدعم الإنساني والتسوية السلمية للأزمات والنزاعات وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ولعلّ من دواعي فخرنا أن تصبح الدوحة اليوم عاصمة للدبلوماسية المتعددة الأطراف ومنبراً للحوار والتسامح والتعاون في ميادين عدة؛ منها العلوم والفكر والرياضة والتنمية والسياسة والحريات والقانون.

وبهدف ترجمة سياسة والتزام دولة قطر بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، والمسؤولية الملقاة على الدول الأعضاء لمساعدتها على القيام بولايتها، فقد واصلت الجهات المعنية في دولة قطر عقد الشراكات مع أجهزة الأمم المتحدة، مع مواصلة تقديم الدعم المالي، حيث قدمت دولة قطر مؤخراً دعما لتمويل

الموارد الأساسية لمنظمات الأمم المتحدة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، دعماً لخطة إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو النهج الذي بدأته دولة قطر، ولا زالت، حفاظاً على العمل الدولي المتعدد الأطراف.

وختاماً، ننتهز مناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام لتجديد دعمنا لتوجه الرئاسة وتعاوننا معها ومع أجهزة الأمم المتحدة لتعزيز العمل المتعدد الأطراف خدمة للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

السيد المعلّمي (المملكة العربية السعودية): يسعدني أن أتقدّم، لرئيسة الجمعية العامة، بكل الشكر والتقدير على تنظيم هذه المناسبة للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، ولقد شاركت بلادي في تقديم القرار ١٢٧/٧٣ لاعتماد هذه المناسبة الهامة.

واسمحوا لي في البداية أن أتقدّم بأحرّ التعازي وخالص المواساة لحكومة سري لانكا وشعبها الصديق على ما تكبّدته من خسائر وضحايا للأعمال الإرهابية التي وقعت في سري لانكا مؤخراً. وأودّ أن أعيد التأكيد على إدانة بلادي واستنكارها لكلّ أعمال الإرهاب حيثما كانت وأياً كان مصدرها.

يقول الله سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم: ”يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم“ (سورة الحجرات، الآية ١٣). تؤكد الآية الكريمة على العقيدة الإسلامية السمحة في ترسيخ قيم التعددية بين الشعوب لنشر ثقافة السلام والحوار بين مختلف الحضارات والمجتمعات، وقبول الآخر، والإيمان بأن التنوّع والاختلاف طبيعة تميز البشر والمجتمعات. لا فرق بين المعتقد والدين، ولا بين اللون واللغة، ولا فرق بين العرق والجنس. وهذه الآية هي اليوم الشعار المعتمد لوزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، حيث تشكل نبراساً نهتدي به في ممارسة العلاقات الدولية المتشعبة.

نحتفل اليوم باليوم العالمي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، السلام الذي كان سبباً لوجود الأمم المتحدة ومحور ارتكازها لتحقيق الأهداف السامية التي نصّ عليها ميثاقها، ومن أهمها حفظ الأمن والسلم وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي جلبت على الإنسانية أحزاناً يعجز عنها الوصف.

إن العالم اليوم يحتاج إلى السلام أكثر من أي يوم مضى، فهو يشهد الكثير من الأزمات والمخاطر والتحديات الأمنية المتزايدة؛ مثل استمرار الاحتلال وحرمان الشعوب من حقوقها وممارسات التهميش والاضطهاد، مما ساعد على انتشار أيديولوجيات التطرف وخطابات الكراهية والتهديدات الإرهابية بجميع صورها وأشكالها، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً ضرورة التعاون الوثيق والتنسيق الفعّال وتعزيز دور التعددية والدبلوماسية للحفاظ على الوحدة والتضامن وتحقيق العدالة ونشر قيم السلام وثقافة التسامح.

وأودّ في هذه المناسبة أن أؤكد على ضرورة عدم الخلط بين التعددية والتدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلادي يرفض ما ورد على لسان الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا حول المملكة العربية السعودية (انظر A/73/PV.78). وأعتبر ذلك تدخلاً سافراً غير مقبول في الشؤون الداخلية لبلادي.

لقد دأبت المملكة، بطبيعتها ومقوّماتها المستمدّة من عقيدتها الإسلامية، على العمل على ترسيخ نهج التعددية والدبلوماسية وتثبيت مبادئ الاحترام المتبادل في علاقاتها الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفاء منها بالتزاماتها التي نصّ عليها الميثاق وللنهوض بالركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان.

كما تحرص بلادي على فضّ النزاعات بالطرق وبالوسائل السلمية، وتقديم المبادرات التي تسعى إلى إيجاد تسويات سلمية

للنزاعات في محيطها الجغرافي، بل وتتعدى ذلك إلى المستوى الدولي، تأكيداً لالتزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وقواعد القانون الدولي.

لقد دعا ميثاق الأمم المتحدة المنظمات الإقليمية والتجمّعات الدولية إلى أن تؤدي دوراً رئيسياً في مجال التسوية السلمية للنزاعات التي تنشأ بين أعضائها. وفي ظلّ تسارع الأزمات والقضايا التي يشهدها المجتمع الدولي في كثير من مناطق العالم، وما يدور فيها من نزاعات، تبدو الساحة الإقليمية بحاجة إلى أدوار مركزية تضطلع بها المنظمات الإقليمية والتجمّعات الدولية للعمل على تعزيز نهج التعددية الدبلوماسية وتسوية النزاعات ونزع فتيل الحروب التي تشتعل في منطقتها الجغرافية، وفقاً للأسس التي يرتكز عليها نظام الأمن الجماعي الدولي وما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن، وأقتبس: ”يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كلّ جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية“ (الفقرة ٢ من المادة ٥٢ من الميثاق).

في الختام، إن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الأكثر تمثيلا لشعوب العالم ودوله، وهي المنظمة الدولية المكلفة بتنظيم العلاقات الدولية بين أعضائها، والقائمة على ترسيخ مبادئ القانون الدولي وحفظ الأمن وتحقيق السلام.

وإن المتغيرات والتحديات الأمنية والاقتصادية والفكرية التي نواجهها في عالمنا، بمختلف صورها، تفرض علينا ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة وتنشيط مؤسساتها، بالتعاون مع جميع المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية، وإعطاء دور متميز لتعددية الأطراف والدبلوماسية لمواكبة التغيرات والمستجدات في عصرنا الحالي، وللنهوض بالهدف المشترك المتمثل في إحلال سلام دائم، وأن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار.

السيد رانا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي اليوم بالإدانة القوية لسلسلة التفجيرات التي وقعت في البلد المجاور لنا، سري لانكا، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن أعمق تعازينا لأسر الضحايا ولسري لانكا حكومة وشعبا.

وأود أن أعرب عن امتناني وتقديري لرئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة. هذا هو أول احتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. ومبادرة حركة بلدان عدم الانحياز، والهند عضو من أعضائها المؤسسين، للاحتفال بهذا اليوم الدولي في ٢٤ نيسان/أبريل، وهو يوم اختتام مؤتمر باندونغ الأفريقي – الآسيوي التاريخي عام ١٩٩٥، خطوة هامة في تركيز النقاش العالمي على تعددية الأطراف خلال أوقات عصيبة.

وعلى نحو ما ذكر الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة في عدة مناسبات، فإن تعددية الأطراف تواجه أزمة اليوم، ربما في وقت تشتد حاجتنا إليها. وعلى مدى العامين الماضيين، نوقشت مسألة تعددية الأطراف ومواضيعها وتم الاحتجاج بها وتكرارها بشكل مكثف، وجلسة اليوم إضافة إلى هذا الحوار الأساسي. ولعل هذا هو أهم حوار خلال عقد من الزمن بالنسبة لهذه المنظمة وجميع الدول الأعضاء. وقد كانت المناقشات خلال الحدث الجانبي بالأمس مناقشات مستنيرة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. وخلال ٢٥ عاما من إنشائها قمنا بالفعل بتوسيع نطاق العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن. وبحلول الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، انطلقنا في مسار طموح لتحقيق خطة للتنمية العالمية مدفوعين بروح عالم متزايد الترابط. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، ربما تكون التحديات التي نواجهها قد حجبت ما حققناه. وسيجسد عملنا خلال السنتين المقبلتين مستوى الطموح الذي حددناه لأنفسنا، وآمل أن تكون أهدافنا طموحة تحت قيادتكم.

لقد كانت المناقشات التي جرت بالأمس أثناء الحدث الجانبي الذي نظمته رئيسة الجمعية العامة مناقشات ثاقبة. وكتقليد جديد، استمعنا إلى آراء الشباب والمجتمع المدني بشأن توقعاتهم للنظام المتعدد الأطراف. وكانت هناك مناقشة اكتست أهمية خاصة بشأن النظام التجاري غير العادل، والحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات بشأن المناخ، وتزايد عدم المساواة، والقواعد التي تجيز وربما تزيد من حالة عدم المساواة، وأزمة الهيكل الأمني المتعدد الأطراف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات التي حدثت في العشرين عاما الماضية ضاعفت من التحديات التي نواجهها. فوعد ومخاطر التكنولوجيات الجديدة، مع فهم كيف تؤدي الأعمال الكيدية في الفضاء الإلكتروني إلى الاستقطاب في المجتمعات المحلية وتبث انعدام الثقة بين الدول، لم تؤد إلا إلى تنامي التهديدات التي يشكلها الإرهاب. كل هذه التهديدات مجتمعة يمكن أن تعرض للخطر المستقبل الذي نصبو إليه من أجل شبابنا. إننا نقترب بسرعة من الموعد المحدد في عام ٢٠٣٠. كما أن وقت العمل الفعال بشأن المناخ ينفد. وإجمالا، لا نزال متأخرين.

لقد سمعنا قادتنا يتكلمون، هنا في هذه القاعة أثناء المناقشة العامة الأخيرة، عن الأهمية الإجراءات الخاصة بالمناخ والتحديات المتصلة بها، والهجرة، والتمويل من أجل التنمية، باعتبارها بعضا من أهم المجالات التي تحتاج إلى تعزيز الجهود والتعاون. وإذا أردنا أن نفي بالتزاماتنا وتحقيق نتائج حقيقية، سيكون التعاون والتنسيق الدوليان أمرا أساسيا. وتأكيدا مرة أخرى على المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام في ذلك الصدد، ثمة حاجة للطموح والشعور بالإلحاح لمعالجة تلك التحديات. ومن الواضح أنه لا يمكن لأي دولة عضو أو منطقة بمفردها التصدي للتحديات التي نواجهها اليوم. وبصراحة، لا يوجد خيار احتياطي لتعددية الأطراف عند التصدي للتحديات التي نواجهها.

ولم يكن الحوار بشأن تعددية الأطراف سهلا، وربما سيظل صعبا في المستقبل أيضا. ولكننا بحاجة إلى إبداء الالتزام في كل خطوة من العملية. وعلى الرغم من أن الإصلاح قد يشكل التزاما بنظام قائم على القواعد بالنسبة للبعض، وتأكيدا على الإطار المتعدد الأطراف الراهن للبعض الآخر، فإن غالبية أعضاء الجمعية العامة يرون أنه هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وقد دعا الأمين العام نفسه إلى تشجيع إصلاح النظام المتعدد الأطراف وتنشيطه وتعزيزه، وهي رؤية تجسد مشاعر الأغلبية الساحقة من الجمعية العامة.

وفي معرض الحديث عن الإصلاح، ربما كان إصلاح ركيزة السلام والأمن للأمم المتحدة – مجلس الأمن – أهم عملية، رغم ركودها، تضطلع بها الجمعية العامة. ويجب أن نتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإصلاح السريع. ويجب علينا اتخاذ إجراءات تكفل منح أفريقيا دورا رائدا ومحوريا في نظام جديد دولي حقيقي، ولا سيما في مجلس الأمن بعد إصلاحه وتوسيع عضويته، بحيث يتسنى للمجلس أن يجسد عالم اليوم وليس عالم عام ١٩٤٥.

وعلى غرار جميع الأزمات، تتيح لنا أزمة تعددية الأطراف هذه فرصة لنعزز جهودنا. وينبغي لنا أن نضاعف جهودنا، ليس في الحفاظ على ما حققناه فحسب، بل ولتحقيق المزيد خلال مضينا قدما. وهذا أمر ضروري لتمكيننا من التعامل بفعالية مع المجموعة المتنوعة من التحديات والتهديدات الجديدة التي نواجهها اليوم، وإنصاف الأجيال المقبلة، التي سترث ثمار عملنا أو تقاعسنا عن العمل.

ونرحب بتركيز رئيسة الجمعية العامة على الشباب. فهم قادة الغد، ولذلك يجب أن تجد أصواتهم مكانا لها في خطابنا. وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعين المقبلة فرصة لنا جميعا لنجدد التزامنا بالعمل من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

وفي الختام، أود أن أقول إنه، في بلدي، يعد الخطاب والحجة والنقاش أمورا مألوفة في طابعنا الوطني. ولذلك سندعم أي جهود رامية إلى تعزيز نظامنا المتعدد الأطراف وإصلاحه وتجديده.

السيد بيريرا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب سري لانكا عن خالص امتنانها لرئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، على ما بذلته من جهود استثنائية وما قدمته من دعم إلى سري لانكا، وبخاصة تكريس هذه الجلسة لإحياء ذكرى ضحايا الهجوم الغادر الذي وقع في يوم عيد الفصح. كما نعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي قدمت تعازيها ودعمها لسري لانكا حكومة وشعبا في هذا الوقت العصيب الذي نواجه فيه تحديا غير مسبوق.

نعول اليوم على المجتمع الدولي ونحن ممتنون للدعم الذي قدمته لنا جميع الدول الأعضاء والدول ذات مركز المراقب وشعوبها.

ويسر سري لانكا أن تدلي بهذا البيان في هذه اللحظة التاريخية لإحياء تعددية الأطراف في الأمم المتحدة. نحن فخورون بأننا نعمل بصورة جماعية في هيئة حكومية دولية أثبتت، على الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها، على مدى السنوات الـ ٧٤ الماضية أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لعالم يسوده السلام وأن الحمائية والانعزالية هما مفهومان عفا عليهما الزمن ولا مكان لهما في نظام دولي ناضج وتطلعي.

إننا نثني على الرئيسة لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى وللجهود التي بذلتها في تعزيز الركائز الثلاث للأمم المتحدة: التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ونقدر العمل الممتاز الذي يؤديه الأمين العام في هذا الصدد، لا سيما في وقت يجري تقويض تعددية الأطراف وتهديدها في العديد من أنحاء العالم.

ويسرنا أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78) للاحتفال باليوم الدولي الأول لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وهو اليوم الذي خصصته الأمم المتحدة عقب اتخاذ القرار ١٢٧/٧٣، الذي روجت له حركة عدم الانحياز، وهي هيئة حكومية دولية أخرى تجسد المصلحة الجماعية التي تنبع من تعددية الأطراف.

يجب أن نواصل السعي إلى إيجاد سبل لتعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل التأكيد من جديد على إيمان شعوبنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ والنهوض بالركائز الثلاث للأمم المتحدة، التي هي مترابطة ويعزز كل منها الآخر؛ والتأكيد من جديد على أهمية تعددية الأطراف والقانون الدولي؛ والنهوض بالهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام الدائم والمستدام عن طريق الدبلوماسية. من الأهمية بمكان أن تقيم الدول الأعضاء شراكات جديدة ومبتكرة لتعزيز قيمنا ومثلنا الجماعية وأن تفعل ذلك تحت مظلة تعددية الأطراف. ويجب أن تتمثل المسؤولية المشتركة لجميع الدول الأعضاء في تعزيز النظام الدولي القائم على سيادة القانون.

ومن المناسب أيضًا أن نتذكر أن أول معاهدات متعددة الأطراف تم التفاوض بشأنها في فترة تأسيس المنظمة، مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، وضعت أسس قوية لتعددية الأطراف الفعالة في السنوات التالية. وفي ذلك الصدد، فإن المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بالمشاعات العالمية – مثل حفظ البيئة والمحيطات والفضاء الخارجي – والصكوك المعنية بالتعاون في مجال القانون الجنائي الدولي، بما في ذلك قمع الإرهاب الدولي، تعبر عن روح التعاون فيما بين الدول التي ترتكز عليها تلك المعاهدات.

يمثل تنوع النظم التي تمثلها الدول الأعضاء فرصة لإيجاد حلول مبتكرة في الحفاظ على سيادة القانون والنهوض بها كأداة للتنمية المستدامة والسلام والأمن وإعمال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن التزام الدول الأعضاء بالمعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف لا يمكن إلا أن يساعد على ترسيخ المعايير الدولية وتعزيز الاستجابات الجماعية للمشاكل العالمية.

والتهديدات لتعددية الأطراف غالباً ما تنبع من خوف له دوافع سياسية. الخوف من العولمة – ظاهرة حتمية كانت موجودة منذ آلاف السنين ولم تؤد إلا إلى إثراء المجتمعات والأمم – وأدت موجة الهجرة، من بين عوامل أخرى، إلى إثارة الشكوك حول تعددية الأطراف وتأجيج الحمائية والشعبوية والانفرادية. ولذلك، يجب أن نعمل معا لتبديد هذه المخاوف والإحباطات والتصدي لها بطرق مجدية تتيح وصول فوائد التعددية إلى كل شعوبنا على جميع المستويات.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن ندعم الأمم المتحدة – أممنا المتحدة – ووكالاتها الكثيرة وبعضنا البعض، ونحن نسعى جاهدين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتخفيف حدة الفقر، ومعالجة الشواغل الإنسانية بسرعة. تقع على عاتقنا مسؤولية إظهار أهمية منظمتنا الموقرة، وأن نتذكر دائمًا سبب إنشائها ونتجنب بحزم وحشية الماضي التي ولدتها الانعزالية والحكم الاستبدادي، مع تبني شمولية المستقبل التي تضمن السلام والازدهار للجميع.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تغتنم الأرجنتين الفرصة التي أتاحها الاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام لإعادة تأكيد دعمها الراسخ للأمم المتحدة، باعتبارها حجر الزاوية للنظام المتعدد الأطراف والتزامها القوي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وكما جاء في المذكرة المفاهيمية لرئيسة الجمعية العامة، فإن تعددية الأطراف عند مفترق طرق. المبادئ التي تأسس عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تواجه تحديا على عدة جبهات.

شيئًا فشيئًا، يكتسب خطاب التشكيك والإحباط من النظام متعدد الأطراف تأييدا في بعض قطاعات مجتمعاتنا ويبدو أن عدة حكومات تلجأ إلى نهج لا يوفر سوى الانعزالية والحمائية وكراهية الأجانب استجابة للتحديات التي يواجهها النظام المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، يجب ألا ننسى المساهمات الحاسمة لتعددية الأطراف في توطيد السلام والأمن الدوليين، وتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي، ودفع التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز نزع السلاح ودعم احترام حقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر لأعظم إنجازاتها.

من الواضح أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، وعمل المجتمع الدولي لم ينته بعد في العديد من المناطق. لكن يجب ألا تخدعنا استنتاجات زائفة أو متسرعة.

على الرغم من أن التعددية لم ترق دائما إلى مستوى توقعاتنا وتفي بوعودها، مما لا شك فيه أن العالم سيكون أسوأ بكثير لولا عمل الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى.

القيود التي تواجه المجتمع الدولي ينبغي ألا تدفعنا إلى التخلي عن طريق التنمية الجماعية على أساس المساواة في السيادة بين الدول وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والتعاون الدولي.

يجب أن نعمل معا لبناء توافق في الآراء في الأوساط المتعددة الأطراف وإجراء الإصلاحات اللازمة للمنظمات الدولية ليتسنى لها مواجهة التحديات الراهنة بمرونة وفعالية وشفافية.

والأرجنتين تكرر تأكيد رغبتها في المساهمة البناءة في تعزيز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد وتكييفه

مع التحديات العالمية الجديدة. ولهذا السبب، نؤكد من جديد التزامنا الصارم بالقانون الدولي، الذي يجب أن يوجه عمل المجتمع الدولي على أساس الاقتناع بأن تعددية الأطراف أمر أساسي للسلم والأمن الدوليين. وفي حين تواجه تعددية الأطراف تحديات بصورة متكررة، نعيد التأكيد على أهمية كفالة إيلاء الجمعية العامة الاعتبار الواجب للبعد السياسي لولايتها من أجل ممارسة المسؤولية النبيلة المناطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن دعم تعددية الأطراف ينطوي أيضا على مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الانتهاكات للقانون الدولي. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تحقيق العدالة للضحايا، نشدد على الدور المحوري الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية وأهمية ضمان أن تتعاون الدول معها وفاء لالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن التحية والشكر على تنظيم هذا الحدث بشأن تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

وتؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به الزميل خورخي أرياسا، وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78). فالسلام وتعددية الأطراف مترابطان ترابطا وثيقا، وهما مبدآن أساسيان تقوم عليهما حركة عدم الانحياز.

إن نيكاراغوا بلد محب للسلام يدافع عن سيادة الشعوب وتقرير مصيرها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على النحو المبين في جميع علاقاتنا الدولية والتزامنا بتعددية الأطراف. ويجب علينا أن نخلص قلوبنا وعقولنا من مشاعر وثقافة الحرب والعنف والتدخل وأن نستعيض عنها بسلوك وثقافة يعززان السلام والرفاه للجميع وبالتزام حقيقي بالسلام والأمن الدوليين. وتدافع نيكاراغوا عن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها والحفاظ على نظام متعدد الأطراف دون اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية للدول أو استقلالها السياسي.

والسلام الدائم أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ويتحقق ذلك من خلال احترام قواعد القانون الدولي ومراعاتها دونما شروط من أي نوع. ولهذا السبب، ترفض نيكاراغوا استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب، التي تشكل عقبة حقيقية أمام القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للشعوب.

ونحن جميعا في هذه القاعة خلال هذه الجلسة العامة نمثل تعدديةَ الأطراف. ونحن نجتمع حتى نعيشَ في سلام؛ ونحققَ تنمية شعوبنا من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ونقضيَ على الفقر؛ ونوحدَ قوانا لمعالجة الاحترار العالمي؛ ونعملَ من أجل الصالح العام للبشرية جمعاء بحسن نية وفي ظل احترام المساواة في السيادة بين الدول.

وتقودنا تعددية الأطراف صوب العدالة والسلام. وبغية التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه شعوب العالم، لا خيار أمام جميع الدول غير تعزيز واحترام تعددية الأطراف احتراماً تاماً من أجل بناء عالم أفضل ينعم بمستقبل أفضل للأجيال المقبلة.

السيد نايك (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيسة على دورها القيادي في تنظيم اجتماع اليوم الهام والأول من نوعه للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل رواندا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV.78).

في وقت تتعرض فيه تعددية الأطراف بصورة متزايدة للهجوم والتشكيك، يتيح لنا احتفال اليوم فرصة ممتازة لإعادة تأكيد التزامنا الثابت بالمثل العليا للأمم المتحدة ودورها الأساسي في صون القانون الدولي وتعزيز السلام الدائم. ونعيد التأكيد على مبدأي المساواة في السيادة بين الدول واحترام سلامتها الإقليمية، المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة واللذين يمثلان الأساس الذي تقوم عليه تعددية الأطراف. كما نؤكد مجددا على الدور الأسمى الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية بوصفها الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

فما من بلد، بغض النظر عن حجمه وقوته، يمكنه بمفرده مواجهة التحديات العالمية التي تشمل تغير المناخ والفقر وتزايد أوجه عدم المساواة والهجرة وتدهور أوضاع محيطاتنا وانتشار الأسلحة وعدم استقرار الفضاء الإلكتروني – وخاصة – الإرهاب. وينبغي أن توحدنا جرائم القتل العبثية التي اقتُرفت مؤخراً في دور العبادة كي نعقد العزم معاً على القضاء على الإرهاب.

وفي عالمنا المتسم بالعولمة، تكاد جميع المشكلات التي تواجهها الحكومات تستلزم اتخاذ إجراءات جماعية. وسواء تعلق الأمر بالمواد البلاستيكية في المحيطات أو اللدائن الدقيقة في الجبال، فنحن بحاجة إلى تعاون وثيق ومسؤولية جماعية لمواجهة هذه التحديات البيئية العالمية. ويمثل إضفاء الطابع العالمي وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب المبدأين الأساسيين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب تنشيط تعددية الأطراف من خلال الوعود والتعهدات الواردة في خطة عمل أديس أبابا. وبغية إعادة بناء الثقة، يجب علينا تنفيذ مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

يضطلع نظامنا الدولي القائم على القواعد – الذي تكمن الأمم المتحدة في صميمه – بدور رئيسي في تعزيز السلام والازدهار في العديد من أنحاء العالم منذ أكثر من سبعة عقود. ويمثل هذا النظام الدولي القائم على القواعد ضمانة للجميع، حيث يتيح للبلدان، كبيرها وصغيرها على حد سواء، الاستفادة من عالم أكثر إنصافا وأمانا واستدامة.

نشهد قريبا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نلتزم رسميا بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الماضي. ونحن بحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية وشفافية. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نواصل النهوض بتعددية الأطراف وعملية صنع القرار المتعددة الأطراف والحفاظ عليهما وتعزيزهما، وذلك بالعمل من خلال الأمم المتحدة والالتزام بالقانون الدولي.

السيد دواله (جيبوتي) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، تعرب جيبوتي عن عميق امتنانها إزاء تنظيم هذا الاجتماع الاستهلالي الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام والترويج له. وتتيح هذه المناسبة فرصة للاحتفال بالإنجازات العديدة التي حققتها الأمم المتحدة ولإعادة تأكيد الأهمية المحورية للنظام الدولي القائم على القواعد، الذي تجنبنا بفضله حروبا وفظائع واسعة النطاق.

لقد شيدت الدول المجتمعة هنا اليوم بصبر ونجاح هيكلا للتعاون الدولي يستند إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية، سواء أكانت عالمية أو تكاد أن تكون كذلك. ومن بين أهم تلك الاتفاقيات، بطبيعة الحال، ميثاق الأمم المتحدة الموقع في سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥. فتلك الوثيقة الأساسية لم تسفر فحسب عن إنشاء مؤسسة توشك على الاحتفال بذكراها السنوية الخامسة والسبعين، بل دونت أيضاً القواعد المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

ويوفر نظام الحوكمة الدولية الذي يستند إلى قواعد واضحة ومحددة درعا واقيا من حالات الاضطراب وعدم اليقين. ومع ذلك، لا بد من التشديد على أن تعددية الأطراف، كما نعرفها، في أزمة وأنها تتعرض للهجوم، مما يجعل إجراء مناقشة متعمقة بشأن أسباب ذلك التحدي أمراً ملحاً. وأدت التوترات الناجمة عن ذلك إلى تجميد المفاوضات، كما هو الحال في مؤتمر نزع السلاح؛ وفي حالات أخرى، بعدما يتم التوصل إلى اتفاق، تحدث حالات انسحاب لأسباب عديدة منها العيوب التي تشوب الاتفاقات والقصور في التنفيذ.

وبينما نرحب بوضع القواعد من خلال التعاون المتعدد الأطراف، إلا أن الافتقار إلى المتابعة وعدم كفاية التنفيذ هما من بين المواضيع المتكررة في المقالات التي تنتقد الأمم المتحدة.

وتتيح لنا مناقشة اليوم متابعة التفكير الذي بدأ في الحوار الرفيع المستوى الذي عقد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ برئاسة رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. فقد حُدد نطاق المشكلات واقترحت الخطوط العريضة للحلول الممكنة. وأسفر ذلك الاجتماع، الذي قادته الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، عن تقييم صريح وحازم للتحديات التي نواجهها، لذلك لن نتراجع. لكننا نشدد على الحاجة الملحة لأن تثبت الأمم المتحدة فعاليتها وأهميتها في عالم يمر باضطرابات كبيرة.

هناك بعض الأسئلة التي لا يمكن تجنبها. ماذا فعلت الأمم المتحدة لمنع وقوع الهجمات الإرهابية على مسجدين في كرايستشورتش في نيوزيلندا؟ وماذا فعلت الأمم المتحدة لمنع الهجمات الإرهابية المنسقة على الكنائس والفنادق في سري لانكا قبل ثلاثة أيام؟ وعلاوة على توجيه رسائل التعاطف والتضامن، في الوقت الذي نعترف فيه بالمسؤولية الأساسية للدول عن مكافحة الإرهاب، يمكننا أن نتساءل بصورة مشروعة عن فعالية إطار التعاون الدولي في مكافحة أعمال التطرف التي تقوم بها الجماعات الإرهابية التي تجند من خلال منصات تكنولوجية حديثة توزعها الشبكات الاجتماعية للوصول إلى جمهور أوسع. وما هي استراتيجية العمل التي تعتزم الأمم المتحدة اتباعها لمواجهة الطبيعة المتغيرة للنزاعات في أفريقيا؟

تقوم الأطراف الفاعلة الغارقة في الإيديولوجية الجهادية بتكوين تحالفات مع مجموعات منظمة تشارك في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما يفضي إلى بروز ظاهرة سيكون لها عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين. وكما يؤكد جون فرانسوا غيرو، فإن الخارجين عن القانون والمقاتلين الجهاديين الذين كانوا بالأمس فقط يعيشون منعزلين في أماكن ومنازل بعينها قد دخلوا، واندمجوا عضويا في نفس المسار العنيف والوحشي. ولا يخلو ذلك من تداعيات على الأدوات الدبلوماسية المتاحة لنا لتحقيق السلام. ويجب علينا صقلها وتكييفها.

ويتعين على الأمم المتحدة، التي تعد مقياسا ومرآة للعلاقات الدولية كما أشار إلى ذلك البعض، أن تعرض بشكل أكثر فاعلية النجاحات التي حققها عملها حتى الآن، ويجب أن تحقق نتائج مرئية وملموسة في المجالات ذات الأولوية، وهي مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويجب أن تعمل بشكل عاجل ليس فقط على حل النزاعات التي طال أمدها ولكن أيضًا بشأن النزاعات الحديثة التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار على المستوى الإقليمي، والتي تشكل تهديدًا كبيراً للسلم والأمن الدوليين. ويجب أن توفر عمليات حفظ السلام وسيلة نهائية للخروج من النزاعات، مع دعم العملية السياسية التي تهيئ بيئة مواتية لاستعادة النظام السياسي المستقر وإعادة البناء الاقتصادي.

ويتعين أن تحظى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تعد برنامجًا طموحًا وتحوليًا، بالمستوى المطلوب من التمويل من خلال جهود جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك آليات التمويل المبتكرة. ووفقًا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية، فإن الحد الأدنى من الأموال اللازمة لسد الفجوة لتلبية احتياجات البنية التحتية في البلدان النامية هو ٢,٥ تريليون دولار في السنة. وتشير الإحصاءات الحالية إلى أنه بناءً على الاتجاهات الحالية، هناك خطر كبير في أننا لن نحقق أهدافنا التمويلية بحلول الموعد المستهدف ٢٠٣٠.

ويؤكد أحدث تقرير للبنك الدولي عن التوقعات الاقتصادية العالمية المخاوف من صورة قاتمة جراء انخفاض الإنتاج الصناعي، وانخفاض الاستثمارات، وخطر تصاعد النزاعات التجارية. وتزيد الظروف الجوية القاسية من تعقيد الموقف الصعب بالفعل، وقد يكون لها تأثير كارثي على أسعار الأغذية على الصعيد العالمي. إن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يؤكد طموح المجتمع الدولي غير المسبوق لإعادة التركيز على المسائل المتعلقة بالمناخ، يجب أن يمكّن بشكل حقيقي من تعزيز القدرات على التكيف، وتوليد القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وتوفير التمويل الكافي لتحقيق أهدافه.

كما يجب بذل كل جهد ممكن لضمان ألا تتسم المناقشات بشأن تعددية الأطراف بالتنافس والخلافات. ويجب أن نكون أكثر اهتمامًا بالأبعاد العملية للمهمة التي اضطلعنا بها اليوم أكثر من اهتمامنا بالجدل. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن نتساءل بنفس الطابع الملح عن كل من التصويت وحق النقض. وينبغي أن تركز مناقشاتنا في هذه الهيئة التداولية الرئيسية على السعي إلى الحوار وتوافق الآراء بين الدول، حتى يتسنى لنا، مع تجنب الشلل، استعادة الثقة بين الدول. فلنقل ”لا“ للحوار الذي يعزز سوء الفهم و ”نعم“ لفتح الحوار الموجه بالكامل نحو إيجاد حلول خلاقة وتشكيل ائتلافات موثوقة وذات مصداقية.

إننا نؤيد بشدة تعددية الأطراف القوية التي تراعي مصالح الجميع، الدول النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ولهذا السبب، نعتقد أنه من الأهمية بمكان إجراء مناقشات بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن. ودعوني أؤكد أن تعددية اللغات جزء لا يتجزأ من تعددية الأطراف. ويتطلب إجراء حوار هادف بين الدول مراعاة تلك الحاجة.

تواجه تعددية الأطراف العديد من التحديات والمشاكل المعقدة التي يجب علينا التغلب عليها بالصبر والمثابرة والنهج المنطقي. فلقل ”لا“ للاستسلام و ”نعم“ لبداية جديدة ستؤدي، بالإضافة إلى إظهار الثقة، إلى تجديد التزام الجميع بتعددية الأطراف التي تم إنشاؤها لخدمة البشرية.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. إن هذا الموضوع يشكل أساس الأمم المتحدة، وشكل موضوع مناقشة مهمة للغاية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو أكثر أهمية بالنسبة لعالمنا اليوم. ويعد التركيز المتجدد على تعزيز التعاون الدولي والتعددية استثمارًا استراتيجيًا لضمان بيئة عالمية أكثر تناغمًا ترتكز على سيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام الحضارة الإنسانية.

وتواجه قريتنا العالمية اليوم تحديات مختلفة تؤثر علينا جميعًا. فقد ازداد الإرهاب الدولي والتطرف والتمييز في أنحاء مختلفة من العالم. علاوة على ذلك، فإننا نواجه أيضًا تحديات تغير المناخ، والنزاعات الطويلة الأمد، والهجرة وغيرها من التوترات الإقليمية والدولية. ولكي يسود السلام والأمن الدوليين، يجب التغلب على تلك التحديات، والآلية الفعالة التي يمكن أن تحدث ذلك هي تعددية الأطراف.

إن التزام أفغانستان بتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام ينبع من التزامها الثابت بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والحفاظ على علاقات بناءة وودية ومحايدة مع جميع البلدان، على أساس الاحترام المتبادل لسلامتها الإقليمية وسيادتها وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في منطقتنا والمجتمع العالمي ككل، يوفر حجر الزاوية في منظومة سياستنا الخارجية.

إننا نعلم من تجربتنا الخاصة بأنه لا يوجد تحد صعب لا يمكن التغلب عليه من خلال التعاون الدولي، فانتقال أفغانستان إلى مجتمع ديمقراطي تعددي شهادة على هذا الواقع. وأدى تقارب العديد من البلدان من مختلف المناطق والتجمعات السياسية في عام ٢٠٠١ دورًا أساسيًا في مساعدتنا على فتح فصل جديد في تاريخنا الحديث. ولا يزال الانخراط والتعاون الدوليين حتميين اليوم في مساعدة أفغانستان على أن تصبح دولة مسالمة ومزدهرة؛ وعلى نطاق أوسع، فإن لذلك الانخراط تأثيرا عميقا على تعزيز السلام والأمن العالميين.

وفي هذا المنعطف الهام، نعيد التأكيد لجميع الشركاء على ضرورة النظر إلى أفغانستان بوصفها منبرا للمودة والتعاون، على أساس الصداقة والتكامل، لا ساحة للتنافس السلبي. نحن نتوقع من جميع البلدان أن تحترم ذلك الموقف احتراما كاملا وتدعم وتعزز ذلك الموقف بحسن نية واتساق ووحدة مشتركة. إن أفغانستان منخرطة بكثافة، في الوقت الراهن، في جهود سلام ترمي إلى إنهاء نزاع مفروض في البلد دام عقودا. وقد عملنا مع شركاء دوليين على التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن الحاجة إلى السلام في أفغانستان. ونتوقع، تحقيقا لتلك الغاية، أن يعيد ذلك التوافق في الآراء تعزيز جهود السلام التي يقودها الأفغان لتحقيق الهدف المنشود. وستتواصل جهودنا السلمية بروح الوحدة الوطنية والتوافق في الآراء، وستعكس آراء كامل طيف المجتمع الأفغاني، ولا سيما النساء، اللائي عانين أشد المعاناة خلال الحقبة الحالكة من حكم طالبان. وسنحرص، من جانبنا، على التأكيد على أن تعمل أي نتيجة نهائية لمحادثات السلام على صون وحماية حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، استنادا إلى دستورنا.

وللأمم المتحدة دور حاسم تؤديه في تعزيز التعاون الدولي في نظام دولي قائم على القواعد. ويشكل برنامج الأمين العام للإصلاح من أجل كفالة زيادة كفاءة الأمم المتحدة عاملا هاما في تعزيز عمل هذه المؤسسة لتعمل على نحو فعال كمنبر للتعددية والتعاون. ونرحب بالتعديلات التي أجريت على نطاق ركائز الأمم المتحدة للسلام والأمن والتنمية والإدارة. ومن ذلك المنطلق، فإن النجاح النهائي لتعددية الأطراف والسلام، يقع على عاتق الدول نفسها. ويجب على جميع الدول أن تتقيد بالمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ويشمل ذلك الوفاء بحسن نية بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومختلف المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بالسلم والأمن العالميين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان.

وستظل أفغانستان داعما قويا للتسوية السلمية للنزاعات والمنازعات. ونعتقد أن الدبلوماسية والحوار والمشاورات تقدم – بغية التوصل إلى فهم مشترك وتوافق في الآراء – أفضل خيار لحل النزاعات وضمان السلام والتنمية المستدامين. إننا نؤيد زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والمنابر الإقليمية من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها وتعزيز التنمية. إن قلب آسيا ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان من بين تلك المبادرات التي تقودها حكومة أفغانستان، التي يعمل من خلالها العديد من الشركاء الإقليميين والدوليين معا من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها.

وختاما، تعيد أفغانستان تأكيد التزامها القوي بتعزيز نظام دولي قائم على القواعد، مبني على التضامن والتعاون الدوليين. وسنظل منخرطين في المنطقة كمنبر من أجل المزيد من التعاون والدبلوماسية الفعالة.

السيد الحارثي (عمان): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي، السيد الرئيس، لتنظيم هذه المناسبة للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. لقد جاءت هذه الفعالية التي نحتفل بها اليوم، نتيجة وعي الدول الأعضاء بأهمية منهج تعددية الأطراف وإدراكها له، وذلك ناتج

من تفاقم المشاكل العالمية وتزايد التحديات التي تواجه الإنسانية جمعاء، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المعيشي، أو حتى الاجتماعي.

إن القضايا والمشاكل وعالمية تأثيرها تؤكد لنا بأن الحلول لا يمكن أن توفرها هذه الدولة أو تلك، وإنما الجهد الدولي المشترك هو السبيل الأمثل الكفيل بمعالجتها بشكل مستدام. وهذا يبين لنا أهمية وقيمة تعددية الأطراف والدبلوماسية الجماعية، التي تشكل الأمم المتحدة حجر الزاوية فيها. إن نهج تعددية الأطراف والدبلوماسية يمكن أن يعزز النهوض بالركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي: التنمية المستدامة والسلم والأمن وصون كرامة الإنسان وحقوقه، حيث أن هذه المنظمة الدولية هي الأكثر تمثيلا والأبلغ تعبيرا عن طموحات وآمال البشرية في أنحاء المعمورة كافة.

إن بلدي، سلطنة عمان، يؤمن، في سياسته الخارجية، بأهمية التعاون والتفاهم بين الدول، باعتباره الوصفة الناجعة لإيجاد الحلول للقضايا والصراعات، التي تعاني منها البشرية في بقاع متعددة من عالمنا هذا. ويسعى بلدي دائما لخدمة الأمن والسلم الدوليين من خلال المبادرات التي يتخذها والآراء التي تعبر عنها. وللسلطنة سجل حافل في اتخاذ ودعم المبادرات السلمية في المنطقة. وهذا الدور مستمر ويتجدد حسب تطور القضايا المعينة.

كذلك يعمل بلدي على نشر ثقافة السلام والتعايش وتعزيز القيم المشتركة بين الأمم المختلفة. وفي هذا الإطار، ينظم وفد بلدي حاليا، في هذا المبنى، معرضا يشرح القيم التي تعبر عن التسامح في السلطنة، وأدعو الجميع لزيارة هذا المعرض الذي يوجد بجوار مقهى فيينا. وإذا ما ذهب أحدكم قد يحصل على اسمه باللغة العربية.

وفي الختام، تدعم السلطنة دور الأمم المتحدة باعتبارها الممثل الرئيس للتعددية، في جهودها للتوصل إلى حل للقضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. ونؤمن بأهمية مشاركة الدول الأعضاء في دعم هذه المنظمة الدولية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية وإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب والمآسي.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ، في البداية، بالإعراب عن التعازي لشعب وحكومة سري لانكا عن الخسائر في الأرواح والإصابات الخطيرة الناجمة عن الهجمات التفجيرية الأخيرة. قلوبنا وعقولنا مع من فقدوا أقرباءهم وأعزاءهم. وتقف نيبال مع شعب سري لانكا في ساعة الحزن هذه.

وأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78).

إن العالم اليوم أكثر ترابطا من أي وقت مضى. وهناك مشاكل هائلة لا تحترم الحدود الوطنية. يجب كبح جماح الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية، ويجب السيطرة على الأوبئة ويجب التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ. وتتطلب الإنجازات التكنولوجية الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والعوالم السيبرانية قواعد تنظيمية جديدة. لقد خيب استمرار تزايد أوجه عدم المساواة وعدم الوصول المتكافئ إلى تنمية الموارد آمال البشر في عالم يسوده العدل والازدهار.

وتتطلب تلك التحديات العالمية حلولا عالمية. ولن تكون الاستجابة العالمية والحلول العالمية ممكنة إلا من خلال تعددية الأطراف. ولذلك، فإن عزمنا على تعزيز تعددية الأطراف ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى. وتعددية الأطراف شرط لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن كفالة السلام في العالم. وهي تكفل التنفيذ الفعال للقانون الدولي. وتوفر صوتا وموقعا حيويا للبلدان الصغيرة والنامية على المسرح العالمي. ومكنتهم من وضع قواعد منصفة لنظامنا العالمي.

ونيبال على اعتقاد راسخ بأن الأمم المتحدة هي محور للتعددية. وتعدُّ المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد

السلام العالمي موجهات إرشادية للتعددية. ويجب إعطاء الدبلوماسية كل الفرص اللازمة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ولن يتضح نضج الحضارة الإنسانية إلا إذا اعتمدنا الدبلوماسية، وليس الحرب، طريقا لتسوية خلافاتنا. وتأمل نيبال أن يذكرنا هذا اليوم وكل عام بمصيرنا المتشابك في هذا العالم المترابط، ويعيد تنشيط عملنا معا من أجل تحقيق التنمية والسلام.

وأود أن أختتم بياني بالدعوة إلى تعزيز تعددية الأطراف على أساس يقوم على الإنصاف والقواعد والشفافية وأن تكون الأمم المتحدة القوية والأكثر فعالية محورا لها وفي صدارتها.

السيدة سكاري (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن عميق تعازينا لشعب سري لانكا ولجميع المتضررين من الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ٢١ نيسان/أبريل. ونعرب عن تعاطفنا ومواساتنا للمتوفين والمصابين وأسرهم وأصدقائهم. وندين بشدة تلك الهجمات الطائشة على المصلين والزوار في ذلك البلد الجميل. وتعدُّ هذه الهجمات تذكرة قوية بأهمية الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التطرف العنيف.

وعندما أنشأنا الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ تعهدنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتعهدنا بالعمل معا على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتمسك باحترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للجميع. ولم تنته مهمتنا بعد. وهناك العديد من التحديات التي تواجه التعاون المتعدد الأطراف اليوم. ولا تستطيع أي دولة بمفردها التصدي لتلك التحديات الناجمة عن تغير المناخ والنزاع وعدم الاستقرار والفقر والأزمات الإنسانية والإدارة السليمة للمحيطات والتجارة الحرة على سبيل المثال لا الحصر. وعلاوة على ذلك، فإن فوائد العولمة ليست موزعة على نحو متساو. وتزداد أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها أيضا. وليس في ذلك إنصاف أو اتساق مع قيمنا المشتركة، في حين لا يزال انعدام المساواة يتسبب في إثارة القلاقل والشعور بالسخط.

ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن نعمل معا على جميع المستويات، من المحلي منها إلى العالمي وداخل الدول وفيما بينها. ولن ننجح أبدا في تحقيق أهدافنا المشتركة إذا ما اتبعنا مسارات النزعة الأحادية والاستقطاب. ويجب علينا أن نتعلم من الماضي فضلا عن التعلم من نجاحاتنا أيضا. ويجب أن نحل هذه المشاكل معا في إطار الأمم المتحدة. لقد منع الحروب على بناء المجتمعات. ولا شك أن النرويج هي أحد البلدان التي استفادت كثيرا من التعاون المتعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة. فنحن بلد صغير ولا غنى لنا عن نظام دولي معولم يتسم بوضوح القواعد التي ينبغي للدول اتباعها. وقد كنا من بين الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وما برحت هذه المنظمة حجر الزاوية في سياساتنا الخارجية دائما. فنحن نحب الأمم المتحدة، وإن لقيادتها أثرا هائلا على الرأي والمناقشة العامين في النرويج.

وتواصل الحكومة النرويجية حاليا تقييم الكيفية التي يمكن أن نسهم بها في تعزيز تعددية الأطراف على أفضل وجه. ونعمل في مسودة أولى لوثيقة على تحليل الدفاع عن القانون الدولي والسلام والأمن والتجارة الحرة العالمية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والتحديات العابرة للحدود الوطنية مثل تغير المناخ والهجرة والأوبئة. وتحظى عضوية النرويج في الأمم المتحدة وسياساتها والتبرعات المقدمة لها بتأييد سياسي وشعبي واسع النطاق في بلدنا. وعن طريق نظامنا الضريبي تمكنت النرويج من أن تكون بين أكبر المتبرعين – بمعدل الفرد الواحد – في العالم للأمم المتحدة وللصناديق والبرامج والمنظمات والوكالات التابعة لها. ونواصل العمل السياسي في مجالات هامة مثل السياسات المتعلقة بالمحيطات، وندعو من خلاله إلى استدامة نظافة المحيطات وصحتها بوصفها شرطا أساسيا لبلوغ أهداف التنمية

المستدامة والأمن الغذائي. ونعمل في مجالات الصحة العالمية والتعليم والمساعدة الإنسانية، فضلا عن المجالات السياساتية الأخرى. ولدينا استثمارات كبيرة في ذلك الصدد.

وندافع عن قيمنا المشتركة وحقوق الإنسان في بلدنا ونواصل النهوض بها. ونواصل تعزيز المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتتعاون النرويج أيضا على مدى سنوات عديدة في مجال تسوية النزاعات. وتسهم جميع هذه الجهود المبذولة بالشراكة مع الآخرين، في بناء نظام متعدد الأطراف يستند إلى القواعد ويمكن التنبؤ به. وإن من مصلحتنا المشتركة كفالة إقامة ذلك النظام. والعالم بحاجة إلى منظمات تتسم بالكفاءة والشفافية والشرعية وتحظى بثقة الشعوب. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية وملائمة للغرض. وعليه، تؤيد النرويج بقوة إصلاح الأمم المتحدة.

وأخيرا، يجب علينا إقامات شراكات حقيقية وطويلة الأجل. ومن الأمثلة على ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أطلقت النرويج مبادرة أقاليمية بهدف الدفاع عن التعاون المتعدد الأطراف. ونتواصل مع بلدان الشمال الأوروبي والدول الأفريقية الأعضاء بهدف توحيد القوى على أساس المصالح المشتركة في مجال تعددية الأطراف، انطلاقا من إيماننا بقيمة العمل معا.

وما برحت النرويج شريكا ثابتا ويمكن التعويل عليه في جهودنا المشتركة لتحقيق مستقبل أفضل للجميع. وعليه، نجدد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): ترحب بيلاروس بإنشاء اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، الذي نحتفل به اليوم للمرة الأولى، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى الجهود التي تبذلها حركة بلدان عدم الانحياز. ويكتسي إدراج هذا التاريخ في التقويم الدولي أهمية بالغة، بوصفه مثالا واضحا على عزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقدرتها على العمل معا بصورة بناءة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وتوحيد هدف تعزيز مبادئ تعددية الأطراف بغية تحقيق السلام والرخاء.

ومن المؤسف أن احتفال اليوم يذكرنا أيضا بالتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي برمته اليوم. وتقترن أزمة الثقة بين القوى العظمى العالمية بتصاعد خطاب المواجهة وتجاهل قواعد ومبادئ القانون الدولي، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والسعي إلى زعزعة الأوضاع في مختلف مناطق العالم وبلدانه لخدمة المصالح الجغرافية السياسية لبعض الدول. ولا يسعنا إلا الشعور بالقلق إزاء المحاولات غير المسبوقة لجر الأمم المتحدة إلى مبادرات ترمي إلى تقويض السلطة الشرعية للدول، سواء في الجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى. وفي الظروف التي تتآكل فيها الآليات الأساسية لصون الأمن، يجب علينا النظر بمنظور نقدي إلى الحالة الراهنة وأن نعيد النظر في نهجنا تجاه بناء الحوار العالمي من أجل السلام.

وتلتزم بيلاروس بمبادئ محبة السلام وسياسات عدم المواجهة فضلا عن وضع أفكار جديدة بشأن كيفية تنفيذ تلك المبادئ. ونؤمن بأنه يمكن تعزيز تعددية الأطراف عن طريق مبادرة بيلاروس ورئيسها بغية إعادة تشكيل عملية شاملة، استنادا إلى مناقشة جديدة وموسعة لاستعادة العلاقات بين الشرق والغرب، على غرار عملية هيلسنكي. ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى حوار دولي جديد وعلى نطاق واسع بهدف التغلب على الخلافات القائمة في العلاقات بين الدول ومجموعات الدول في الحيز الأوروبي – الأطلسي والأوروبي – الآسيوي المشترك.

وبدلاً من أن نختبئ وراء الشعارات، ها نحن نضرب مثلا على موقف جادّ تجاه صون السلم والأمن الدوليين. وتساهم بيلاروس بنشاط في عملية التفاوض بشأن تسوية النزاع في جنوب شرق أوكرانيا بتنظيم اجتماعات فريق الاتصال الثلاثي المنشأ بموجب اتفاقات مينسك وأفرقته العاملة. كما تسهم إسهاماً كبيراً في

تطوير حوار الخبراء الدوليين بشأن مسائل السياسة الأمنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، أصبحت مينسك منبراً لمناقشة جرت بين خبراء ذوي شهرة عالمية، متمثلة في اجتماع الفريق الأساسي لمؤتمر ميونيخ الأمني، الذي جمع في مينسك بين قادة أوروبيين وهيئات بارزة وشخصيات سياسية وممثلين عن المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية وخبراء آخرين.

ونحن عازمون على مواصلة تعزيز وتدعيم مبادئ تعددية الأطراف في العلاقات الدولية عن طريق التعاون والحوار. وندعو جميع الدول التي تتحلى بروح المسؤولية إلى عدم البقاء على الهامش، لأن جهودنا المشتركة وحدها هي الكفيلة بتغيير العالم إلى الأفضل ومنحنا الأمل في مستقبل آمن ومأمون.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيسة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وبما أن هذه هي أول مداخلة لي منذ الهجمات الإرهابية الهمجية في سري لانكا، فإني أود أن أتقدم بأحرّ التعازي إلى حكومة وشعب سري لانكا وجميع البلدان المتضررة.

وتؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به قبلاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/73/PV.78).

إننا نرى أهمية كبيرة لصون وتعزيز النظام المتعدد الأطراف والدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة وقدرتها على النهوض بمفهوم السلام المتكامل والشامل لعدة قطاعات. فلا يمكن لأي بلد أن يعالج كل تهديد بمفرده. ولا يمكننا الوصول بجدية إلى حلول مفيدة والمشاركة في إيجادها إلا ببناء الجسور وتوسيع الحوار. وينطوي عدم الاستثمار في دور المنظمات الدولية على خطر تكرار أخطاء القرن العشرين. وأود أن أسلّط الضوء بإيجاز على ثلاثة أمثلة على التزام البرتغال الواضح بتعددية الأطراف.

أولاً، إننا نشارك حالياً في ست عمليات للأمم المتحدة – في مالي ودارفور وكولومبيا وجنوب السودان وهايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي العملية الأخيرة، لدينا قوة للرد السريع، مما يجسّد التزامنا القوي بالعمل لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة. وثانياً، خلال أحدث المفاوضات بشأن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، قررت البرتغال طواعية التخلي عن الخصم الذي يحق لها. وثالثاً، نحن ملتزمون بالتنفيذ الشامل للجميع لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والهدف ١٤ هو مثال محدد على ذلك، حيث نُشارك بنشاط، جنباً إلى جنب مع كينيا والمبعوث الخاص المعني بالمحيطات والأمانة العامة، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات المقرر عقده في عام ٢٠٢٠.

وأودّ أيضاً أن أؤكد على دور المشاركة الشاملة للمجتمع المدني. فالدبلوماسية من أجل السلام تهمّ جميع أصحاب المصلحة، ومشاركة المجتمع المدني أمر ضروري لتمكين الدول الأعضاء من تصميم وتنفيذ سياسات ملائمة. ويجب إشراكه مشاركة كاملة في تلك العمليات.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى عبارة وردت على لسان الرئيس البرتغالي ريبيلو دي سوسا في خطابه أمام الجمعية العامة أثناء المناقشة العامة لهذه السنة:

> ”تعتقد البرتغال أن العمل المتعدد الأطراف والحوار السياسي والحكمة الدبلوماسية هي الطريق الوحيد الممكن للتعايش المتناغم بين الأمم والشعوب، وأن وجهات النظر قصيرة الأجل، مهما كانت جذابة، هي مجرد وميض لن يدوم ولن يحل مشاكل العالم الحقيقية.“(A/73/PV.9، صفحة ٣٣)

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى الرئيسة على عقد هذا الاجتماع للاحتفال باليوم الدولي الأول

من نوعه المخصص لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، عقب اتخاذ القرار ١٢٧/٧٣.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78).

يحدد القرار ١٢٧/٧٣ يوم ٢٤ نيسان/أبريل باعتباره اليوم الدولي السنوي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، الذي يمثل إعادة تأكيد على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها في تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية. ويأتي الاحتفال بهذا اليوم مُكملا لاعتماد الجمعية العامة للإعلان السياسي (القرار ١/٧٣) في مؤتمر قمة نيلسون مانديلا للسلام، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في هذه القاعة، حيث التزمنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بمضاعفة جهودنا الرامية إلى بناء عالم مزدهر وجامع ومنصف يعمه العدل والسلام وبإحياء القيم التي جسدها نيلسون مانديلا. كما أننا التزمنا بتعزيز التفاهم والمصالحة بين دول وشعوب العالم. وندرك أن العالم قد تغير كثيراً منذ تأسيس الأمم المتحدة ونُسلم بأن السلام العالمي ما زال بعيداً عن متناولنا حتى هذا اليوم. ولذلك، فإننا نتحمّل المسؤولية عن إيجاد حلول مستدامة لتحقيق السلام الدائم والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين، بما في ذلك التحديات التي تواجه أولوية تعددية الأطراف. فمنظومة الأمم المتحدة تتربّع على قمة تعددية الأطراف وتمثل المركز العالمي للسلطة والعلاقات بين الدول.

ومنذ عام ١٩٩٤، ما فتئت جنوب أفريقيا تستوحي سياستها الخارجية من تاريخها وتسترشد بقيمها ومبادئها، وفي مقدمتها الرغبة في إيجاد عالم إنساني يسوده العدل والإنصاف. ونعلق أهمية قصوى، في تنفيذ سياساتنا الخارجية وعلاقاتنا الدولية، على النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة وسيادة القانون الدولي. وتضع مبادئ الضرورة هذه المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، في صميم سياستنا الخارجية، وهذا هو السبب في أن جزءاً من واجبنا يتمثل في حماية تعددية الأطراف والدفاع عنها. كما أن النظام المتعدد الأطراف يمكن أن يساعدنا جميعا في إدارة المسائل الجديدة والمعقّدة، فضلاً عن التصدي للتهديدات الدولية الجديدة، مثل الإرهاب وتغير المناخ والأمراض الوبائية وانعدام الأمن الغذائي ونزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، والهجرة والنزعة الحمائية وعدم المساواة والفقر والبطالة والتحديات الأخرى. ولم يعد بالإمكان حل المشاكل المشتركة من دون بذل جهود جماعية من قبل جميع الدول الأعضاء في النظام الدولي، بالعمل معاً عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف.

ولذلك، فإن محورية الأمم المتحدة في استراتيجية العلاقات الدولية لجنوب أفريقيا ترتكز على أساس الإيمان القوي بنظام دولي قائم على القواعد للحوكمة العالمية. وكما فعلنا قبل ٧٤ عاماً خلت، عندما أصبحنا عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، ما زلنا اليوم، ونحن نقف على أعتاب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نؤمن بأن النظام المتعدد الأطراف ينبغي أن يكون كيانا غير قابل للتجزئة يستند إلى القيم العامة والمشتركة. وينبغي أن يضع قواعد ومعايير تجد طريقها إلى التطبيق الشامل، دون استثناء. وينبغي أن يكون الإطار المعياري المنبثق عن النظام المتعدد الأطراف في خدمة البشرية لا في خدمة المصالح الضيقة لقلّة. ولذلك، فإن وفد بلدي يعتقد أن مبادرة حركة عدم الانحياز للاحتفال بهذا اليوم على أساس سنوي تعترف بصنع القرارات والعمل الدبلوماسي على صعيد متعدد الأطراف بوصفهما الأدوات الصحيحة لتحقيق التسوية السلمية للنزاعات بين الدول.

وهذا يتفق أيضاً مع أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشجّع على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

هذا النهج غير العدواني والمسالم يعزز الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وهذه الركائز غير قابلة للتجزئة، ومترابطة ومتشابكة، وتدعم بعضها البعض، وينبغي التعامل معها على قدم المساواة.

ويعتقد وفد بلدي أنه إن لم تتم تسوية النزاعات من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ستؤدي هذه الحالات إلى الحروب أو التهديدات بشن الحرب، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى معاناة الملايين من الناس وحرمانهم. والنساء والأطفال من بين أكثر المتضررين خلال تلك النزاعات. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال الميثاق، أن تجمع الدول معا لتجنب هذه الكوارث، التي غالبا ما تكون من صنع الإنسان. إن التحديات الجغرافية السياسية العالمية التي تواجهها البشرية معقدة ومتعددة الأوجه. وما من بلد، مهما كانت قوته وثراؤه، يمكن أن يسعى ليحتكر لنفسه بشكل انفرادي على مستوى عالمي البحث عن حلول لجميع مشاكل العالم. فمعظم النزاعات الإقليمية تتطلب اتباع نهج متعدد الأطراف ودبلوماسية رفيعة المستوى.

وتقف جنوب أفريقيا دائما، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، مدافعة عن احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشمل الاعتراف بسيادة القانون والسلامة الإقليمية والسيادة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا لتعددية الأطراف والدبلوماسية باعتبارهما أفضل وسيلة لدى الدول لحل النزاعات واحترام المؤسسات والاتفاقات الدولية والمبادئ التوجيهية في العلاقات بين الدول. وتكتسي تعددية الأطراف أهمية خاصة اليوم بسبب تزايد الترابط الاقتصادي العالمي والإقليمي، وظهور تغييرات هيكلية رئيسية جديدة تؤثر على توزيع السلطة على الصعيد العالمي، وتعزيز دور المجتمع المدني. وأفضل ضمان لتحقيق الأمن والازدهار لنا جميعا في تعزيز سيادة القانون بدلا من تقويضه، وتغليب مبادئ التعاون على النزاع والتآزر على المواجهة. ومن ثم، فإن التحدي هو تسريع الجهود الرامية إلى تحويل السياسة العالمية من تسلسل هرمي قائم على السلطة إلى نظام قائم على القواعد للمجتمع الدولي.

وبينما نقوم بإصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها قادرة على تحقيق الغرض المنشود منها في عصرنا، ينبغي لنا أيضا الإسراع في إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وأن نقوم أيضا بإدراج أفريقيا في الفئة الدائمة الخاصة لعضويته.

السيد إدريس (مصر): أرحب في مستهل بياني بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى احتفاء، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٢٧/٧٣، المعتمد بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

ويؤيد وفد بلادي بيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي أدلى به وفد فنزويلا اليوم (انظر A/73/PV.78).

ونشكر رئيسة الجمعية العامة على جهودها وإسهاماتها منذ بدء ولايتها لجعل الأمم المتحدة مرتبطة مباشرة بجميع البشر، وهو التوجه الذي يتطلب دبلوماسية متعددة الأطراف قوية وفعالة بهدف مواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا. ونرحب كذلك بجهود الأمين العام، الذي يقود عمل الأمم المتحدة بتوجه مناصر للدبلوماسية المتعددة الأطراف والعمل الدولي الجماعي والجهود العالمية المشتركة من أجل تحقيق السلام والرخاء واحترام القانون وسيادة القانون للبشرية جمعاء.

يدرك الجميع أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف تتعرض للانتقادات بسبب ما يتردد عن عدم قدرتها على تحقيق أثر ملموس على الأرض في العديد من المجالات والجوانب، فضلا عن استمرار عدم احترام البعض لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات ملزمة لمجلس الأمن، ولعدم نجاح الأمم المتحدة في تسوية أزمات مستمرة لعقود وسنوات، ولعدم قدرتها على التحرك

الفعال في أحيان كثيرة بالنسبة لحالات تتسم بالحساسية، فضلا عن ازدواجية المعايير التي يتم الأخذ بها في بعض الحالات.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على عدد من النقاط الهامة التي نراها ضرورية لتعزيز العمل والدبلوماسية المتعددة الأطراف، ومن ضمنها:

أولا، العمل على إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، والتعامل مع المشاكل المترتبة على استمرار حق النقض.

ثانيا، أهمية وجود عمليات مراجعة دورية لنظم العقوبات التي توقعها الأمم المتحدة لضمان تجنب أية آثار غير مقصودة من العقوبات، ولضمان تحققها الغرض منها دون تجاوز.

ثالثا، أهمية تعزيز هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك توفير الموارد المالية اللازمة من ميزانية الأمم المتحدة العادية لجعله قادرا على تحقيق أثر ملموس على الأرض، خاصة عن طريق مساعدة الدول على بناء قدراتها في مجال تجنب الإرهاب ومكافحته، واتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء الأنظمة الداعمة للإرهاب بالمال والسلاح والتحريض، وتوفير الملاذ الآمن خرقا لقرارات مجلس الأمن الملزمة.

رابعا، أهمية تفعيل العمل بالمادة ٩٩ من الميثاق، التي تعطي للأمين العام الحق في تنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين.

خامسا، أهمية العمل على تعزيز دور محكمة العدل الدولية، خاصة فيما يتعلق بقيامها بتقديم الآراء الاستشارية إعمالا للمادة ٩٦ من الميثاق.

سادسا، أهمية تفعيل العمل بالمادة ٣٤ من الميثاق، التي تعطي لمجلس الأمن الحق في فحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا.

سابعا، أهمية مواصلة السعي لتحسين منظومة حفظ السلام وبناء السلام في إطار الأمم المتحدة.

ثامنا، أهمية إعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية في مساعدتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتشديد في هذا الصدد على ضرورة وجود تمويل متوقع ومستدام لجهود القضاء على الفقر، مع التأكيد على مبدأ الملكية الوطنية، والحد من المشروطيات المصاحبة لتقديم المساهمات الطوعية.

تتشرف مصر هذا العام برئاسة الاتحاد الأفريقي، وتسعى في هذا الإطار لمواصلة ترسيخ مفهوم الدبلوماسية المتعددة الأطراف على الصعيد الأفريقي، بما في ذلك من خلال التأكيد على ضرورة الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وقواعد القانون الدولي، والسعي للقيام بجهود ومبادرات محددة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن، والتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان بقارتنا الأفريقية.

وعلى المستوى الوطني، تسعى مصر دوما إلى تحقيق التواصل والتفاعل البناء بينها وبين الدول والشعوب المختلفة على كافة المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. ومن هذا المنطلق، تحرص مصر على الانخراط الفعال في أنشطة ومجالات عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأخرى، بما في ذلك حرصها على أن تكون في طليعة صفوف الدول المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدار عقود، حيث تأتي مصر حاليا ضمن الدول العشر الأكثر مساهمة بقوات عسكرية وشرطية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتسعى مصر بحكم عضويتها في هذه المنظمات إلى طرح مبادرات هادفة إلى تحقيق نتائج واضحة تصب في الصالح العام للدول الأعضاء، وذلك مثل مبادرتها، أثناء عضويتها في مجلس الأمن خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ المعنية بمواجهة الخطاب الإرهابي، والتي تمخضت عن اعتماد مجلس الأمن بالإجماع لقراره ٢٣٥٤ (٢٠١٧).

وختاما، تعمل مصر دوما على تعزيز الدبلوماسية العامة لدعم ثقافة التعددية والتعايش بين الشعوب، من خلال تنظيم الفعاليات الكبرى بهدف تلاقي الدول والشعوب ونشر أفكار السلام ونبذ العنف والاهتمام بدور المرأة والشباب في المجتمع. وفي هذا السياق، ومن هذا المنبر تدعو مصر كل دول العالم لمواصلة مشاركة شبابها في إحدى أبرز الفعاليات التي تعقد دوريا بمصر، وهو منتدى شباب العالم، الذي ينعقد سنويا بمدينة شرم الشيخ. والذي تحول إلى منصة دولية فعالة للحوار البناء والمباشر بين الشباب من مختلف دول العالم.

في النهاية، تؤكد مصر على التزامها بالدبلوماسية متعددة الأطراف وبضرورة السعي إلى تعزيز مفهوم الشراكات على كافة المستويات وتعزيز الدبلوماسية الوقائية من أجل نشر استدامة السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية والرخاء.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر رئيسة الجمعية العامة على اتخاذ المبادرة بعقد مناقشة اليوم وخاصة تركيزها على تعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام في اليوم الدولي الأول لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

وغابون تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل رواندا في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV.78).

تمثل مناقشات اليوم تحديا من شقين. أولا وقبل كل شيء، فإنها تجري في سياق دولي من عدم اليقين، يتمحور بوجه خاص حول استمرار الأزمات والنزاعات في جميع أنحاء العالم وأزمة إنسانية وأزمة هجرة لم يسبق لها مثيل. وعلاوة على ذلك، تصاعد التطرف بجميع أنواعه حتما يمثل تحديات للمثل العليا التي توحدنا ويسهم بقوة في إضعاف تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، التي ندافع عنها في هذا المحفل. وينعكس تآكل تعددية الأطراف أيضاً في ظهور نظام تهيمن عليه الإجراءات الانفرادية التي تشجع الانسحاب من الانخراط وتؤدي إلى صعود النزعة القومية.

إن هذه الهجمات المتكررة على قيمنا المشتركة تعطينا كل الأسباب لتحدي واستكشاف سبل جديدة لإعادة تنشيط منظمتنا. إن الأمم المتحدة، بحكم نطاقها العالمي، تظل المنظمة الوحيدة القادرة على الاستجابة بشكل كلي وفعال لتحديات عالم اليوم. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ والميثاق العالمي بشأن الهجرة، على سبيل المثال لا الحصر للإنجازات الأخيرة، تشهد على قدرتنا على تلبية تطلعات العالم.

لا تزال غابون مقتنعة تماما بضرورة متابعة التزاماتنا وتوحيد جهودنا لا لمواجهة تحديات اليوم فحسب، بل وتحديات المستقبل. لقد فعلنا ذلك بالفعل، نعلم كيف نقوم به ويمكننا عمله مرة أخرى. معا سنتغلب على التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف. معا، سنتمكن من إيجاد حلول دائمة للعديد من الأزمات والصراعات، بما في ذلك الأزمات الإنسانية وأزمة المهاجرين. معا، سننجح في مواجهة تحديات تغير المناخ وغير ذلك من التهديدات الشاملة. وبعيدا عن القدح ودون المساس بالانتقادات ذات الصلة التي أثيرت، غني عن القول إن السعي الدائم صوب السلام والأمن فضلا عن إحراز التقدم في مجال التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال الجهود الجماعية.

لا تزال تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام من الأدوات الأساسية في ذلك الصدد. وفي هذا السياق، يصبح إصلاح منظمتنا أمرا ضروريا. يجب أن نعزز دبلوماسية متعددة الأطراف جديدة تركز أساسا على رفاه الشعوب وتكون أقرب إليهم. ويجب ألا تأخذ بعين الاعتبار الحقائق على أرض الواقع فحسب، بل وتشجع التغيير الإيجابي. الآن أكثر من أي وقت مضى، تحتاج شعوب العالم إلى أمم متحدة قوية وفعالة وملتزمة

وتطلعية. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالإصلاحات التي بدأت والتي تهدف بشكل خاص إلى تكييف الأمم المتحدة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما ينبغي أن تدفعنا هذه الإصلاحات إلى حشد المزيد من التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من جهة، وفيما بين المنظمات الإقليمية من جهة أخرى، فضلا عن تعزيز الشراكات الثلاثية، سيؤدي أيضا إلى تعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بتعددية الأطراف التي نعتقد أنها الاستجابة الأنسب للتحديات العالمية التي نواجهها اليوم وغدا.

السيد عليف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام والترويج له.

يعلن القرار ١٢٧/٧٣، الذي شاركت أذربيجان في تقديمه يوم ٢٤ نيسان/أبريل يوما دوليا لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام لتعزيز قيم الأمم المتحدة وإعادة تأكيد إيمان شعوبنا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومما له أهمية رمزية أن يتصادف اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام مع تاريخ اختتام مؤتمر باندونغ الآسيوي الأفريقي في عام ١٩٥٥، والذي مهد الطريق لتشكيل حركة عدم الانحياز. نحن فخورون باستضافة مؤتمر القمة القادم للحركة في وقت لاحق من هذا العام في باكو، عاصمة أذربيجان، تحت شعار ”الالتزام بمبادئ باندونغ لضمان استجابات منسقة وملائمة لتحديات العالم المعاصر“. وبصفتها الرئيس القادم لحركة عدم الانحياز، لن تدخر أذربيجان جهداً في تعزيز تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد وثقافة السلام والحوار بين الحضارات والأديان والثقافات.

تمثل الأمم المتحدة ركيزة بالغة الأهمية لتعددية الأطراف وتشكل مقاصد ميثاقها ومبادئه الإطار المعياري الأساسي في العلاقات الدولية. وليس هناك أي بديل للقواعد المتفق عليها بصورة مشتركة ولتطبيقها العالمي. ومن واجبنا الجماعي أن نعزز وندعم نظاما متعدد الأطراف تم إصلاحه وتنشيطه وتعزيزه. وتشيد أذربيجان بالتزام الأمين العام المتين بالإصلاح وتؤيد تأييدا تاما تصميمه على الإسهام الحقيقي في منع نشوب الحروب وإدامة السلام وجعل الأمم المتحدة أكثر تكاملا وفعالية وكفاءة.

أولا وقبل كل شيء، يجب على جميع الدول أن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها الدولية، ولا سيما تلك الالتزامات المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم جواز انتهاك حرمة حدودها المعترف بها دوليا. إذ أنه لا يمكن تحقيق الهدف المتمثل في ضمان عالم ينعم بالسلام والعدل والرخاء إلا إذا تم تجاهل القيم والقواعد والمبادئ الأساسية المقبولة عالميا بشكل علني لتمويه الأعمال العدوانية وغيرها من الأعمال غير المشروعة. وغني عن القول إن تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والمساءلة يكتسيان أهمية كبيرة في هذا الصدد. إن التجاهل الجلي لقرارات مجلس الأمن التي تتضمن مطالب ملزمة، إلى جانب محاولات التهرب من تنفيذها باتخاذ تدابير ثانوية تحت أي ذريعة، لا يمكن أن تشكل ممارسة مقبولة في اضطلاع المجلس بأعماله الأساسية، أي المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

تؤدي الأمم المتحدة، التي أُنشئت لمنع الحرب ووقف المعاناة البشرية دورا محوريا وملزما لجميع أعضائها من خلال نظام مشترك قائم على القواعد، لضمان تمسك جميع المعنيين بمعالجة الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن والتطبيق الموحد لمقاصد

المنظمة ومبادئها. ومن الحيوي دعم الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وضمان أمنها الجماعي، وآلياتها السياسية والإنسانية لصون السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

إن الاستجابات العالمية المتماسكة والجهود المشتركة الفعّالة، مع وضع الأمم المتحدة في قلب تلك الجهود أنجع هي أنجع السُبل لمعالجة الصراعات ومكافحة تغير المناخ والإرهاب العالمي وتدبر أمر التشريد القسري، وتدفقات الهجرة، وتحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة الشاملة وحقوق الإنسان للجميع.

السيدة دلالي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن اشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي الأول للتعددية والدبلوماسية من أجل السلام، وهو موضوع يقدره لبنان إيما تقدير.

قبل أن أبدا بكلمتي، أود أن أتقدم بخالص التعازي إلى سري لانكا وشعبها على الهجوم الإرهابي المروع. إن الذين ارتكبوا تلك الجريمة مجردين من الإنسانية.

يبدو جليا إلى حد ما أننا جميعا سنشارك في هذا الاحتفال اليوم لأننا نعلم جيدا أن الحفاظ على النظام المتعددة الأطراف الضعيف القائم على القواعد لا يزال أساسيا في تعزيز السلام. ويمكن للبنان أن يشهد بشكل مباشر على أهمية العمل معا في إطار معزز ومتعدد الأطراف. وقد سعى لبنان طوال تاريخه إلى التصدي للتحديات التي واجهته من خلال الحوار البناء والشمولية.

من الجدير بالذكر أن مساهمة الدول العربية والشركاء الدوليين كانت أساسية في إنهاء الحرب الأهلية التي مزقت البلد ونسيجه إربا لمدة ١٥ عاما. إن التعاون الجماعي لإنهاء الصراع دليل على ما يمكن تحقيقه عن طريق التعددية والدبلوماسية.

مرة أخرى، بعد الغزو المدمر، توحدت الإرادة الجماعية للعالم وهب لمساعدة لبنان في ضمان السلام والأمن. إن مساهمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تحقيق استقرار الحالة في جنوب لبنان بإنشاء بعثة لحفظ السلام قبل أكثر من ٤٠ عاما، أي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، برهان أيضا على أهمية التعددية. وتتكون اليونيفيل اليوم من موظفين ينتمون إلى أكثر من ٤٠ بلدا، يعملون يوميا إلى جانب السلطات اللبنانية لتعزيز السلام والاستقرار.

أما ميثاق الأمم المتحدة، الذي صيغ بعناية، فيوفر لنا إطارا يساعدنا في التصدي للتحديات العديدة باتخاذ تدابير وقائية وتعزيز التعاون. وقد كرس الميثاق في القانون قيما مشتركة مثل السيادة، والسلامة الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وهي قيم يجدر بجميع البلدان أن تعتز بها. وتظل أحد أثمن أصولنا. ويكتسي التمسك بمقاصد الميثاق ومبادئه والامتثال لقرارات الأمم المتحدة أهمية قصوى.

بوصفنا دولة صغيرة، نعرف جيدا أن القانون الدولي لا ينبثق من مفهوم نظري غامض؛ بل أنه يوفر لنان الحماية. وهناك حاجة إلى تنشيط النهج المتعدد الأطراف والدبلوماسية الوقائية. ولا يمكن أن يحدث ذلك بدون بناء الثقة مع الذين ينبغي أن تكون الأمم المتحدة أكثر أهمية بالنسبة لهم. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال المزيد من الشمولية، ومن خلال إشراك المزيد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشباب والنساء، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومن خلال الوفاء بأهدافنا.

قبل بضعة أسابيع، وفي قاعة مجلس الأمن، اتخذ قرار بفتح الستائر لكي يدخل إلى القاعة الضوء من الخارج وينتشر عبر تلك الجهاز التابع للأمم المتحدة. دعوانا نستلهم تلك المبادرة لكي نسمح بدخول المزيد من الضوء والشفافية إلى هذا المبني وإلى عملنا. فلنكن ملهمين لعرضها على العالم. يحتاج العالم إلى التعرف علينا والثقة بنا. فلنعمل معا حقا بكد أكثر.

أصبح الآن التواصل بين الناس في جميع أنحاء العالم أكثر من أي وقت مضى. ولكن إذا ما نظر المرء إلى الداخل، ينتابه

شعور أكبر بالعزلة. فكلما زادت المعرفة لدى الناس، كلما زاد خوفهم. ويبدو أن الأواصر مقطعة أو مهترئة في كل مكان. لا يجب أن تكون على هذا النحو. إذ يمكننا أن نفعل أفضل من ذلك. يمكننا أن نكون الغراء الذي يعيد ربطنا ببعضنا البعض، ويمكن للأمم المتحدة أن تقود تلك المهمة. فلتكن الدبلوماسية استجابتنا الأولى وليست الملاذ الأخير.

الآنسة حرقوص (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة التي نحتفل فيها لأول مرة باليوم الدولي لتعددية الأطراف الدبلوماسية من أجل السلام. وأود أيضا أن أشيد بجهود الأمين العام، وجهود رئيسة الجمعية العامة في تعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية داخل المنظمة من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن اليوم الدولي لتعددية الأطراف الدبلوماسية من أجل السلام يمثل وسيلة لتعزيز قيم الأمم المتحدة، ويؤكد مجددا إيمان شعوبنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبأهمية تعددية الأطراف في تحقيق السلام المستدام من خلال الجهود الدبلوماسية.

إن الأمم المتحدة تجسيد لتعددية الأطراف. وهي الأداة الرئيسية التي تستعين بها الدول الأعضاء للتصدي للتحديات الدولية المشتركة المعقدة والمتعددة الجوانب. وما زلنا بحاجة ماسة إلى إيجاد حلول لتلك التحديات من خلال تحسين الدور المهم الذي تؤديه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المتعددة الأطراف.

تؤدي تعددية الأطراف دورا هاما في تعزيز الحوار والتفاهم بين الدول رغم اختلاف ثقافاتها ومعتقداتها الدينية، وكذلك في بناء مجتمعات مسالمة ومتسامحة. ومن روح ذلك المبدأ، أطلقت الإمارات العربية المتحدة عددا من المبادرات الهامة التي تهدف إلى تعزيز التفاعل والحوار بين المجتمعات على جميع الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. والتي يأتي في مقدمتها إعلان عام ٢٠١٩ عاماً للتسامح، تأكيداً لالتزام دولة الإمارات بتعزيز قيم التسامح والتعايش وتقبل الآخر بغض النظر عن هذه الاختلافات. كما يتزامن هذا العام مع الزيارة البابوية التاريخية لقداسة البابا فرانسيس إلى دولة الإمارات، وهي أول زيارة بابوية إلى منطقة شبه الجزيرة العربية والتي توجت بالتوقيع مع الأزهر الشريف على وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك، والتي تؤكد على أن الأخوة الإنسانية هي مسؤولية مشتركة للجميع.

تؤكد دولة الإمارات على أهمية بناء الثقة في نظام تعددية الأطراف في الأمم المتحدة لتمكين المنظمة من الاضطلاع بالدور المنوط بها بصورة فعالة وشفافة ومسؤولة. وتشدد بلادي على أهمية تكثيف الجهود الدبلوماسية باعتبارها الأداء الأفضل لتحقيق الأهداف المنشودة. ومن هذا المنطلق، تستمر بلادي في المساهمة بصورة فعالة في الجهود الرامية إلى إصلاح وتفعيل دور المنظومة من خلال تنشيط أعمال الجمعية العامة. كما تشارك هذا العام في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وفي الختام، وبمناسبة اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، والتي سنحتفل بها في العام المقبل، تؤكد دولة الإمارات على أهمية الوفاء بالوعود التي تعهدنا بها كدول أعضاء في هذه المنظمة، والتي يأتي في مقدمتها أهداف التنمية المستدامة. حيث أن التزامنا بتحقيق هذه الأهداف سيعزز الثقة في تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه إزاء عقد اجتماع اليوم، الذي يجمعنا في الوقت المناسب للحديث عمّا دفعنا قدماً ولا يزال يحفزنا، وهو الرغبة في العيش معا في سلام من خلال التآزر والتعاون.

إننا مقتنعون بأن العمل المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف

يشكل أكثر الأدوات فعالية للحفاظ على النظام والسلام والأمن الدولي. وفي هذا السياق، أيدت شيلي ورحبت بالنهج الوقائي الشامل الذي يتبعه الأمين العام في جميع أعمال الأمم المتحدة. وما زلنا نتبنى دعوته إلى جعل الدبلوماسية من أجل السلام إحدى أولوياتنا الرئيسية.

وترى شيلي أن ثمة أهمية أساسية للاستثمار في تعددية الأطراف بوصفها وسيلة وقائية من منظور واسع. فعلى سبيل المثال، حددنا تغير المناخ كمجال ذي حساسية خاصة يمكن لبلدي – بوصفه المحلّ المقبل لانعقاد الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر – أن يكون في إطاره منبرا لتقارب أفكار ومبادرات والتزامات جميع أعضاء المنظمة لمواجهة هذا التهديد الهائل. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تشارك في هذا الاجتماع وأن نواجه معاً ظاهرة تؤثر على جميع الدول، دونما تمييز، وتهدد الأجيال الحالية والمقبلة.

إن الدبلوماسية من أجل السلام مترسخة تماما في رؤية شيلي في مجال السياسات المتعددة الأطراف. وعلى هذا النحو، فإن تحسين التنسيق داخل المنظومة نفسها ومع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، أمر أساسي لتحقيق الفعالية الحقيقية على صعيد حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام. وفي هذا الصدد، يجب مواصلة عمليات الإصلاح داخل منظمتنا وتعزيزها من أجل تقديم الدعم اللازم للتنفيذ السليم لولايات الأمم المتحدة، وكذلك لتحقيق الأهداف الجماعية مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشمل أهدافها السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة منع نشوب النزاعات.

وتأمل شيلي أن يكون بوسعها الإسهام بتجربتها في هذا الصدد. ففي تموز/يوليه المقبل، سنقدم عرضاً طوعيا خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ومن خلال القيام بذلك، نتطلع إلى توجيه جهودنا صوب تعزيز بناء مجتمعات أكثر تلاحماً وقدرة على الصمود، دون أن ننسى الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في عملية صنع القرار، على أساس أن دورها من شأنه أن يكون عنصرا أساسيا في مجالات الإنذار المبكر وبناء السلام وتعزيز التعاون وبناء القدرات وفي إقامة شبكات للدعم على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام وفد بلدي الثابت بتعزيز الدبلوماسية من أجل السلام والتي ينبغي أن تكون تعددية الأطراف ركيزتها الأساسية وأن يكون العمل الدبلوماسي الوسيلة التي تجسدها وتبلورها.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالقول إن حكومة غواتيمالا تدين بأشد العبارات الهجمات المرتكبة في عاصمة سري لانكا يوم عيد الفصح، والتي سقط خلالها أكثر من ٢٠٠ شخص بين قتيل وجريح. وتؤكد غواتيمالا مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب والتعصب الديني. ونعرب عن تعازينا الخالصة لأسر الضحايا، وكذلك لسري لانكا شعباً وحكومة. ونضم صوتنا إلى النداء الدولي الداعي إلى الحؤول دون وقوع مزيد من الأبرياء ضحايا لهذا النوع من العنف، الذي هو نتاج للتعصب والكراهية.

تعرب غواتيمالا عن الامتنان إزاء عقد هذا الاجتماع، الذي يتيح لنا فرصة لنؤكد مجددا أهمية تعددية الأطراف والدبلوماسية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن تعددية الأطراف أداة حيوية لتحقيق التنمية. ونحن على قناعة بأن التحديات العالمية مثل الأمن والتنمية الشاملة والمستدامة والهجرة وحقوق الإنسان وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر، يجب أن تُعالج من خلال الحوار والمشاورات الجماعية داخل المنظومة الدولية. وفي ظل عالم معقد، تستمر فيه النزاعات القديمة فيما تظهر أخرى جديدة، تمثل تعددية

الأطراف عاملا أساسيا في تسويتها. فتعددية الأطراف تمكن المجتمع الدولي من تعزيز جهوده لصالح البشرية والعمل على تحقيق رفاهها، مع السعي إلى إيجاد عالم ينعم بالسلام والازدهار والتنمية والعدالة واحترام حقوق الإنسان.

واليوم، بمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، تعيد غواتيمالا تأكيد التزامها بتعزيز قيم الأمم المتحدة وثقة شعوبنا في المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق. ونؤكد مجددا أهمية وجدوى تعددية الأطراف والقانون الدولي في النهوض بهدف مشترك، ألا وهو تحقيق السلام الدولي والحفاظ عليه من خلال الدبلوماسية، باعتبارها خط دفاع أول وتدبيراً من التدابير الوقائية. وتدرك غواتيمالا أهمية المنتديات المتعددة الأطراف بوصفها آليات لتوطيد الحوار وعمليات التنسيق السياسي، ومن ثم ترى أن من المهم تعزيزها بهدف إرساء مواقف مشتركة تدعم الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية والنمو الاقتصادي للدول. ويرتهن مستقبل تعددية الأطراف بالإجراءات التي نتخذها اليوم بوصفنا دولاً أعضاء،فيما نحافظ على التركيز والعزيمة للسنوات المقبلة.

ونحن ندرك العواقب الوخيمة التي تصحب النزاعات المسلحة، أي الدمار والمآسي التي تهدد أغلى ما في الوجود: الحياة. فبعد قرابة أربعة عقود من النزاع المسلح الداخلي، حقق الغواتيماليون السلام – سلاماً متيناً ودائماً. وأخذنا على عاتقنا مهمة بناء هذا السلام والحفاظ عليه. والطريق ليس سهلا، إلا أننا نبذل جميعا الجهود اللازمة لتعزيز توطيد السلام ودعمه بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ومن هذا المنظور، انضممنا إلى الدول الأعضاء في إطار مبادرات شتى ترمي إلى إنشاء مجتمعات سلمية وتعزيزها، لأننا نعتقد اعتقادا راسخا أن مفهوم السلام المستدام ينطوي على إمكانية إعادة توجيه الطريقة التي تعمل بها المنظمة لمنع نشوب النزاعات وتصاعدها وتجددها واستمرارها.

ونعتقد أن إعطاء دفعة للتنمية يؤدي أيضا إلى تحقيق السلام والازدهار.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي معيارنا لتقليص الفجوات والتحديات التي تؤثر على شعوبنا تأثيرا بالغا. ومما لا شك فيه أن العمل على تنفيذها سيؤدي إلى الحوار، ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر، والحد من الشروط المجحفة في التجارة، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من أجل الرفاه العام للبشرية.

وأود أن أختتم كلمتي بالاعتراف بالأمم المتحدة بوصفها أعلى هيئة والمحفل العالمي للتصدي للتحديات العالمية التي تؤثر علينا، ولها تأثير على قيم ومصالح الأمم وتتطلب الاهتمام والعمل الجماعيين. إن السعي إلى السلام هو حصننا، والحفاظ عليه مهمة مشتركة بين جميع بلدان العالم من أجل منع نشوب النزاعات وتعزيز التنمية. ولذلك، فإننا نحتفل بهذا اليوم وننضم إلى جميع الجهود والنوايا الحسنة لجميع المجتمعين هنا بغية مواصلة العمل بأسلوب ملتزم بشأن مختلف المسائل التي تهدف إلى الحفاظ على السلام لصالح الأجيال المقبلة.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يعرب مجددا عن خالص التهاني إلى معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على قيادتها في رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، التي أعلنت من خلال القرار ١٢٧/٧٣ ٢٤ نيسان/أبريل اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل رواندا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV.78)، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية.

على مدى عدة عقود، شهدت البشرية تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وعلمية كبيرة، تشكل مصادر أمل لمجتمعاتنا

وتجسد تطلعنا المشترك إلى عالم يسوده السلام والرخاء المشترك. وهذه التغيرات تقترن بتحديات ناشئة، بما في ذلك صون السلم والأمن الدوليين وتغير المناخ. وفي هذا السياق، من مسؤوليتنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نتبع معا استراتيجية تجسد روح ميثاق الأمم المتحدة من أجل إيجاد حلول طويلة الأجل للتحديات المعاصرة، وأهمها الفقر وبطالة الشباب والتطرف العنيف والإرهاب. وفي هذا الصدد، نعتقد أن اختيار المجتمع الدولي عن وعي لتعددية الأطراف وتعزيزها أمران أساسيان، لا سيما من خلال تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة.

إن اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، التي يحتفل به المجتمع الدولي اليوم، يدفعنا إلى إعادة تركيز الأمم المتحدة على القيم والأهداف النبيلة التي أُنشئت على أساسها، والتي عادة ما تسعى إلى صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي. وميثاق الأمم المتحدة، الذي يكرس تعددية الأطراف بوصفها النهج الأمثل في بحثنا المشترك عن حلول لتحديات عصرنا، يجعل من الأمم المتحدة مركزا لمواءمة الجهود التي تبذلها الأمم. وإيماننا بفضائل تعددية الأطراف والحوار المتواصل كوسيلة سلمية لحل الأزمات يعزز اعتقادنا بأن أمل الناس من البلدان المتضررة من النزاعات في السلام له ما يبرره.

والتحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها العالم تتطلب من الدول أن تضع استراتيجيات وتدابير مناسبة للتصدي لها. وهذه التهديدات العالمية تتطلب تعاونا مستمرا. وفي مواجهة التآكل التدريجي لتعددية الأطراف، كما يتجلى في التشكيك في أطر التعاون الدولي التي توضع فيها استراتيجيات توافقية لمواجهة التحديات الحالية، تدعو كوت ديفوار جميع الدول الأعضاء للعمل وفقا للإطار الذي حدده ميثاق الأمم المتحدة؛ ذلك لأنه، كلما تصرفت الدول الأعضاء بطريقة متضافرة ومنسقة تحت رعاية منظمتنا المشتركة، فإنها تتمكن دوما من التغلب على التحديات المستعصية من أجل تحقيق السلام والاستقرار العالميين.

السيد يورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد بوليفيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية (انظر A/73/PV.78)، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وترحب بوليفيا باتخاذ القرار ١٢٧/٧٣، الذي يحدد موعد الاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. ومع ذلك، وللأسف، يعتقد وفد بلدي أن ذلك مؤشر مثير للقلق على حالة المجتمع الدولي. فالنظام المتعدد الأطراف يتعرض للضغط والتهديد، ويجب عليه أن يعالج تحديات خطيرة.

وبوليفيا تقع منطقة أُعلنت منطقة سلام، يفهم فيها تعزيز تعددية الأطراف على أنها عنصر أساسي للعلاقات بين الدول واحترام القانون الدولي، تقبله كل دولة في إطار ممارستها لسيادتها.

ومن المهم تحديد ما نعنيه عندما نتكلم عن النظام المتعدد الأطراف. إننا نقصد نظاما قائما على القواعد يرتكز على مبادئ المساواة بين الدول واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي؛ نظاما يستند إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ نظاما يحظر الجزاءات القسرية الانفرادية ويعزز تضافر الجهود من أجل التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الواضح أننا شهدنا في الآونة الأخيرة الكيفية التي يتم بها – من خلال حملات الدعاية السياسية وبذريعة العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان أو لأسباب إنسانية – شن هجمات إعلامية وعسكرية عن طريق تطبيق سياسات لتغيير النظام، غرضها الوحيد هو الحصول على الموارد الطبيعية

والسيطرة عليها واستخدامها، ومراقبة الطرق التجارية أو معاقبة من لا يطيعون القوى الحقيقية، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بطبيعة الحال.

ونستنكر الغزو غير المشروع للعراق الذي أسفر عن أكثر من مليون حالة وفاة، بذريعة أن العراق كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل؛ والإطاحة بالحكومة الليبية، الذي أسفر عن عشرات الآلاف من الوفيات، بذريعة الأسباب الإنسانية؛ والحرب الأهلية في سورية، التي أسفرت في السنوات الثماني الماضية عن أكثر من نصف مليون حالة وفاة؛ وفي منطقتنا، حالة الكونترا في نيكاراغوا، التي أصدرت بشأنها محكمة العدل الدولية حكما يدين تلك الأعمال الانفرادية.

ولذلك تدعو بوليفيا إلى الدفاع عن تعددية الأطراف. بيد أن الكلمات لا تكفي لأن للدفاع عن تعددية الأطراف، في رأينا، تطبيقات حقيقية، مثل الحالة في فلسطين، التي يعني فيها الدفاع عن الحل القائم على وجود دولتين، وفي نهاية المطاف إنشاء دولة فلسطينية حرة داخل الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها. ونرى أن الدفاع عن تعددية الأطراف يعني الاعتراف بسيادة سورية على مرتفعات الجولان. ويعني رفض جميع التدابير القسرية الانفرادية ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية والحصار الاقتصادي والمالي التي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا.

واليوم، وبسبب الأخطار التي تهدد الحياة البشرية وكوكب الأرض ككل – مثل تغير المناخ، وتزايد ترسانات الأسلحة النووية وتعطيل التكنولوجيا الجديدة، فضلا عن التحديات العالمية الأخرى مثل الأزمة الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية – فإن الدفاع عن تعددية الأطراف ليس خيارا من الخيارات، بل هو الخيار الوحيد.

ولا يمكن التغلب على تلك التهديدات إلا عن طريق التعاون القائم على النظام المتعدد الأطراف. وذلك حس سليم، ولكن كما يقول المثل الشعبي ”فإن الحس السليم أحيانا هو الأقل شيوعا من بين الحواس“.

ولذلك، فإننا نرى بوضوح لا لبس فيه أنه يجب على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بتعددية الأطراف، فضلا عن التطبيق الفعال للدبلوماسية والوساطة والوقاية والتراضي والمساعي الحميدة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتنفيذ الأحكام الواردة في الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أعيد تأكيد ما قاله الرئيس إيفو مورالیس في أيلول/سبتمبر، خلال جلسة مجلس الأمن بشأن صون السلم والأمن الدوليين:

> ”إن مسؤولية جيلنا تكمن في أن نورث الأجيال المقبلة عالماً أكثر إنصافاً وأمنا. ولن يتحقق ذلك إلا إذا عملنا معا لبناء عالم متعدد الأقطاب، يقوم على قواعد مشتركة لاحترام الأمم المتحدة وحمايتها من كل تهديد.“
> (S/PV.8362، صفحة ١١)

السيد سبارير (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب أولا عن تعازي حكومة وشعب بلدي إلى حكومة وشعب سري لانكا والعديد من البلدان الأخرى المتضررة من الهجمات الإرهابية الشنيعة.

إن أكبر مشروع للسلام في تاريخ البشرية قد يواجه أكثر الأوقات صعوبة، قبل سنة واحدة من ذكراه السنوية الخامسة والسبعين. واليوم، إذ تخبو ذكريات الحرب يبدو أن حكم القوى يتغول على سيادة القانون، والقوة نفسها يبدو أنها صارت مرة أخرى سمة من سمات القلة، لا الكثرة. ويبدو أن الرؤية الطويلة الأجل لميثاق الأمم المتحدة تزداد تعارضا مع الممارسات السياسية القصيرة الأجل للدورات الانتخابية. إن اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام تذكرة طيبة بأن

رؤية الميثاق للتعاون الدولي والعمل الجماعي على أساس المساواة في السيادة هي موطن قوتها لا ضعفها. غير أن اليوم هو أيضا تذكرة بأن علينا أن نفعل ما هو أفضل لتحقيق تلك الرؤية.

إننا جميعا، كدول أعضاء في الأمم المتحدة، لدينا مظالمنا مع المنظمة. فهي تتحرك بصورة أسرع بالنسبة للبعض وتتباطأ بالنسبة للبعض الآخر؛ وهي تنفق مالا أكثر من اللازم بالنسبة للبعض وللبعض الآخر لا تستثمر ما يكفي؛ وهي بالنسبة للبعض تتخذ الإجراءات عند الاقتضاء، وبالنسبة للبعض هي صامتة في معظم الأحيان. فتلك الفروق، رغم أهميتها، تجنح إلى حجب الأرضية المشتركة الواسعة التي تجمعنا. إننا جميعا سعينا إلى عضوية الأمم المتحدة للمشاركة في الطموحات الكبيرة المكرسة في الميثاق، باقتناعنا أن الدول تؤكد على سيادتها بالتعاون، لا الانعزال. وعلينا أن نكون مستعدين للدفاع عن ذلك التصميم من أجل الحفاظ على إمكانات الأمم المتحدة في تحقيق النتائج.

وينبغي للأمم المتحدة أن تفعل ما هو أفضل بالاستماع إلى الشعوب التي تمثلها. فالشباب في جميع أنحاء العالم يدق ناقوس الخطر في ضوء سجل إنجازاتنا الضعيف بشأن تغير المناخ. إننا نعرض مستقبلهم للخطر، على الرغم من أننا قد عرفنا منذ وقت طويل أنه يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات. ولا يقدم تخلينا عن التزاماتنا المشتركة أي حلول، بل يجعل من الصعب على الجميع إحداث تغيير إيجابي.

لقد عانت المرأة في جميع أنحاء العالم ما يكفي من التمييز والعنف. وقد هدمت حركة تضامنها القوية الحواجز وهياكل السلطة التعسفية. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤيد كفاحها إذ نقترب من الذكرى السنوية لعناصر مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومؤتمر بيجين بعد مضي ١٠ سنوات. إن استمرار قيادة الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية، وقد أشار الأمين العام إلى التزامه القوي في ذلك الصدد.

وقد شكلت المنظمات الشعبية مشهد نزع السلاح وأحدثت تغييرا كبيرا، كانت معاهدة حظر الأسلحة النووية آخر مثال عليه. فتلك الإنجازات تظهر الحاجة إلى استمرار المشاركة المتعددة الأطراف، ولا سيما عندما يمكن أن تكون لأعمال القلة عواقب على أمن الآخرين جميعا.

وضحايا دوامات العنف المتصل بالنزاع التي لا نهاية له يطالبون مطالبة مستحقة بسلام حقيقي ودائم. ولذلك، يجب تحقيق العدالة، ولا بد من الكرامة، ولا بد من الأمل في مستقبل أفضل للجميع. إن مجلس الأمن، الذي يجب أن يتصرف بالنيابة عنا جميعا، كثيرا ما يعتبر أن هذه العناصر يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي، يعيق بشكل خطير قدرته على تنفيذ ولايته بموجب الميثاق. وعلينا أن نزيد من المساءلة عن أداء المجلس، أو إخفاقه في الأداء، ولا سيما في ضوء تزايد استخدام حق النقض. وإذا كان صعبا تبرير استخدام حق النقض لأعضاء الأمم المتحدة، يمكننا أن نتصور الضرر الذي يلحقه بالصورة الخارجية للأمم المتحدة. والجمعية العامة ليست مكانا للتأسي على فشل الآخرين؛ إنها الهيئة المركزية لصنع سياسات الأمم المتحدة. فالميثاق يكلف الجمعية العامة بتناول أي مسألة تراها هامة. وحيثما لم يتم تنفيذ رؤية الميثاق، ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ موقفا.

وعندما تتصرف الجمعية العامة بتصميم وواقعية، يمكنها تحقيق أشياء عظيمة، مثل أهداف التنمية المستدامة. وهي تتسم بالشرعية اللازمة للتنفيذ، وهي القوة الحقيقية لتعددية الأطراف. وتعتبر ليختنشتاين، من منظورها الأوروبي، تعددية الأطراف ضرورة، ونرى إمكانية كبيرة في الجمعية العامة كأهم تجسيد لها. وربما لا نحقق دائما النتائج المثلى في هذا المحفل، ولكننا نجعلها ممكنة بمناقشة مصالحنا المشتركة معا بروح من التعاون.

السيد أحمد تاج الدين (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78).

إن العالم يواجه حالة من القلق المتزايد إزاء النزعة الانفرادية. فنحن نشهد عالما يفرض فيه الكبير والقوي إرادته على الصغير والهش، مما يزيد من دفع النظام العالمي إلى بحار عميقة من الحمائية والانعزالية. إن تعددية الأطراف هي بالفعل في مفترق الطرق. ومع تكرار هذه المشاعر في جميع أرجاء العالم، لا بد من الدفاع عن تعددية الأطراف، ويتعين تعزيز الأمم المتحدة بغية التصدي للتحديات العالمية المعقدة.

ولذلك، فإن ماليزيا تعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تظل متحدة في عزمنا الجماعي على دعم واحترام مقاصد ومبادئ المنظمة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وظلت تلك المقاصد والمبادئ تدعو على الدوام إلى تعددية الأطراف لضمان النهوض بركائز الأمم المتحدة الثلاث – السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولا تزال الأمم المتحدة تتصدر مختلف الجهود الدولية والمتعددة الأطراف لمكافحة التحديات وصون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. فمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تبقى هامة اليوم كما كانت في أي وقت مضى. إن التحديات التي نواجهها متزايدة، وهي تتطلب التزام واستعداد جميع الأطراف للانخراط في دبلوماسية متعددة الأطراف من خلال إطار الأمم المتحدة وغيرها من العمليات المتعددة الأطراف.

ويتطلب عالمنا مشاركتنا التعاونية جميعا، من أجل الحفاظ على الاستقرار والهدوء والسلام النسبي. ولذلك فمن مصلحتنا الجماعية أن نعمل معا لدعم نظام قائم على القيم العالمية المشتركة، من خلال الحوار والتعاون.

وتعيد ماليزيا تأكيد التزامها المستمر بالنهوض بتعددية الأطراف والحفاظ عليها وتعزيزها، مع المحافظة على المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. إن التزامنا بالسلام العالمي يستند إلى القيم العالمية المشتركة، ولا سيما تلك التي تدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة والإنصاف والمسؤولية والمساءلة. وستواصل ماليزيا العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة من خلال المشاركة الفعالة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف. ويحدونا وطيد الأمل في أن تساعد جميع الجهود التي نبذلها في التصدي للتحديات العالمية الأكثر إلحاحا بهدف الدفاع عن تعددية الأطراف.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على تنظيم جلسة اليوم. تتعرض تعددية الأطراف للهجوم في وقت نحن أحوج ما نكون إليها. ولذلك تتفق معها مملكة هولندا على أنه ينبغي لنا أن نجدد التزامنا بالتعددية، ونناقش التحديات ونسعى لإيجاد السبل المؤدية إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف. ويتوقع مواطنونا أن نجد حلولا للمشاكل العابرة للحدود مثل تغير المناخ والهجرة غير المشروعة والإرهاب. وهم يدعون أيضا إلى التجارة الحرة والعادلة والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. ولا شك أن للأمم المتحدة دورا أساسيا تؤديه في تلك المجالات.

وظلت الأمم المتحدة فعالة جدا في عدد من المجالات، على سبيل المثال عن طريق التوصل إلى الاتفاقات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فضلا عن نشر عشرات الآلاف من حفظة السلام لتحقيق الاستقرار في البلدان الهشة. وفي مجالات أخرى، كانت الأمم المتحدة أقل نجاحا، ومن أبرز الأمثلة على ذلك النزاع الدائر في سوريا. وليس هذا خطأ الأمم المتحدة بوصفها منظمة، بل خطأ الدول الأعضاء لعدم تمكنها من التوصل إلى اتفاق بشأنه.

ونشهد اتجاها أيضا يتمثل في انسحاب الدول من المنظمات والاتفاقات المتعددة الأطراف، بذريعة الرغبة في الحفاظ على سيادتها. ونرى أن سيادة البلد تتمثل في قدرته على حل المشاكل والتصدي للتحديات لأجل تحسين حياة مواطنيه. ومن الوهم الاعتقاد بأن المشاكل ستختفي بانطواء البلد على ذاته داخليا. فنحن بحاجة إلى بعضنا بعضا ولأن نكون صادقين مع مواطنينا فيما يتعلق بهذه الحقائق. وفي حالات معينة يكون المواطنون بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي لضمان حمايتهم وحقوقهم عندما لا تفعل ذلك حكوماتهم.

ونرى أن المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسيلة لتعزيز قدرتنا على حل المشاكل التي نواجهها على الصعيد العالمي. وإذا لم تكن توجد هذه المنظمات بطريقة أو بأخرى، فقد كان يتعين علينا إيجادها. ولا يعني هذا أن جميع المنظمات المتعددة الأطراف خالية من العيوب، فهي ليست كذلك. وقد وجهت الانتقادات إلى بعض المنظمات بسبب افتقارها إلى الفعالية أو الكفاءة. بيد أنه من السهل جدا التخلي عن المنظمات عندما تخفق في تحقيق النتائج التي نصبو إليها فورا. وعوضا عن التخلي عنها، فإن علينا أن ننخرط في تحسينها وإيجاد الحلول لمشاكلها.

ويعني ذلك أيضا أنه يتعين علينا أن نوجه الانتقادات بهدف الحث على إجراء الإصلاحات. فعلى سبيل المثال، واصلت مملكة هولندا الاستثمار في تحديث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بهدف زيادة فعاليتها عن طريق تعزيز قدراتها الاستخباراتية. والمثال الثاني على ذلك: اتفاق التمويل المبرم مع الأمم المتحدة الذي التزمت فيه المنظمة بالمزيد من الشفافية والمساءلة، بينما التزمت الدول الأعضاء بزيادة التمويل الأساسي في الأجل الطويل. ثم المثال الثالث وهو ضرورة التصدي للاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش. وندعو في هذا السياق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تعزيز سياساتها وتنفيذها.

ويعتمد تحسين أداء المؤسسات المتعددة الأطراف أيضا على احترام القواعد الدولية القائمة على نظام العدالة الدولية والمساءلة. ويجب احترام القانون والقواعد والالتزامات الدولية. وكما أشار رئيس الوزراء روت في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، فإننا نؤمن بقوة المبادئ وليس بمبادئ القوة التي توجهنا نحو مستقبل أفضل للمزيد من الناس (انظر A/73/PV.9). وذكر رئيس الوزراء أيضا أننا نؤيد تعددية الأطراف البناءة التي تركز على الحلول عوضا عن تعددية الخصام التي تركز على المواجهة.

وما فتئت الأمم المتحدة قادرة على تحقيق الكثير من الإنجازات خلال الـ ٧٤ عاما الماضية. وسنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. ولذلك، فإن علينا – نحن الدول الأعضاء – أن نكفل تمكين المنظمة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف من تحقيق النتائج التي يطالب بها مواطنونا.

السيدة فييرا (كابو فيردي) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيسة الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للتعددية والدبلوماسية من أجل السلام، على النحو الموصى به في القرار ٧٣/١٢٧. وتتشرف حكومة كابو فيردي بتأييد إقامة هذا الحدث والإدلاء بآرائها بشأن تعددية الأطراف والدبلوماسية.

وينص دستور كابو فيردي على احترام ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما غرضه الرامي إلى إقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس مبادئ المساواة في الحقوق بين الشعوب، والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. وتدعو كابو فيردي لإنشاء آلية لتعددية الأطراف مؤيدة لمشاركة جميع الدول الأعضاء، فضلا عن الحوار الديمقراطي في العلاقات الدولية التي تحقق التقارب

بين الدول وتبني الجسور بينها وتعزز توافق الآراء وتساعد على النهوض بالقضايا المشتركة والعالمية للبشرية.

ومنذ استقلال كابو فيردي وعلى الرغم من أنها دولة صغيرة، فقد كان من الطبيعي أن تختار تأييد الدبلوماسية وتعددية الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي، ووضعهما في صميم سياستها الخارجية عن طريق تعزيز التعاون الدولي وإقامة الشراكات البناءة. وإذ تؤيد التعددية والدبلوماسية، ترى كابو فيردي أن من الضروري بناء نظام دولي أكثر ديمقراطية وإنصافا، لإيمانها بأن القيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع هي المسار الدائم المؤدي إلى بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

ويقينا فإن التحديات والمشاكل العالمية بحاجة إلى حلول عالمية ملموسة وجعل تعددية الأطراف نهجا مناسبا للتوصل إلى فهم مشترك، فضلا عن التصدي للتحديات والصعوبات التي تتجاوز القدرات الوطنية. والواقع أنه لا يمكن تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات وصون الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب والقضاء على الفقر ومكافحة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو فعال، فضلا عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي إلا من خلال الدبلوماسية والوسائل المتعددة الأطراف.

وتعتبر الأمم المتحدة، بفضل عالميتها ومكانتها المحورية فيما يتعلق بركائزها الرئيسية الثلاث، المحور الطبيعي لتعددية الأطراف العالمي الذي توضع فيه أهم برامج العمل العالمية. وبعد ما يقرب من ٧٥ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، ما زال العالم يواجه تحديات متزايدة التعقيد تقتضي إعادة تنشيط التعددية مع الأخذ في الاعتبار الفكرة الواردة في تقرير الأمين العام أنطونيو غوتيريش عن أعمال المنظمة في عام ٢٠١٨ ”[إذ تتخذ مشاكل اليوم بعدا عالميا متزايدا، أصبحت تعددية الأطراف أيضا أكثر أهمية من أي وقت مضى“ (A/73/PV.1، الفقرة ١)

ختاما، أود أن أقتبس أيضا من كلمات داغ همرشولد: لم تُنشأ الأمم المتحدة لتدخل البشرية إلى الفردوس، بل لكي تنقذها من الجحيم وبعبارة أخرى، فإن النظام الحالي المتوفر لدينا الآن ربما لا يكون مثاليا، وأن هناك دائما مجال لتعزيز كفاءته. بيد أننا نستطيع أن نفعل ذلك عن طريق إجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك. وبوسعنا نحن أن نجعل الأمم المتحدة على أفضل نحو كي يتسنى لها تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

السيد سينكا (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن معالي السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، الذي كان يود أن يشهد الاحتفال بهذا اليوم الدولي الأول لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل رواندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV.78).

وعقب اتخاذ القرار ١٢٧/٧٣ وتحديد يوم ٢٤ نيسان/أبريل اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، ترحّب بوركينا فاسو بتفعيل الاحتفال بهذا اليوم الأول، الذي يشهد، إذا كان ذلك ضرورياً، على أهمية المنظمة لدى جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي المنظمة الأكثر تمثيلاً ورمزية لتعددية الأطراف. وفي الواقع، وُضعت العديد من الصكوك القانونية، تحت رايتها، واتّخذت الكثير من المبادرات تمشياً مع روح الميثاق ومبادئه، التي تستمر في توجيه أعمالنا. فالعديد من الإنجازات التي تقدمها الأمم المتحدة تمثّل الرؤية الإنسانية لمؤسسيها.

وإن بوركينا فاسو على اقتناع بأن تعددية الأطراف هي الأساس الضروري لا من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع فحسب، بل أيضاً للحفاظ على السلام في العالم. إن قيماً مثل الاستقلال الوطني، والسيادة والسلامة الإقليمية، والمساواة فيما بين الشعوب، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتضامن

بين الشعوب هي أركان تعددية الأطراف والدبلوماسية في خدمة السلام لجميع شعوب العالم. ولا بد أن نضيف، إلى هذه القيم، التعددية اللغوية التي تشكل أساس تعددية الأطراف الفعالة، بمعنى أن من الضروري الحفاظ على التوازنات والكرامة والمساواة للجميع. ويجب أن يكون لكل بلد نفس الفرص للمشاركة في المناقشات، وبالتالي، الحصول على المعلومات باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

نحتفل بهذا اليوم في وقت تظهر فيه الأفكار المناهضة لتعددية الأطراف فيما يواجه عالمنا تحديات كبيرة، مثل تفاقم الأعمال الإرهابية، وازدياد التطرف العنيف، واستمرار بعض النزاعات، وتغير المناخ، وزيادة عدم المساواة والفقر وجرائم الفضاء الإلكتروني. ولا يمكن التصدي لكل هذه التحديات إلا في إطار متعدد الأطراف، ولذلك يجب أن نواصل مساعينا المشتركة والمتضافرة مع المثابرة، وأن نسعى باستمرار إلى تعزيز الاتساق، لأن السلام واستقلال الشعوب وإضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية لإحراز تقدّم عالمي للبشرية تستحق، أكثر من أي شيء آخر، التزامنا الثابت.

ومنذ عام ٢٠١٥، كانت بلدي، بوركينا فاسو، ضحية للهجمات الإرهابية التي تسببت بالعديد من الوفيات ولا تزال تسبب الوفيات بينما أتكلم. واقتناعاً من بوركينا فاسو بأن مكافحة الإرهاب لا تنجح إلا في إطار إقليمي ومتعدد الأطراف، أنشأت بمعية أربعة بلدان أخرى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي تسعى للحصول على دعم الأمم المتحدة من أجل تفعيل القوة المشتركة للمجموعة.

وتظل مسؤولية المجتمع الدولي ودوره حاسمين في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، ترحّب بوركينا فاسو بجهود الإصلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأمينها العام. ويرى وفد بلدي أن هذا الإصلاح لن يكتمل إلا بالإصلاح الذي طال انتظاره لمجلس الأمن وبإعادة تشكيل الهيكل المالي الدولي، الذي سيمكننا من أخذ مصالح جميع البلدان في الاعتبار، ولا سيما مصالح البلدان النامية والبلدان التي في حالة ضعف خاصة مثل بوركينا فاسو.

وفي مجال التنمية، لن نتمكّن إلا في إطار متعدد الأطراف من أن نحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن هذا المنظور، من الضروري إشراك المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المتسقة لدولنا.

وفي الختام، تأمل بوركينا فاسو أن يتيح الاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام فرصة للتفكير العميق وتمكين الأمم المتحدة من تعزيز قيمها ومبادئها من أجل استعادة ثقة شعوب العالم بها وتوطيد هذه الثقة من خلال الوفاء بالمقاصد والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

تولى الرئاسة السيد تياري (بوركينا فاسو)، نائب الرئيس.

استؤنفت الجلسة الساعة ٠٥/١٠ يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): قبل المضي قدما، أناشد جميع المتكلمين أن يتوخوا الإيجاز والدقة في مداخلاتهم لتحقيق الاستفادة القصوى من الوقت المحدود المتبقي لنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ولكي نتمكن من الاستماع لجميع المتكلمين المدرجين في القائمة، ينبغي ألا تتجاوز البيانات التي يدلى بها في الجلسات العامة ثلاث دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية، على النحو المعلن عنه في الرسالة الموجهة من رئيسة الجمعية العامة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩.

وكما يذكر الأعضاء، دعت الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣/٧١ الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إلى التقيد الصارم من جانب كل متكلم بالحدود الزمنية لكلمته في الجمعية

العامة، ولا سيما خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى. ويرجى من المشاركين الذين أعدوا بيانات أطول قراءة نسخة موجزة منها وتقديم النص الكامل لبياناتهم إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

كما أنه وفقا للقرار ٣٢٣/٧١، يوصى بتطبيق مبدأ ”البروتوكول محل احترام من الجميع“، الذي يُشَجِّعُ المشاركون بمقتضاه على الامتناع عن إدراج العبارات البروتوكولية المعتادة أثناء الإدلاء ببياناتهم. ومراعاة للفترة الزمنية المحددة، أناشد المتكلمين أن يلقوا بياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى توفير ترجمة شفوية لها إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست على نحو سليم.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تشارك تايلند الآخرين في إعادة التأكيد على أهمية النهج المتعدد الأطراف والدبلوماسية لحل التحديات العالمية وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. إنهما أداتين حيويتين في الشؤون العالمية، ولا سيما بالنسبة للدول الصغيرة مثل بلدي.

فالتحديات العالمية المعقدة، مثل تغير المناخ والفقر والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، لا يمكن التغلب عليها حقا وعلى نحو مستدام إلا من خلال الجهود الجماعية في إطار على نظام دولي قائم على القواعد. ويقول البعض إن الإيمان بتعددية الأطراف يتضاءل في أنحاء كثيرة من العالم. وبالنسبة لتايلند، ثمة حاجة لتعددية أطراف فعالة وللأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. ونجاحاتنا المشتركة – مثل اعتماد خطة التنمية المستدامة الجريئة والطموحة لعام ٢٠٣٠ – دليل على فعالية تعددية الأطراف. ويجب أن نواصل دعم وتعزيز أعمال الأمم المتحدة والنهج المتعدد الأطراف.

أولا، يجب أن نضمن ارتباط العمليات المتعددة الأطراف بمصالح الناس في حياتهم اليومية. ويجب أن نواصل التطلع لأن تصبح نظاما يحظى بقدر أكبر من الثقة ومتمحور بشكل أكبر حول الإنسان. والطريقة الفعالة الوحيدة للقيام بذلك هي إشراك المجتمع المدني، ولا سيما الشباب، والمجتمعات المحلية. فيمكن لهم أن يشكلوا – وهم بالفعل يشكلون – قوة دافعة رئيسية لتحقيق السلام والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة في بلدانهم.

ثانيا، يجب أن نغير خطابنا. وربما تكون التحديات التي تواجه تعددية الأطراف قد أتاحت بالفعل فرصة للتغيير الإيجابي. وتؤيد تايلند الجهود الجارية الرامية إلى تصور إصلاحات الأمم المتحدة وتنفيذها. ويعد التكاتف في الجهود المشتركة الرامية إلى زيادة الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في المنظمة ممارسة قوية. ولكن الأهم من ذلك هو أنه ممارسة ضرورية لكفالة أن نتكيف كي نظل مواكبين للتغيرات.

ثالثا وأخيرا، يؤدي التعاون الإقليمي والأقاليمي دورا حاسما بوصفه لبنات بناء النظام المتعدد الأطراف. ويجب أن نعزز الحوار والتعاون فيما بين المنظمات الإقليمية، وكذلك بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات. وموضوع رئاسة تايلند هذا العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ”تعزيز الشراكة من أجل الاستدامة“ يهدف إلى القيام بذلك تحديدا – ربط الأهداف المشتركة للأمم المتحدة والرابطة بطريقة واضحة ومنسقة.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئيسة مرة أخرى، والانضمام إلى الآخرين في التأكيد مجددا على التزاماتنا وتطلعاتنا المشتركة خلال احتفالنا باليوم الدولي الأول من نوعه لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى التاريخي لإحياء اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. لقد أكد قرار الجمعية العامة ١٢٧/٧٣ على الدور المهم والمحوري الذي تلعبه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية بما يساهم في النهوض

بالركائز الثلاثة للأمم المتحدة، وهي التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وتؤمن مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه بأن صون السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية يحتم تعزيز دور الدبلوماسية متعددة الأطراف وتوثيق التعاون بين الدول لتحقيق تلك الغايات النبيلة.

وهذا بدوره يتطلب تعزيز قدرات الأمم المتحدة للاستجابة للتحديات الماثلة أمامنا وإكمال مسيرة إصلاح هياكلها، وبخاصة تلك المخصصة لبلوغ أهدف التنمية المستدامة، بوسائل شتى منها التصدي لتغير المناخ وتمكين المرأة والشباب مع التأكيد على الارتباط الوثيق بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الأمن والسلام. فهما مرتبطان ببعضهما البعض، فلا أمن دون تنمية ولا تنمية دون أمن.

كما ينبغي على المجتمع الدولي ممثلا في كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العمل على سد الفجوة الكبيرة بين الدول اقتصاديا. إلا أن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق تعددية الأطراف من منطلق الالتزام الحيوي الذي يقع على عاتق المجتمع الدولي لتحقيق التوازن والمساواة.

تؤمن مملكة البحرين بأهمية التحالفات على الصعيدين الإقليمي والدولي لمواجهة كافة التحديات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق، تلعب مملكة البحرين دورا هاما في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، حيث تشارك المملكة في التحالف الدولي ضد داعش والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب وتحالف دعم الشرعية في اليمن. وتضطلع مملكة البحرين بدور حيوي في ضمان حرية الملاحة في الخليج العربي في إطار قوة العمل التي يقودها الأسطول الخامس الأمريكي وفي حماية خليج عدن من القرصنة.

كما تؤكد مملكة البحرين على أهمية التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

وختاما، تؤكد مملكة البحرين على ضرورة معالجة التحديات العالمية عبر تعاون الدول الأعضاء تحت مظلة الأمم المتحدة، وكذلك التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية لإيجاد الحلول المثلى لها وتعزيز الشراكات وأفضل الممارسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتنعم شعوبنا بالأمن والاستقرار.

السيد العتوم (الأردن): أود في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر والتقدير على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى والذي يندرج في سياق جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة ونشر ثقافة السلام.

إننا ونحن نحتفل اليوم بتبني اليوم العالمي للدبلوماسية المتعددة الأطراف لا يجب أن نغفل عن التحديات الصعبة التي تواجه الإنسانية، وفي مقدمتها الإرهاب والتطرف العنيف والتغير المناخي والنزاعات طويلة الأجل والفقر وانعدام المساواة. فهذه التحديات التي نتحمل وزرها جميعا لا سبيل لمواجهتها إلا متحدين إذا ما أردنا إنقاذ أنفسنا وإنقاذ إنسانيتنا.

وعلى الرغم مما نشهده من خطوات أحادية الجانب ودعوات الانعزال، فإن الأردن لا يزال على اقتناعه الراسخ بأن الدبلوماسية والعمل الجماعي هما السبيل الوحيد للقضاء الجذري على النزاعات ومسبباتها. وفي مقدمة هذه النزاعات تبرز القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة والتي تستوجب جهدا دبلوماسيا متصلا ينهي الجمود الذي لازمها لسنوات طويلة. حيث لا يمكننا الحديث حول إقامة السلام في ظل التجاهل العالمي لإيجاد حل شامل وعادل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فهذا النزاع الذي كان أساسا لتنامي الإرهاب والتطرف ما فتئ يهدد الاستقرار في العالم أجمع ولا بد من حل لهذا النزاع ينتهي بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

ولقد كان الأردن ومنذ انضمامه إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ حريصا على تحقيق أهداف الميثاق، فالأردن كان على

الدوام من أكبر الدول المشاركة في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، حيث كانت قواتنا دائما محط الإشادة والتقدير أينما حلت. كما كانت لمشاركاتنا المتعددة في مجلس الأمن، وآخرها في عام ٢٠١٥، أثر كبير في إثراء عمل المجلس، حيث كان الأردن من قدم خطة الشباب والسلام والأمن. كما يسر الأردن الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما تم ترشيحنا لرئاسة مؤتمر إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والمزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

لم تعد الدبلوماسية متعددة الأطراف ترفا فكريا أو شعارا نتغنى به، بل هي القاعدة التي ننطلق منها نحو التسوية السلمية للنزاعات من خلال الالتزام الحقيقي بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وشمول جميع المكونات المجتمعية في عملية التنمية وفي مقدمة هذه المكونات يأتي عنصر الشباب حيث لا بديل عن إشراك الشباب في التعبير عن قضاياهم وتمكينهم اجتماعيا وسياسيا وتثقيفهم حول صناعة مستقبل آمن. وذلك للتضيق على جهود الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي لا تزال تستهدف هذه الفئة، خصوصا ممن يعانون من التهميش ويفتقدون الشعور بمعنى المواطنة الحقيقية.

ختاما، لا بد من الإشارة إلى الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة كحجر الزاوية للدبلوماسية في العالم، حيث تبرز في هذا السياق، الجمعية العامة وهي الجهاز المتعدد الأطراف الأكبر تمثيلا كمنصة لا غنى عنها لمواجهة التحديات التي تواجهنا. والأردن بصفته الرئيس المشارك لمجموعة العمل الخاصة بتنشيط أعمال الجمعية حريصا على التواصل مع كافة الشركاء للوصول إلى وثيقة ختامية توافقية قابلة للتطبيق تسهم في جعل الجمعية العامة والأمم المتحدة أكثر اتصالا مع الشعوب التي تتطلع لهذه الجمعية وللأمم المتحدة لتحقيق غد أفضل ومستقبل واعد لنا ولأبنائنا.

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أنغولا البيان الذي أدلى به ممثل رواندا باسم مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78)

كما نود أن نشكر الرئيسة على عقد هذه الجلسة، نظرا لأن الموضوع مهم جدا بالنسبة لواقعنا الحالي. إن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية، أنشئت لتكون بمثابة منتدى متميز للدبلوماسية وتعددية الأطراف، ويجب أن تظل في طليعة الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والسعي إلى التسوية السلمية للمسائل المختلفة التي تؤثر على البشرية والعالم الذي نعيش فيه.

وينبغي أن يكون الاحتفال باليوم الدولي للتعددية والدبلوماسية من أجل السلام بمثابة فرصة لنا جميعا لتقييم عملنا المتعلق بتعزيز القيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهو أيضا فرصة كبيرة للكثيرين منا لزيادة الوعي بأهمية تعددية الأطراف بوصفها أداة فعالة في العلاقات الدولية، وللمضي قدما في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إرساء السلام الدائم والمستدام، ولبناء توافق في الآراء بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن الحوار والنهج المتعدد الأطراف جزء من المبادئ والقيم الأساسية للحكومة الأنغولية عندما يتعلق الأمر بدرء الأزمات وإيجاد الحلول السلمية والدائمة للصراعات على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وللأسف، ما زلنا نشهد عددا من الصراعات حول العالم لا تطبق فيها هذه المبادئ، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية والاقتصادية للسكان المتضررين. إن الطابع المتغير للصراعات – وبالتحديد تصاعد الإرهاب، والاتجار بالأشخاص، والاتجار بالمخدرات، والجهات المسلحة المتعددة من غير الدول الضالعة في الصراعات حول

العالم – يعزز إيماننا بأنه لا بد من تعزيز التعاون من أجل القضاء على هذه الآفات بفعالية.

وتؤيد أنغولا الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام والرامية إلى تحويل المنظمة وجعلها أكثر توازنا وإنصافا، وبالذات اقتراح إصلاح مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة بما يعكس على نحو أفضل الواقع الجغرافي السياسي الحالي. ويجب أن تجري تلك الإصلاحات من أجل زيادة الفعالية في التعامل مع المناطق التي تعاني من الصراعات أكثر من غيرها، ولتعزيز المبادرات الدبلوماسية الوقائية، وتحسين الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان.

ومع احترام أنغولا لمبادئ السيادة والاستقلال، فهي تؤمن أيضا بأهمية تعددية الأطراف للحفاظ على السلم والأمن، وزيادة التطور في العالم باعتبار ذلك تركة للأجيال المقبلة. ولذلك، فإننا نوجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء من أجل مواصلة دعم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي تقوم بعمل هام دعما لتلك الخطة.

السيدة يانيث لوثا (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي اليوم بأول احتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. إن إكوادور، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة، مقتنعة بقيمة تعددية الأطراف باعتبارها عنصرا رئيسيا في حياة المجتمع الدولي.

وقواعدنا الدستورية هي تلك التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل الأساس الذي تقوم عليه سياستنا الخارجية. إن بلدي مقتنع بقيمة العمل المسترشد بمبادئ احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من كل الصعوبات والشكوك، ولأننا نرغب في أن نرى عالما أفضل وأكثر عدلا، فإننا نؤمن بأن تعددية الأطراف لها القدرة على تهيئة الإتصال، وتذكرنا بأن الحوار لا يزال أداة أفضل من الأسلحة. وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي كلمات الأمين العام بأنه ينبغي للمنظمة أن تكون أداة للدبلوماسية من أجل السلام. وذلك الاقتناع هو سبب وجودنا في هذا الجهاز وفي المحافل المتعددة الأطراف الإقليمية، التي تستند إلى نفس المبادئ، وحيث يشكل التعاون أساس جميع المبادرات.

ونعتقد أن الركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة تعزز وتكمل بعضها البعض. ويتجلى ذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والدبلوماسية الوقائية، وروح إصلاح الأمم المتحدة على النحو الأمثل، والاتفاقات العالمية التي التزمنا بها. ولا يكون هذا ممكنا بوسيلة أخرى؛ وفي هذا الصدد، إن لكل عضو صوت وله حق التصويت.

وتتجلى قيمة تعددية الأطراف ليس فقط في الاحتفال بهذا اليوم، ولكن في الجهود الجارية المشتركة التي نتخذها كل يوم من أجل تعزيز القانون الدولي والسلام المستدام عن طريق الدبلوماسية. إن السلام هو حجر الأساس لحقوق الإنسان، الأمر الذي له تأثير على التنمية.

السيد دوكي إسترادا ماير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة على عقد هذا الحدث في أوانه. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب سري لانكا للهجمات المروعة التي وقعت يوم الأحد الماضي.

في السنة المقبلة، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، في نهاية الحرب العالمية الثانية، دخل ميثاق الأمم المتحدة، الذي وقعه ٥١ عضوا مؤسسا من بينهم البرازيل، حيز النفاذ، وهو ما يمثل معلما تاريخيا في السعي من أجل السلام عن طريق التوفيق المتعدد الأطراف. وعلى مدى العقود السبعة والنصف الماضية، توطدت الأمم المتحدة بوصفها أكثر تعبير مشروع عن تعددية الأطراف. وقد أصبحت أداة لا غنى عنها في البحث عن السلام والعدالة والتنمية. إن هذه المناسبة البارزة لمرور ٧٥ عاما على إنشاء المنظمة فرصة ممتازة للنظر في بعض

التحديات التي تواجهها اليوم، والتفكير في مستقبل تعددية الأطراف في ضوء تلك التحديات.

إن العديد من هذه التحديات في مجال الأمن الدولي، ولا يسعنا إلا أن نذكر الصعوبة التي يواجهها المجتمع الدولي في إيجاد الحلول السياسية للصراعات في جميع أنحاء العالم. وإلى حد كبير، فإنه من خلال تحديث آليات حوكمة إدارة الأمم المتحدة ستتمكن من التغلب على هذه التحديات. لقد أخفقنا في تحديث مؤسساتنا الرئيسية لكي توضح بشكل مناسب المشهد الجغرافي السياسي الحالي، والنظام الدولي المتعدد الأقطاب الآخذ في التزايد، مع ازدياد وجود البلدان النامية. إن مناطق كاملة ذات سجلات ممتازة من حيث المساهمة في السلام والأمن الدوليين لا تزال غير متمتعة بالتمثيل المناسب في إدارة النظام الدولي.

وخلال ٧٥ عاما من العلاقة المثمرة مع الأمم المتحدة، دافعت البرازيل دون كلل عن أهمية تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة كوسيلة للسعي من أجل حلول مشتركة للتحديات الدولية. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن تكون المنظمة قوية وأكثر انسجاما مع حقائق القرن الحادي والعشرين، المختلفة عنها في عام ١٩٤٥. وعندئذ فقط ستتمكن تماما من ممارسة دورها الرئيسي بوصفها المؤسسة العالمية المكرسة لتعزيز السلام والتنمية والتعاون فيما بين البلدان، والسعي إلى تحقيق الكرامة الإنسانية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز تعددية الأطراف، التي تعتبر الأمم المتحدة أفضل مرادف لها.

السيد بارو (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن السنغال، أود أن أنقل تعازينا القلبية إلى سري لانكا، حكومة وشعبا، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي أسفرت عن سقوط مئات الضحايا. ويدين وفدي تلك الأعمال البغيضة، التي لا يمكن إيجاد أي مسوغ لها.

تؤيد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل رواندا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV. 78).

قبل ستة أشهر تقريبا، وفي جلسة علنية، دعانا مجلس الأمن إلى النظر في دور الأمم المتحدة في تعزيز تعددية الأطراف (انظر S/8395). والآن، ومن خلال هذه المناقشة حول اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، سنحت لنا فرصة جديدة لإعادة النظر في فضائل تعددية الأطراف بوصفها حجر الزاوية في منظمتنا.

لقد خطت تعددية الأطراف التي ترمز إليها الأمم المتحدة، خطوات جبارة في ميدان السلم والأمن، لا سيما من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وفي تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الملموس، بما في ذلك من خلال أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ ومكافحة تغير المناخ بإبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

نحن مقتنعون بأن توطيد أركان تعددية الأطراف يتطلب حتما إنشاء منظومة أمم متحدة أكثر شمولا وفعّالية تمثل مصالح المجتمع الدولي بأسره، لأن التحديات الراهنة تتجاوز الحدود، وأظهرت القدرة المحدودة للدول على معالجتها بشكل فردي. ولذلك، تحث السنغال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة على الاستمرار في إصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة، في جملة أمور، وتؤيد الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام.

إن تعزيز تعددية الأطراف يتطلب أيضا دعما لمبادرات التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يثني وفدي على التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

أما وقد جعلت السنغال من تعددية الأطراف محورا رئيسيا لسياستها الخارجية منذ انضمامها إلى السيادة الدولية، فما برحت تضطلع بدور نشط في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ما تقوم به السنغال من أعمال تتعلق بمنع نشوب الصراعات وحلها على الصعيدين الإقليمي والدولي، تساهم بانتظام في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومما لا شك فيه أنه اعتراف بالتزامها المستمر ومؤداه أن المجتمع الدولي يبدي بانتظام ثقته بالسنغال، كما هو الحال الآن بالنسبة لرئاسة بلدي لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٩ في دورته الأربعين.

فلنعترف بوضوح بأن هناك نقصا واضحا في الثقة بالمؤسسات الوطنية والدولية، ويرجع ذلك أساسا إلى التوقعات التي تتبدد من حيث منع نشوب الصراعات وحلها، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحد من جوانب الإجحاف، وتعزيز حقوق الإنسان. بالإضافة إلى المحافل الدولية والإقليمية، لا يزال تعزيز تعددية الأطراف مرهونا بنجاح السياسات الوطنية، ولا سيما سياسات الدول التي تشهد صراعات. وهذا يتطلب نهجا شاملا يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب، في جميع منتديات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن التي تطرقت إليها أنفا، ذكّرنا الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش بتعريف بسيط للتعددية.

> ”ليست سوى بلدان تجتمع، وتحترم بعضها البعض وتنشئ أشكالا من التعاون تضمن تحقيق السلام والرخاء للجميع في كوكب ينعم بالصحة“ (S/8395، الصفحة ٣).

إذا كان بوسعنا أن نعمل معا بشأن الإصلاحات البعيدة المدى لمنظمتنا التي وضعها الأمين العام في عام ٢٠١٨، علينا إذن أن نُبقي على الأمل للتغلب على التحديات المترابطة التي تواجه البشرية جمعاء بغية تحقيق مجتمع دولي أكثر اتحادا وسلاما واستقرارا وازدهارا، وأكثر قدرة على الصمود، وذلك انطلاقا من روح تعددية الأطراف.

السيد كبايدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد توغو البيانين اللذين أدلى بهما ممثل رواندا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل فنزويلا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78)، في اطار البند ١٥ من جدول الأعمال.

تهنئ توغو رئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام والترويج له، وفقا للقرار ١٢٧/٧٣ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

بعد توغو إلى السيادة الدولية بفترة وجيزة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٦٠، انضمت إلى الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، بذلك أعادت تأكيد التزامها الكامل بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا يزال حتى الآن، أكثر أداة تمثيلية ورمزية لتعددية الأطراف. ويغتنم وفدي هذه الفرصة للترحيب بمساهمة توغو والأعضاء الآخرين في مختلف أجهزة المنظمة في تسوية منازعات معينة بالوسائل السلمية، ولا سيما من خلال مساهمتنا بقوات في سائر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقبل كل شيء، من خلال مشاركة بلدي، في مناسبتين، في مجلس الأمن، لفترتين ١٩٨١-١٩٨٢ و ٢٠١٢-٢٠١٣.

لذلك، فإن بلدي، وهو حاليا عضو في مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، سيواصل الترويج لنهج يقوم على تعددية الأطراف والدبلوماسية، داخل تلك الكيانات وفي الجمعية العامة، مما سيمكن من إحراز تقدم فيما يتعلق بالركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة: التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تلاحظ توغو وتثني على مختلف مبادرات الإصلاح التي أطلقها

السيد أنطونيو غوتيريش لتمكين منظمتنا المشتركة من معالجة العديد من المشاكل المتعددة الجوانب والمعقدة التي تواجه عالمنا اليوم، والتي يتطلب حلها القيام بعمل جماعي مصمم ومتضافر.

أخيرا، نود أن نبرز بأن توغو صادقت حتى الآن على أكثر من ١٠٠ صك متعدد الأطراف مودعة لدى الأمين العام، أو انضمت إلى تلك الصكوك أو قبلت بها. بالإضافة إلى ذلك، بلدي عضو في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ويعتقد أن جميع هذه الهيئات تؤدي دورا حاسما في تعزيز تعددية الأطراف والحفاظ عليها وفي تيسير الدبلوماسية لخدمة السلام. لذلك أود أن أؤكد هنا أهمية تعددية الأطراف والقانون الدولي وأهميتهما، وأن أعرب عن ثقة حكومة توغو وشعبها بالمقاصد والمبادئ المكرسة ببلاغة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة غرينيون (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة على عقد هذا الاجتماع المهم بشأن الحفاظ على قيم تعددية الأطراف وعلى تزويدنا بالمذكرة المفاهيمية المفصلة المرفقة برسالتها المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، والتي نسترشد بها مناقشاتنا. وأشكر وكيلة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن التحديات الحالية التي تواجه تعددية الأطراف، وعلى تحديدها للإمكانات التي تنطوي عليها هذه التعددية لدفعنا نحو التصدي للتحديات العالمية المشتركة التي تواجهنا (انظر A/73/PV.78).

تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا رواندا وفنزويلا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز، على التوالي (المرجع نفسه).

ونشارك الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن خالص تعازينا لحكومة سري لانكا وشعبها. فالمأساة الأخيرة التي حدثت هناك مؤشر على أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديداً عالمياً لروح تعددية الأطراف وقيمها الأساسية.

يقوم نهج كينيا في سياستها الخارجية على أساس الفرضية الرئيسية المتمثلة في أن مستقبلها مرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار وأمن منطقتها دون الإقليمية المباشرة والمنطقة الأفريقية عموما، بل والعالم بأسره. وتلك هي الدعامة الأساسية لدولة كينيا ورخاء مواطنيها وسبل عيشهم. ونحن نؤيد تأييدا تاما المبادئ والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها تجسيدا لجهودنا الجماعية الرامية إلى دعم مبدأ تعددية الأطراف باعتباره الأساس لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ولهذا السبب، فإن هدف سياسة كينيا الخارجية محدد بوضوح بأنه ”تعزيز التعاون الدولي وتعددية الأطراف“، وهو يسترشد بالمبادئ التالية: أولاً، تحقيق التعايش السلمي مع الدول المجاورة والدول الأخرى؛ وثانيا، تسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛ وثالثا، تعزيز التكامل الإقليمي؛ ورابعا، احترام المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول؛ وخامسا، احترام القواعد والأعراف والقوانين الدولية.

ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الاتجاهات المتزايدة نحو النزعة الانفرادية بشأن العديد من المسائل والحالات التي تواجه العالم اليوم، بما في ذلك الهجمات المتزايدة على العولمة والتعصب السياسي. لقد ارتكز النظام الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير على سيادة القانون والالتزام بالتجارة الحرة. وأدت العولمة الاقتصادية الناجمة عن ذلك إلى انتشال الملايين من براثن الفقر، الأمر الذي أمكن تحقيقه بفضل تعددية الأطراف ورغبة الدول الأعضاء في تبني التعاون الدولي. ومن المسلم به أن فوائدها لم تُجن بشكل موحد، وقد عزز ذلك عدم المساواة في جميع أنحاء العالم. والحوار متعدد الأطراف حول مكمن علة النموذج العالمي الحالي هو أفضل السبل للمضي قدما.

ويعتقد وفد بلدي أن إصلاح مؤسساتنا المعنية بالحوكمة الاقتصادية والسياسية على جميع المستويات لجعلها أكثر

استجابة لاحتياجات المواطنين، في عصر المعلومات الرقمية المترابط الحالي، سيكون أمرا حاسما. ويجب أن تستند المؤسسات الجيدة، الوطنية والدولية على حد سواء، إلى سيادة القانون وتوفير المنافع العامة بكفاءة. وإصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية، كأن يصبح مجلس الأمن أكثر شمولا وتمثيلا، هو أمر حاسم لتعددية الأطراف. ويجب أن تظل مؤسسات الحوكمة العالمية، بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما، في طليعة المؤسسات التي تستكشف وتوجه جهودنا الجماعية الرامية إلى تحديد وفهم ومعالجة التحديات والعمليات العالمية التي تتجاوز قدرات فرادى الدول الأعضاء على حل المشاكل.

ويعتقد وفد بلدي أن مفتاح إطلاق الإمكانات الكاملة لتعددية الأطراف هو السعي إلى أن تكون قابلة للتكيف وشاملة قدر الإمكان في إيجاد حلول لتحدياتنا المشتركة. ولذلك، ستكون هناك حاجة دائمة إلى إرادة سياسية قوية لدعم تعددية الأطراف.

في الختام، نعتقد أن تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة وتنشيط الجمعية العامة يجب أن يكونا تجسيدا لتأكيد الدول الأعضاء على تعددية الأطراف.

السيد رحمتوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين السابقين ونعيد تأكيد التزامنا الثابت بتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. ويسرنا أن ننضم إلى الجمعية العامة اليوم في الاحتفال باليوم الدولي الأول لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

في الوقت الحاضر، ليس بمقدور أي دولة التصدي للتحديات التي تواجهنا مثل الحروب الطويلة الأمد والنزاعات التي لم تُحل والإرهاب والتطرف والفقر والمرض والهجرة غير المشروعة وتغير المناخ. وهي تحديات تزداد تفاقما بسبب انعدام الأمن الإقليمي والعالمي الذي لا يمكن التنبؤ به والتدخل الخارجي والحروب بالوكالة والتهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل وتآكل القواعد الدولية الملزمة قانوناً. وتستدعي هذه المخاطر عملا متعدد الأطراف يقوم على المساواة، ويجري تعزيزها من خلال تقاسم المسؤولية؛ ويمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف.

وتسعى كازاخستان دون كلل إلى تعزيز تعددية الأطراف المثلى والشفافية والنزاهة والوساطة النزيهة وتدابير بناء الثقة والشراكات، وجميعها سمات مميزة لسياستنا الخارجية. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى بناء نظام عالمي قائم على القواعد وعالم أكثر أمنا يلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أيضاً تنشيط تعددية الأطراف بتنفيذ القرارات المتخذة في أديس أبابا وسنداي وباريس ومراكش وإسطنبول وكاتوفيتسه في إطار عمليات عالمية أخرى وبمشاركة النساء والشباب. ولن تكون تعددية الأطراف فعالة إلا إذا كانت هناك شراكات وثيقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولهذا السبب، أنشأت كازاخستان في عام ١٩٩٩، بالتعاون مع ١٥ دولة أخرى، المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وهو منتدى حكومي دولي لتعزيز التعاون من أجل النهوض بالسلام والأمن والاستقرار في القارة. واليوم، يضم المؤتمر ٢٧ بلدا من جمهورية كوريا إلى إسرائيل.

وشجع بلدي فكرة إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا بوصفه منبرا متميزا لتعزيز الدبلوماسية الوقائية. وعلى مدى السنوات الـ ١١ الماضية، كان للمركز سجل يبعث على الفخر من الإنجازات التي تحققت في تخفيف الظروف التي يُحتمل أن تتطور إلى نزاع وفي مساعدة بلدان المنطقة في الحفاظ على الاستقرار.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمكن أن تنجح بنفس الطريقة مع تعزيز المساعي الإقليمية. وبناء على ذلك، يقترح بلدي أن يقام في ألماتي مركز أقاليمي للأمم المتحدة لوضع النماذج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في وسط آسيا

وأفغانستان. وقد تم توفير مبنى حديث ومجهز تجهيزا كاملا، مصمم خصيصا وفقا لمتطلبات الأمم المتحدة لـ ١٤ وكالة من وكالات الأمم المتحدة مناط بها ولايات إقليمية ودون إقليمية ومتعددة الأقطار. ونأمل أن يستمر هذا الوجود الميداني الموحد للأمم المتحدة، القائم حاليا تحت سقف واحد، في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في منطقتنا بنجاح.

وفي مجال السلام والأمن، أثبتت كازاخستان أنها رائدة أخلاقيا في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. فقد أنشأت، مع جيرانها، منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا كمنبر لتعددية الأطراف، وهي الآن تجمع بين مناطق من أقاليم أخرى لزيادة التعاون بين المناطق.

لا يمكن دحر الإرهاب الدولي من دون استجابة منسقة. ولذلك، أطلقت كازاخستان مدونة السلوك من أجل عالم خالٍ من الإرهاب خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقد وقَّعت نحو ٨٠ دولة من الدول الأعضاء المتفقة في الرأي على مدونة السلوك هذه، وتكاتفت للوفاء بالتزاماتها في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وغيرها من الصكوك.

ومن الأمثلة الأخيرة البارزة على تعددية الأطراف نشر ١٢٠ من حفظة السلام المؤهلين تأهيلا جيدا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في إطار الكتيبة الهندية. ونحن فخورون إذ إن هذه الشراكة المبتكرة مع الهند في مجال حفظ السلام قد أقيمت خلال عضوية كازاخستان غير الدائمة في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

وفي الختام، تعرب كازاخستان عن تضامنها مع الآخرين دفاعاً عن تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام بوصفهما السبيل الوحيد لتحويل عالم متأزم إلى كوكب واعد يفيض أملاً.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن شكري لرئيسة الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78).

بادئ ذي بدء، يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات الآخرين جميعا في الإعراب عن تضامننا مع شعب سري لانكا وحكومتها، في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة.

لطالما اعتبرت بنغلاديش – الاقتصاد الناشئ، والبلد الذي يدين بالكثير للأمم المتحدة في قيامه كدولة مستقلة، والبلد الذي يؤمن بنظام عالمي قائم على القيم والقواعد – تعدديةَ الأطراف منهل إلهام ومعقل دعم. ويكمن منشأ ذلك في التصريح الذي أدلى به مؤسس دولتنا، بانغاباندهو شيخ مجيب الرحمن، في عام ١٩٧٤ من على هذا المنبر قائلاً: ”ونحن في عالم يتسم بالصراع والبؤس الإنساني، فإن الأمم المتحدة تبقى محور أمل الإنسان في مستقبل أفضل.“ (A/PV.2243، الفقرة ٢١).

كما أن رئيسة وزرائنا الموقرة الشيخة حسينة تأتي في طليعة مناصري تعددية الأطراف. فقد حضرت الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة على مدى السنوات العشر الماضية على التوالي حتى الآن. وربما تعدّ من بين قلة قليلة من قادة العالم الذين شاركوا في اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة على السواء. وليست هذه قناعتنا فحسب؛ بل إننا نسهم أيضا في تعددية الأطراف بسبلنا المتواضعة.

وتشارك بنغلاديش في معظم مشاورات الأمم المتحدة وعمليات وضع المعايير بشأن المسائل العالمية، سواء أكانت تخص التنمية أو حقوق الإنسان أو السلام والأمن. وإن مساهمتنا في تعميم مفهوم ثقافة السلام في مناقشات الأمم المتحدة، ومشاركتنا القوية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، وتقديم دعمنا مؤخراً إلى مفهوم الحفاظ على السلام الذي تبناه الأمين العام، كلها تصب في خدمة صون السلام

والأمن الدوليين. كما أننا نعمل على دفع المسائل المتعلقة بالخروج من فئة أقل البلدان نموا وتغير المناخ من أجل دعم خطة التنمية العالمية. وأمام أسرع أزمات التشرد التي شهدها العالم، التي استلزمت منا تأمين المأوى لـ ١,٢ مليون من الروهينغيا، فقد لجأنا مرة أخرى إلى إشراف الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع جهودنا الثنائية. ويجسد هذا كله التزامنا الثابت بتعددية الأطراف وثقتنا فيها.

وقد وسع الخطاب العالمي المتعدد الأطراف نطاقه باطراد ليشمل المسائل التي قلّما نجد بلداً بوسعه معالجتها بمفرده. إن تحديات عصرنا، مثل تغير المناخ، والتشريد القسري، والنزاعات، والتعصب القومي، والإرهاب، وعدم المساواة، والهجمات الإلكترونية، والمسائل الصحية، جميعها تتجاوز الحدود. أما سلسلة الهجمات الإرهابية المروعة في جميع أنحاء العالم فما هي إلا تذكير بأن ما من أحد في مأمن وأن مصائرنا مترابطة. ومن الحماقة أن نعتقد أن العالم النامي وحده بحاجة إلى تعددية الأطراف، وأن سائر المحظوظين في غنى عنها.

ولا يقتصر الأمر على التحديات الناشئة عن الثورة الصناعية الرابعة، بل هناك أيضاً فرص هائلة. ولا بد لنا أن نغتنم هذه الفرص لصالح البشرية وأن نبقي الجوانب السلبية بعيداً. وعلى الرغم من مجموعة القوانين الدولية المذهلة التي طورتها الأمم المتحدة على مدى سبعة عقود، لا تزال هناك ثغرات خطيرة تتعلق بوضع المعايير على الصعيد العالمي، ليس فيما يخص الآفاق المستجدة والناشئة فحسب، بل أيضا في بعض المجالات القائمة المتصلة بالتراث المشترك للبشرية. إننا بحاجة إلى حوكمة عالمية وأحكام قانونية دولية في جميع هذه المجالات، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعددية الأطراف.

ومن هذا المنطلق، ينبغي لتعددية الأطراف أن تنجح وتزدهر، بدل أن تتدهور. إن العالم بحاجة إلى تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى. وبصرف النظر عن الإرادة السياسية، ما من شيء بوسعه إنقاذ تعددية الأطراف غير استعادة ثقة الناس فيها، ولن يحدث ذلك إلا إذا أشركت الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف ككل جميع الجهات المعنية – أي أوساط الأعمال، والمجتمع المدني، ولا سيما الشباب – في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والالتزامات التي لم يتم الوفاء بها، ومواجهة التحديات العالمية والاستفادة من الفرص الجديدة. والأهم من ذلك، لا بد أن تحقق كل هذه الخطوات تغييرات إيجابية وملموسة في حياة عامة الناس. ومرة أخرى، فإن المسؤولية تقع على عاتقنا نحن، الدول الأعضاء، حتى نجعل النظم المتعددة الأطراف نظماً عملية المنحى وموجهة نحو تحقيق النتائج.

وليس دعم تعددية الأطراف مجرد حماية مبدأ ما، وإنما هو السبيل الوحيد المتاح لإنقاذ العالم من العديد من التحديات. والخيار الأنسب لنا هو شراكتنا ووحدة هدفنا التي تسترشد بتعددية الأطراف، فالاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، والذكرى السنوية العشرون لثقافة السلام التي سنُحييها في وقت لاحق من هذا العام، والذكرى السنوية الخامسة والسبعون للأمم المتحدة في العام القادم ستكون مناسبات للإعراب عن إرادتنا الجماعية في هذا الاتجاه.

السيد أوديدا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي ومواساة حكومة بلدي إلى سري لانكا شعباً وحكومة، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال عطلة عيد الفصح. ونواسي أسر الضحايا ونتقدم إليهم بتعازينا.

ويود وفد بلدي أن يضم صوته إلى صوت من تكلموا من قبل في تهنئة رئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذا اليوم الدولي الأول على الإطلاق لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، الذي نعكف إبانه على التفكّر جدياً في الالتزامات التي تم التعهد بها وقت إنشاء الأمم المتحدة. وبذلك، أود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وزير

خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية بصفته رئيس حركة بلدان عدم الانحياز والممثلة الدائمة لرواندا بصفتها رئيسة مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV.78). ويود وفد بلدي الإدلاء بالملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية.

بوصف أوغندا بلداً ناميا غير ساحلي ومن بين أقل البلدان نموا، فإنها تؤمن بأن النظام المتعدد الأطراف لا يزال الأداة والإطار العملي الوحيد الذي يمكن بفضله بلوغ الأهداف المتعددة الأوجه الرامية إلى القضاء على الفقر، ودفع النمو الاقتصادي، وتعزيز التنمية المستدامة، ومكافحة التحديات العالمية لتغير المناخ، ومنع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام والأمن، والقضاء على ويلات الحروب، والتصدي لتحديات الإرهاب والتعصب، من بين جملة مسائل أخرى.

إن الالتزامات التي تم التعهد بها وقت إنشاء الأمم المتحدة، قبل ٧٤ عاما والإنجازات الملهمة التي تلت منذ ذلك الحين كان لها عميق الأثر على حياة الكثير من الناس والبلدان والأمم، بما في ذلك أوغندا. فإننا مدينون بوجودنا لمبادئ الميثاق وأسرة مؤسسات المنظمة. ومع ذلك، نتفق جميعا اليوم على أن المنظمة قد بلغت مرحلة لايزال فيها النظام المتعدد الأطراف – وهو حجر الأساس الذي شيدنا عليه الهيكل الدولي الراهن – معرضا للخطر.

ويدرك وفد بلدي المخاطر المتزايدة التي تهدد تعددية الأطراف وتقوض إلى حد كبير التنفيذ الفعال لولاية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وإذا لم تعالج تلك التهديدات بجدية فإنها ستطال المبادئ الأساسية التي قامت عليها المنظمة. ولذلك، نتفق على أن هناك حاجة متزايدة إلى تعزيز تعددية الأطراف وعمليات صنع القرار المرتبطة بها والدفاع عنها والنهوض بها. ونوافق أيضا على أن ثمة حاجة إلى إعادة تأكيد التزامنا بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء بإيجاز على بعض المجالات التي لا تزال تشكل شاغلا أساسيا في هذا الصدد. ومع التسليم بأن النظام المتعدد الأطراف نفسه معيب، فإننا نُفضل أن يكون لدينا نظام متعدد الأطراف يفتقر إلى الكمال على ألا يكون لدينا أي شيء على الإطلاق.

أولا، ينبغي الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجمعية العامة لكفالة أن تظل الجمعية منتدى لحوار حكومي دولي حقيقي.

ثانيا، ينبغي إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا للبلدان التي تتألف منها الأمم المتحدة، ولا سيما للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا أو غير الممثلة على الإطلاق في بعض الفئات.

ثالثا، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعزز تعاونها بشكل جماعي للتخفيف من حدة التحديات المتزايدة في معالجة مشاكل من قبيل نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

رابعا، يجب على الدول الأعضاء كذلك أن تعزز بصورة جماعية تعاونها في مجال منع ومكافحة الإرهاب، وينبغي لها أن تنفذ بدقة جميع الصكوك الدولية ذات الصلة التي تحكم هذه المجالات.

خامسا، بشأن دور الجزاءات التي تنفذها لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، فإننا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن ممارسة سلطته المتعلقة بفرض الجزاءات بحذر، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وسادسا، فيما يتعلق بالقدرة على إنفاذ السلام وعلى حفظ السلام، نؤيد إطار مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ التي أطلقها الأمين العام ولكننا نعتقد أن القواعد الحالية المتعلقة بميزانيات وعمليات حفظ السلام ينبغي تعديلها

لتعبر عن الأوضاع القائمة على أرض الواقع حيث تتحمل بلدان – ومناطق مثل أفريقيا – أعباء كبيرة بصورة متزايدة.

في الختام، من المهم للغاية أن تعيد جميع الدول الأعضاء تكريس أنفسها للتمسك بميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي. فالتجاهل الصارخ لاحترام القانون الدولي يهدد على نحو متزايد صون السلام والأمن الدوليين، وهو وضع خطير ينبغي أن نسعى جميعا لمنع تدهوره. وأود أن أجدد شكر وفد بلدي لرئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى. وبدعم من نتائج الحوار غير الرسمي بشأن السياسات فيما يتعلق ببناء الثقة وأهمية تعددية الأطراف الذي عُقد يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع، آمل أن يفيد اجتماعنا اليوم في توجيه أعمال الجمعية العامة في هذا الصدد. وتظل أوغندا ملتزمة بأداء دورها، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، في المحافظة على سلامة النظام المتعدد الأطراف.

السيد بصديق (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لرواندا نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/73/PV.78)

في البداية، أود أن أشكر الرئيسة على مبادرتها المتعلقة بعقد أول اجتماع رفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام والترويج له. فالوقت مناسب دائما لتناول مسألة تستحق اهتمامنا الكامل. كما نشكر فنزويلا، التي تصرفت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، بوصفها القوة الدافعة الرئيسية وراء تنظيم هذا الاحتفال. وفي الواقع، فإن السؤال الأساسي ينبغي أن يتعلق بالكيفية التي يمكننا بها التمسك بتعددية الأطراف في وقت يبدو فيه أنها تواجه تحديات. هل نؤمن بتعددية الأطراف، وعلى وجه التحديد، هل لدينا فهم مشترك لماهية التعددية؟

بادئ ذي بدء، ليس من السهل إيجاد إجابات، ولكن ثمة أرضية مشتركة لا خلاف عليها. ويتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، وغيرنا، إلقاء نظرة متفحصة على الأطر المتاحة لدينا، والتي تمثل الأمم المتحدة من بينها دعامة قوية للعمل المتعدد الأطراف ومنارة ومهدا له. وكما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، فإن الأمر كلف البشرية حربين عالميتين للتوصل إلى صك يستهدف منع حدوث كارثة أخرى من شأنها إبادة الجنس البشري. ولا يوجد شيء أفضل من اسم المنظمة ذاته، الأمم المتحدة، للدلالة على نجاح تعددية الأطراف والإيمان بها، حيث أن معناه واضح – أمم اتحدت – بوضوح بما يتجاوز عضوية دولة واحدة، ولكنها دول تعمل معا من أجل صالح العالم بأسره.

ولدينا أداة ثمينة، ألا وهي، ميثاق الأمم المتحدة، ولكن هل ننفذ في الواقع السلطة الكاملة لهذا الصك؟ هل نحترم المعنى الكامل للمقاصد والمبادئ الواردة فيه؟ ومن الواضح أنه بعد مرور أكثر من ٧٠ عاما على وجودها، تحتاج الأمم المتحدة إلى تعديل هياكلها لجعلها أكثر أهمية وكفاءة واحتراما.

وثمة خطوات يجب اتخاذها. وفي هذا الصدد، فإن إصلاحات الأمم المتحدة ستشكل جزءا لا يتجزأ من تعزيز تعددية الأطراف. وهناك العديد من المسائل الهامة التي ظلت معلقة لفترة طويلة جدا: تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عدد أعضائه واستعراض أساليب عمله. ومن شأن كل ذلك أن يصب في صالح زيادة الكفاءة والجدوى والمصداقية، وفي نهاية المطاف، في صالح تعددية الأطراف.

ويتمثل أحد المسارات الرئيسية التي يتعين تعزيزها في العمل الوثيق مع المنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، نثني على التعاون والتنسيق القائمين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونحث بقوة على تعزيزهما.

وتكمن معالجة المسائل التي لا تزال مطروحة في النظر إلى الأمم المتحدة بمنظور الكفاءة في حل النزاعات الإقليمية. وعلى الرغم من النجاح الهائل الذي شهدناه في ناميبيا وتيمور – ليشتي، كم عدد الإخفاقات التي أُلقي باللوم فيها بصورة غير مبررة على الأمم المتحدة؟ ومن الواضح أن بعض المسائل، مثل قضية فلسطين، ظلت جاثمة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ مولد المنظمة، ولكن هذا الفشل لا يمكن النظر إليه باعتباره فشلا لتعددية الأطراف.

وتشكل النزاعات الإقليمية، القديمة منها والجديدة، اختبارا حاسما مستمرا لقيمة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. ولكن هل نحن جميعا متساوون في المسؤولية عن حالات عدم النجاح هذه؟ وإذا التزمنا فحسب بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة، فإن بعض الدول الأعضاء، لا سيما في مجلس الأمن، تتحمل واجبات محددة لا يمكن تجاهلها.

كما تعني تعددية الأطراف حماية حياة كل إنسان على وجه الأرض وضرورة تعزيز رفاه البشر. كما تشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما تنطوي عليه من مسؤولية مشتركة وتضامن وأفكار عدم ترك أحد يتخلف عن الركب والقضاء على الفقر، اختبارا آخر لتعددية الأطراف.

ولا يمكن لأحد ضمان رفاهه، إن تجاهل رفاه جميع الآخرين. ولا أحد في مأمن إن لم يكن الجميع آمنين. وقضايا تغير المناخ والهجرة والإرهاب هي قضايا عالمية وتتطلب اتخاذ إجراءات عالمية منسقة.

إنها تشكل دعوة واضحة للعمل والتوصل إلى الحلول المتعددة الأطراف، عندما يتعين على القوى الكبيرة والصغيرة، القوية وغير القوية، أن تفكر معًا وأن تعمل مع الاحترام المتبادل والشعور بالمسؤولية المشتركة.

أتمنى أن نستمد بعض التفاؤل من أولئك الذين كانوا، قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، مصدر إلهام لصياغة ميثاق الأمم المتحدة. لقد ولّدت القيم والمبادئ والأهداف والآليات مجتمعة زخمًا ملهمًا، لكن للأسف، أعاقتها رؤى ضيقة.

وفي نظرنا، فإن تعددية الأطراف والوطنية ليستا متناقضتين ولا ينبغي النظر إليهما على أنهما متعارضتان. ولا يمكن لعالمنا، هذه القرية العالمية، أن يتحمل التهميش أو الاستبعاد؛ أو أن يرغم على قبول مثل هذه الآلام، لأنه سينتهي بنا المطاف في العيش داخل حصون محاصرة، لن يعيش فيها المحاصرون والمحاصَرون في هدوء، ولكن في مواجهة مريبة.

إن الأعاصير لا تعرف حدودًا، ولا أشعة الشمس تعرف حدودًا، ولا توجد سوى طريقة واحدة لتخفيف أضرار الأعاصير، وإعادة بناء ما يتم تدميره والسماح لضوء الشمس بالسطوع على الجميع، وذلك بالتحديد من خلال تعددية الأطراف.

(*تكلم بالعربية*)

في الختام، إذا كان لدينا إرادة سياسية قوية ولدينا إرادة سياسية في تخطي التحديات التي تواجه المنظومة الأممية، كما ذكرتها من قبل فبذلك يمكن لنا أن نقول حقا أن هناك تعدد أطراف فيما يخص النشاط الأممي، وهذا ما نحبذه ونؤكد عليه مرة أخرى.

السيد كاي – كاي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن سيراليون، اسمحوا لي أن أنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإدانة الصريحة للهجمات الإرهابية الأخيرة على الأبرياء في الكنائس والفنادق في سري لانكا.

وأشيد برئيسة الجمعية العامة وأشكرها على استضافتها هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى الأول للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وتعزيزه.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل رواندا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، ووزير خارجية فنزويلا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78).

ينعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى في عصر تسوده الشكوك والتحديات العالمية، بما في ذلك ظهور تهديدات جديدة تميل إلى تقويض جهودنا الرامية إلى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب في جميع أنحاء قريتنا العالمية. إن دورات الصراع والعنف التي لا تنتهي على ما يبدو، والآثار المدمرة لتغير المناخ، وانتشار الإرهاب وأكبر أزمات إنسانية ومتعلقة باللاجئين والهجرة في التاريخ الحديث، تثير الشكوك حول مدى فعالية آليتنا الدولية الحالية وقدرتنا على تعزيز السلام وتوفير الحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام في إطار أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إننا نواجه تحديا في طرح أفكار مبتكرة وآليات موثوقة من شأنها إنهاء جميع الصراعات سلميا، وتعزيز التقدم الاجتماعي والسلام والأمن وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتأمين مستويات معيشة أفضل للبشرية. وليس لدينا بديل للتعددية لمواجهة تلك التحديات.

ولا شك في أنه لا يوجد بديل لهذه المنظمة، الأمم المتحدة. وينبغي للجمعية العامة، في هذا الصدد، التفكير في تدابير الإصلاح التي من شأنها تعزيز التزامنا الجماعي بإعلاء المقاصد والمبادئ التي تأسست عليها منظمتنا. ولا يمكننا أن ندافع عن قضية العدالة والشرعية عندما تظل مناطق هامة من عالمنا، بما في ذلك أفريقيا، مستبعدة وممثلة تمثيلا ناقصا في واحد من أرفع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، ألا وهو مجلس الأمن.

وبالنظر إلى المستقبل، يجب ألا نغفل عن التزامنا المشترك بضمان عالم يسوده السلام والأمن من خلال حل خلافاتنا، بما في ذلك النزاعات الوطنية والدولية، من خلال الحوار البناء. ويجب أن نحترم آليات الوساطة الحالية المنصوص عليها في الميثاق ونعطي الأولوية لتعزيزها. ويجب تعزيز دور المنظمات الإقليمية، بالشراكة مع الأمم المتحدة، لتعزيز الاستجابات على المستوى الإقليمي في تنفيذ التدابير الوقائية، مثل آليات الإنذار المبكر.

إن سيراليون كدولة صغيرة، وعلى أساس تاريخنا الحديث، تدرك مزايا تعددية الأطراف وأهميتها في تعزيز السلام وتحقيق الأمن والتنمية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بضرورة أن تواصل الأمم المتحدة الاستفادة من المكاسب التي تحققت في جهود الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء وفيما بين منظماتنا وترتيباتنا الإقليمية ودون الإقليمية، مع الاستفادة من التجارب التي ساعدتنا على تحقيق نسبي للسلام والأمن على الصعيد الدولي. إن عضوية سيراليون في اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك إسهاماتنا في حفظ السلام الدولي، هي شهادات على إيماننا الثابت بالتعددية.

وبوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، لدينا التزام ببناء مجتمع عالمي أكثر عدلاً وشمولاً للجميع ومساواة من المجتمع الذي نعيش فيه اليوم. لقد حان الوقت لنرتقي إلى مستوى الحدث ونتحمل مسؤوليتنا الأخلاقية من خلال استخدام صوتنا وإجراءاتنا الجماعية لدعم الأشخاص المتأثرين بالنزاعات والفقر وتغير المناخ وغيرها من الآفات.

في الختام، يجب أن يكون تصميمنا الجماعي على الالتزام بالتعددية أولوية فورية. وسيكون لتقاعسنا عن العمل أثر مدمر على كرامة البشرية. وفي هذا الصدد، تكرر سيراليون التزامها بتعددية الأطراف وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومُثُله العليا وأهدافه، وهو التزام تعهدنا به عندما انضممنا إلى المنظمة بصفتنا الدولة العضو المائة في عام ١٩٦١.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص تعازي فرنسا لحكومة سري لانكا وشعبها في أعقاب الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت يوم الأحد في عيد الفصح. ونعرب عن تعاطفنا ومواساتنا لضحايا تلك الأعمال الهمجية، وكذلك عن تضامننا في مواجهة هذا العنف البغيض.

وأود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئيسة الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة الافتتاحية للاحتفال باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا تأييدا تاما البيان الذي ألقي أمس بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/73/PV.78). وسأضيف ببساطة بضع ملاحظات هذا الصباح بصفتي الوطنية.

إن هذا اليوم الدولي الجديد موضع ترحيب خاص بالنظر إلى التحديات التي تواجه التعاون الدولي والقانون الدولي في الوقت الحالي. وهي حالة تشكل مصدر قلق حقيقي. فالنقد لا يطال أداء المؤسسات الدولية والأمم المتحدة فحسب؛ وإنما ثمة تشكيك أيضا في أهمية الأدوات المتعددة الأطراف في حد ذاتها وأهمية السعي الجماعي والتعاوني لإيجاد حلول للمشاكل التي نتشاطرها وأهمية مفهوم القواعد المشتركة التي تنطبق بالتساوي على الجميع.

بيد أنه لم يسبق للتهديدات والتحديات التي يتعين علينا أن نواجهها معا أن كانت بهذا التعدد والترابط؛ ويشمل ذلك النزاعات المعقدة التي طال أمدها والتفاوتات العالمية المتصاعدة والأزمة المناخية والبيئية وظهور أنواع جديدة من التهديدات غير المتناظرة، فضلا عن التطورات التكنولوجية الجديدة. ولم يسبق لنا قط، كدول وبشر، أن كنا أكثر اعتمادا على بعضنا بعضا. والاستجابة الوحيدة لهذه التهديدات العالمية هي استجابة عالمية قائمة على نهج عالمي تعاوني يجسد ترابطنا.

ويجب أن ندعم ونحدث المنظمات الدولية لتمكينها من العمل كشبكة وتعزيز قدرتها على الاتصال بالمجتمع المدني والقطاع الخاص حتى يمكنها العمل عن كثب قدر الإمكان مع النساء والرجال والأطفال في سياق الاستجابة لشواغل مواطنينا، التي تتراوح من الشواغل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى مسائل الصحة والتعليم ومكافحة الفقر، والدفاع عن حقوقهم. وتشكل الإصلاحات التي يضطلع بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش خطوة في الاتجاه الصحيح. وتعيد فرنسا تأكيد دعمها الثابت له ولجهوده الجارية لتحديث المنظمة، التي تظل تشكل حجر الزاوية للتعاون الدولي والأمن الجماعي.

لا يوجد أي تناقض بين دعم تعددية الأطراف والدفاع عن السيادة الوطنية؛ بل على العكس تماما. ومن هذا المنطلق، تضافرت جهود فرنسا وألمانيا واليابان وكندا لإطلاق ”التحالف من أجل تعددية الأطراف“، الذي يسعى إلى التنسيق بين الدول الملتزمة بالتعاون والحوار وتنظيم العلاقات الدولية على أساس احترام المبادئ المتفق عليها، وبصفة خاصة احترام الحقوق الأساسية وسيادة القانون. ونريد أن نبعث برسالة واضحة مفادها أن الغالبية العظمى من الدول تواصل دعم تعددية الأطراف ولا تزال ملتزمة بالأمم المتحدة. ولطالما التزمت هذه الأغلبية الصمت لأننا كنا نعتقد أن أهمية التعاون الدولي أمر غني عن البيان. وإذ يبدو أن ذلك لم يعد الحال اليوم، توجب على تلك الدول أن تنهض وتجهر بالدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة.

وستضطلع فرنسا بدورها كاملا في هذه الجهود، مع مواصلة الدفاع بثبات عن تعددية أطراف فعالة وقوية، خدمة للسلام والأمن الدولي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ودعما لمكافحة تغير المناخ وعدم المساواة. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خير مثال على أهمية هذا الطموح الجماعي الراسخ في ميثاق الأمم المتحدة. والتعاون ليس دائما الخيار الأسهل ولكنه خيار الأمن، إذ لا وجود للأمن سوى الأمن الجماعي، وهو

أفضل ضمان للسلام الدائم. وهذا هو الالتزام الذي تقطعه فرنسا مجددا لشركائنا بحسن نية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر الكرسي الرسولي رئيسة الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام والحسن التوقيت بشأن موضوع تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

إذ نناقش الكيفية التي يمكن بها تعزيز النظام المتعدد الأطراف، يود وفد بلدي أن يُذكر بأن من الشروط التي لا غنى عنها لنجاح الدبلوماسية المتعددة الأطراف حسن سريرة الأطراف وحسن نيتها واستعدادها للتعاون ولمعاملة بعضها بعضا باحترام ونزاهة وإنصاف وانفتاحها على التوصل إلى حلول مشتركة للتغلب على الخلافات. وحيثما غاب ولو عنصر واحد من هذه العناصر، فإن النتيجة تكون البحث عن حلول انفرادية، وهو ما ينتهي عادة بسيطرة الأقوياء على الضعفاء.

وقد تحدث البابا فرانسيس، في خطابه أمام السلك الدبلوماسي في بداية هذا العام، عن الغرض من الدبلوماسية المتعددة الأطراف وخصائصها ومسؤولياتها في السياق المعاصر. وسلط الضوء على أربع نقاط.

وكانت النقطة الأولى أولوية العدالة والقانون. ومن المثير للقلق أن نرى تجدد ظهور اتجاهات لفرض وتحقيق المصالح الوطنية الفردية من دون اللجوء إلى الصكوك التي يوفرها القانون الدولي لحل الخلافات وضمان احترام العدالة، بما في ذلك من خلال المحاكم الدولية. وينتج هذا الموقف في بعض الأحيان عن ردود أفعال القادة الحكوميين على القلق المتزايد بين مواطنيهم الذين يرون أن الإجراءات والقواعد التي تحكم المجتمع الدولي بطيئة ومُجردة، وفي نهاية المطاف، بعيدة كل البعد عن احتياجاتهم المحددة. ومع ذلك، تظل الحاجة إلى احترام القانون والعدالة أساسية داخل المجتمعات الوطنية وداخل المجتمع الدولي على حد سواء. وقد تحشد الحلول الانفعالية والعاطفية والمتعجلة توافقا في الآراء على المدى القصير؛ غير أنها لن تحل المشاكل الأعمق، بل إنها تخاطر بتفاقمها.

والنقطة الثانية هي الدفاع عمن هم في أشد الحالات ضعفا. إن أمام المجتمع الدولي، في جهوده الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، مهمة تتمثل في سماع صرخات من يمرون بشدائد وإعطاء صوت لمن لا صوت لهم والتنديد بالإجراءات التي تؤثر على حياتهم. ويتبادر إلى ذهننا ضحايا النزاعات والحروب الدائرة والطوائف العرقية والدينية المضطهدة والأشخاص المشردون الذين اضطروا للفرار من ديارهم والذين اضطروا للهجرة بسبب الفقر والاضطهاد والكوارث الطبيعية والاضطرابات المناخية. إن السلام ليس خيرا جزئيا على الإطلاق، بل هو خير يشمل الجنس البشري بأسره. ويجب ألا تتهيب الدبلوماسية من أجل السلام ملاقاة الغرباء والفقراء والذين يعانون وأن تستمع لما يريدون قوله.

ثالثا، تقوم تعددية الأطراف بدور الجسر بين الشعوب وبناة السلام. والسلام هو، في الواقع، ثمرة لمشروع ثقافي وسياسي كبير يرتكز على المسؤولية المتبادلة والترابط بين البشر. ويتطلب السلام جهدا مستمرا لأنه لا يتحقق بشكل نهائي وحاسم؛ فهو تحد قديم جدا ومتجددا أبدا. إنه يستتبع تحويل القلوب والعقول. إنه داخلي ومجتمعي في آن معا. وهو يقتضي بعد النظر ولا يقتصر على البحث عن حلول قصيرة الأجل بل يتطلب الصبر والحوار واحترام مواقف الآخرين، إنه بحث مشترك عن المنفعة المتبادلة.

رابعا وأخيرا، تدعونا الدبلوماسية المتعددة الأطراف إلى الاستمرار في التركيز على مصيرنا المشترك وعلى الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك. ولا يمكن جعل العلاقات الدولية رهينة للقوة

العسكرية والتخويف المتبادل ومخزونات الأسلحة، التي تنطوي على نفقات هائلة ولن تشكل أبدا أساسا للتعايش السلمي بين أعضاء الأسرة البشرية. وإنما يجب أن يستلهم مصيرنا المشترك أخلاقيات التضامن وأن يشمل إعادة النظر في علاقتنا مع بيتنا المشترك، كوكب الأرض، بإعادة اكتشاف عظمة الهبة التي تلقيناها متمثلة في هذا العالم ومسؤوليتنا الفردية والمشتركة بوصفنا رعاة له ومواطنين فيه وبناة لمستقبله.

ويجب أن يقوم الفهم الجديد لتعددية الأطراف على فكرة المجتمع الدولي بوصفه أسرة من الدول الملتزمة بالسعي إلى تحقيق مصالح الجميع، وليس القلة. وهي تتطلب إظهار التضامن من جانب الحكومات والمنظمات الدولية وكل النساء والرجال. ويتمثل أساسها المتين في المسؤولية الجماعية والمشتركة من أجل الصالح العام وتنمية أولئك الأكثر احتياجا، بحيث يمكن لكل شخص أن يكون موضع ترحيب وأن يشارك كعضو في الأسرة العالمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أتقدم بأحر تعازينا إلى سري لانكا، وأن أعرب عن تضامننا مع شعبها.

ونشكر الرئيسة على عقد هذه الجلسة العامة الهامة بغية تعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام تمشيا مع التزامها الثابت بتلك القيم.

وتؤيد دولة فلسطين البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/73/PV.78).

كان لا بد من حربين عالميتين لإقناع البشرية بكبح جماح أسوأ غرائزها والتصرف وفقا لوازع الخير في طبيعتها. فقام المجتمع الدولي ببناء الأمم المتحدة واعتماد ميثاقها، وأنشأ محكمة العدل الدولية. وخطا القانون الجنائي الدولي خطواته الأولى المرتبكة. واعتمدنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف. ووضعنا المعاهدات لتنظيم العلاقات الدولية وتكريس الالتزامات الوطنية. ومنذ ذلك الحين، كان هناك العديد من الأمثلة على الكيفية التي عززت بها تعددية الأطراف ما حققته البشرية من أوجه تقدم كبير على الرغم من الظروف المتغيرة والصعبة، بما في ذلك ما اعتُمد مؤخرا من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

بيد أن التاريخ لا يتبع مسارا خطيا،، ويجب علينا أن نقر بأوجه القصور والنكسات. ويجب علينا أن نعترف بأن النظام المتعدد الأطراف، في حالات كثيرة وحتى يومنا هذا، لم يتمكن من الاستجابة لبعض المسائل الأكثر إلحاحا في عصرنا، أو للنزاعات والأزمات الطويلة الأمد في جميع أنحاء العالم. لكن ذلك لا يعني أنه ينبغي لنا التخلي عن المشروع؛ بل هو يسلط الضوء على ضرورة إكماله.

وليك يكون نهج تعددية الأطراف فعالا، يجب أن يستند إلى القانون الدولي. وهو يتطلب الاتساق، لأن المعايير المزدوجة تقوض مصداقية النظام الدولي. ويتطلب الوضوح، لأن الغموض والتسويات الزائفة لن تنقذ النظام بل ستجعله أكثر عرضة للهجمات. ويتطلب التصميم في الدفاع عما نؤمن به، مهما كانت الصعاب ومهما كانت الظروف، لأن الكثير من الأمور على المحك. وأخيرا، يتطلب التضامن، لأننا لن نستطيع هزم الشرور المحدقة بنا إلا بالتعاون فيما بيننا.

لقد كان نهج تعددية الأطراف دوما عرضة للهجوم من جانب الذين يؤمنون أن القوة سنبغي أن تنتصر على الحق، والذين هم على استعداد للتضحية بالمصالح الطويلة الأجل لتأمين المكاسب السياسية القصيرة الأجل، والذين يؤمنون

بوجوب أن يختار المرء بين حب البلد وحب البشرية، والذين نسوا دروس التاريخ المؤلمة، والذين يسعون إلى تقويض سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والذين يتحدون القيم والمبادئ التي كنا نظن أننا كرسناها للجميع إلى الأبد.

كيف أصبحت هذه الأفكار شائعة في بعض البلدان؟ كيف يمكن أن تُستخدم كشعارات جيدة في الحملات الانتخابية وللفوز في الانتخابات؟ لقد سارت البشرية على ذلك الدرب في السابق وتعلم جيدا نهايته. وينبغي ألا نقدم أي إعتذار ونحن ندافع عن تعددية الأطراف وسيادة القانون الدولي والعدالة والعلاقات الودية بين الدول والحرية والسلام.

فالمقاصد والمبادئ التي تكمن في صميم النظام المتعدد الأطراف لا تتقادم أبدا. وهي ردنا على الأهوال التي شهدتها البشرية في الماضي والتحديات العالمية في الحاضر والمستقبل. وهكذا، فإنها لا تجسد سذاجتنا بل استبصارنا.

وفلسطين في وضع جيد يؤهلها لإدراك أهمية وحدود النظام المتعدد الأطراف. والفلسطينيون يتمتعون بالتضامن والدعم الدوليين، إلا أنهم لا يزالون يعانون من أطول احتلال في التاريخ المعاصر. وتوافق الآراء الدولي بشأن قضية فلسطين، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة، لا يزال هو الأساس الوحيد للسلام. بيد أن هناك افتقارا إلى تدابير التنفيذ بغية ضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، ومحاسبة من ينتهكونها.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بدعم من الدول في جميع أنحاء العالم، لا تزال تؤدي دورا رائدا في توفير الاستجابة الإنسانية والبشرية لاحتياجات اللاجئين الفلسطينيين، ولكن لا تلوح في الأفق أي بارقة أمل في نهاية محنتهم.

وعلى الرغم من أوجه القصور في النظام المتعدد الأطراف، التي يشعر بأثرها أبناء شعبنا في أجسادهم، أقف هنا اليوم لأعلن مجددا إيماننا بتعددية الأطراف والتزامنا بالقانون الدولي بينما يواصل أبناء شعبنا كفاحهم من أجل الحرية والكرامة، وبينما نسعى جاهدين إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام للجميع. ونتعهد بأن نظل طرفا فاعلا نشطا في تعزيز ودعم النظام المتعدد الأطراف والقائم على القواعد لصالح البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد ماردیني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر اللجنة الدولية للصليب الأحمر المشاركة في الاحتفال باليوم الدولي الرسمي الأول لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام. باعتبار اللجنة الدولية للصليب الأحمر قيما على القانون الإنساني الدولي، وجهة فاعلة محايدة ونزيهة ومستقلة في مجال العمل الإنساني، وحائزة لعدة مرات على جائزة نوبل للسلام تشريفا لأنشطتنا الإنسانية خلال الحرب، فإنها ترى أنه من المهم أن تعرض منظورها بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. وعلى وجه الخصوص، نود أن نسلط الضوء على الطابع المترابط للبشرية وتعددية الأطراف.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أقرت الدول أنه إذا تعذر منع نشوب الحروب، فيجب شنها ضمن حدود معينة. وجمعت البشرية الدول لصياغة اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والتفاوض عليها واعتمادها، وهي الاتفاقيات التي أصبحت اليوم في صميم القانون الإنساني الدولي وتمثل التزاما مشتركا للبشرية. وبعد التصديق عليها على الصعيد العالمي، صارت قواعد الحرب تلك النتيجة الأساسية لتوافق الآراء على الصعيد المتعدد الأطراف. فهي تجسد ما يمكن تحقيقه من خلال تعددية الأطراف الفعالة – فبتعاون الدول فيما بينها، يمكنها وضع القواعد والتمسك بها واتخاذ الإجراءات.

وقد صممت اتفاقيات جنيف لحماية سلامة وكرامة ورفاه الأشخاص المتضررين من النزاع. وقد أدرك صائغوها أنه عندما نستثمر فيما نشترك فيه كبشر، نحقق نتائج إيجابية. وهكذا، يُمنع التعذيب وسوء المعاملة والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي. ويمكن للمستشفيات أن تؤدي وظائفها، وبمقدور الموظفين الطبيين تقديم المساعدة للجرحى والمرضى. والأشخاص المحتجزون يُعامَلُون معاملةً إنسانية. ويمكننا أن نعتبر أعداءنا بشرا. وعندما نتمسك بالقانون الإنساني الدولي ونحترمه، فإنه يؤدي إلى التخفيف من المعاناة البشرية.

فالبشرية وتعددية الأطراف يقعان في صميم الأمم المتحدة، وهما ما يجمعنا اليوم. ففي هذا المحفل المتعدد الأطراف نضع المعايير التي تدعم البشرية. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف. فلنتذكر روح تلك الاتفاقيات ولنتمسك بالكرامة الإنسانية حتى في خضم الحرب. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نضمن احترام هذه القوانين. ومن خلال تعددية الأطراف يمكننا أن نحقق ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة تورسني (الاتحاد البرلماني الدولي) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن هذا اليوم الدولي الأول لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام يدفعنا إلى إلقاء نظرة فاحصة على منظومة الحوكمة العالمية التي تقودها الأمم المتحدة والأسباب الجذرية لانعدام الثقة المتزايد في المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وكان هذا هو الموضوع الرئيسي لجلسة الاستماع البرلمانية المشتركة في شباط/فبراير في الأمم المتحدة، التي جمعت أكثر من ٢٠٠ من البرلمانيين. وأظهرت الجلسة دعما قويا لتعددية الأطراف داخل المجتمع البرلماني العالمي، ولكنها شددت أيضا على الحاجة إلى إصلاحات بعيدة المدى بغية جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية.

إن بقاء الأمور على حالها لم يعد خيارا. وتعددية الأطراف، كالديمقراطية، هي عمل جارٍ نحو مثل أعلى – عمل يجب ألا يتوقف، لأنه الأمل الوحيد لمستقبل شعوبنا وكوكبنا. وكما قال العزيز داغ همرشولد، إن الأمم المتحدة ”لم تنشأ لتأخذنا إلى النعيم، بل لتنقذنا من الجحيم.“ ولحسن الحظ، لم يعد البرلمانيون متفرجين في العلاقات الخارجية، بل أصبحوا مشاركين نشطين. والبرلمانات هي الرابط الأساسي بين الناس والأمم المتحدة بوصفها منظمتهم العالمية.

ويمكن للبرلمانيين، إن كانوا على علم جيد بعمليات صنع القرار والإصلاحات المؤسسية، أن يساعدوا في مساءلة الحكومات عن التزاماتها الدولية وأن يكونوا بمثابة منصة إضافية لطرح الأفكار بشأن عمليات الأمم المتحدة الهامة.

وكما سمعنا في الجلسة، فإن أحد الأسباب الرئيسية لكون تعددية الأطراف في أزمة أن الناس لا يثقون في حكوماتهم، وبالتالي لا يثقون بالمنظمات الحكومية الدولية التي تنتمي إليها. ويُنظر إلى الكثير من الحكومات على أنها تعمل لصالح القلة، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وحرمان أعداد متزايدة من الناس من حقوق الإنسان.

ومن المفارقات أن المسافة بين المؤسسات العالمية والشعوب قد اتسعت بدلا من أن تضيق رغم التحديات العالمية مثل تغير المناخ والهجرة ونزع السلاح النووي والإرهاب، حيث تشتد الحاجة إلى حلول متعددة الأطراف. ولا يوجد تناقض حقيقي بين الحقوق السيادية والحلول المتعددة الأطراف. وكما ذكر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، يمكن خدمة المصلحة الوطنية على أفضل وجه من خلال المشاركة في عمليات عالمية تجمع كل البلدان معا.

لكن الاتفاقات الدولية لا تساوي شيئا إن لم تنفذ بشكل سليم. وعدم الوفاء بالتزاماتنا يؤدي إلى مزيد من خيبة الأمل إزاء الحكومات وتعددية الأطراف. وجلسة شباط/فبراير أكدت مجددا الدور الرئيسي للبرلمانات في تنفيذ الاتفاقات مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغيرها كثير.

والاتحاد البرلماني الدولي سيواصل المساعدة في بناء الجسور بين البرلمانات والأمم المتحدة كما فعل خلال السنوات العشرين الماضية. سنعمل على تشجيع المناقشات البرلمانية، إذ تسعى الأمم المتحدة إلى إعادة تنظيم جميع هيئاتها الرئيسية، وكذلك إجراء المزيد من المناقشات في البرلمانات حول ميزانية الأمم المتحدة، التي لا يفهمها معظم البرلمانيين جيدا.

وكما أشار أحد المتكلمين في جلسة الاستماع، يجب أن يرى الناس ويشعروا في جميع أنحاء العالم أن كل ما نقوم به هنا هو لمصلحتهم. هذا هو التحدي الذي نواجهه اليوم حقا. ولاستعادة الثقة في تعددية الأطراف، لا بد من تعزيز المساءلة والشفافية من القاعدة إلى القمة وفي جميع المجالات.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التعاون الإسلامي.

السيد مهدييف (منظمة التعاون الإسلامي) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة سري لانكا وجميع أولئك الذين عانوا من الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد، والتي ندينها بشدة.

وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وأن أشكر جميع الدول الأعضاء التي أيدت الاحتفال بتعددية الأطراف بالتصويت مؤيدة إعلان اليوم باعتباره اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام.

إن منظمة التعاون الإسلامي تؤمن بتعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية من خلال التركيز على إقامة مجتمعات شاملة وتحقيق السلام المستدام، الآن أكثر من أي وقت مضى.

وتواصل منظمة التعاون الإسلامي اتباع سياسة التواصل والمشاركة في مجتمعاتها لتشكيل شراكات هادفة وعملية من أجل توليد ثقافة التعايش والسلام واحترام الكرامة الإنسانية. ولتحقيق هذه الغاية، تستخدم منظمة التعاون الإسلامي إدارتها المتخصصة في الحوار والتواصل، إضافة إلى وحدة السلام والوساطة التابعة لها، للمساعدة في تعزيز الحوار على المستوى الإقليمي – والعمل مع الاتحاد الأفريقي مؤخرا للتخفيف من حدة الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتتابع منظمة التعاون الإسلامي عن كثب التطورات السياسية في السودان، وتحث جميع الأطراف على الحفاظ على حوار بناء، مع دعم خيارات الشعب السوداني وقراراته بشأن مستقبله. وفي جنوب آسيا، تسلم منظمة التعاون الإسلامي بالحاجة إلى الاستئناف المبكر لعملية الحوار بين باكستان والهند، والتي تعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية والسلام في المنطقة. أخيرا وليس آخرا، شاركت منظمة التعاون الإسلامي لفترة طويلة في تيسير عملية السلام في جنوب الفلبين، وستواصل القيام بذلك.

ولطالما شددت منظمة التعاون الإسلامي على ضرورة قبول التنوع والترويج للتسامح والسلام، كما يتضح من مختلف قرارات المنظمة والقرارات الصادرة على مستوى الوزراء ورؤساء الدول. ونعتقد أن التحديات الحالية مثل كراهية الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية والعنصرية وخطاب الكراهية يجب معالجتها من خلال الحوار والتسامح وتعزيز تعددية الأطراف والتعايش.

ومن المؤسف أن الأخطار التي من صنع الإنسان، مثل المآسي الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة والعنف الطائفي والعقائدي وجرائم الكراهية تشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحقيق وحماية المثل العليا للسلام. وتشكل الاتجاهات المتزايدة لكره الإسلام والتمييز ضد المسلمين مصدر قلق كبير لمنظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي. ولا يزال المسلمون يعانون في أنحاء مختلفة من العالم بسبب أشكال مختلفة من التمييز والقولبة النمطية وأعمال العنف. ولمكافحة هذا الاتجاه، ينبغي لنا أن نؤكد باستمرار على أن التنوع سيظل أكبر رصيد في العالم.

لذلك، أود أن أسترعي انتباه الجمعية بوجه خاص إلى استمرار العنف والاستخدام العشوائي للقوة ضد مسلمي الروهينغا في ميانمار، مما أدى إلى حالة وخيمة تؤثر على عدد كبير من المدنيين في جميع أنحاء المنطقة. لقد قتل الآلاف من الأشخاص وتشرد أكثر من مليون شخص قسرا، مع هدم ممتلكاتهم وأماكن عبادتهم وحرقها.

وبما أن المجتمع الدولي يقف على استعداد للدفاع عن تعددية الأطراف اليوم، ينبغي لنا أيضا أن نعرب عن رفضنا القاطع لجميع الأعمال والقرارات الانفرادية التي تسعى إلى الاعتراف باحتلال إسرائيل للقدس الشرقية والجولان السوري. وبالنظر إلى الطابع الشائك للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، من الأهمية بمكان تشجيع تعددية الأطراف في البحث عن حل عادل ودائم من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والدعوة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي طال أمده منذ عام ١٩٦٧.

في الختام، فإن هذا الحدث يتيح لنا فرصة لتوكيد عزمنا على تعزيز التنوع والحوار بين الأديان والثقافات. إن منظمة التعاون الإسلامي عاقدة العزم على مواصلة العمل مع شركائها في هذا الصدد، لا سيما الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، مع تعبئة الدول الأعضاء فيها من أجل نشر وتعزيز ثقافة السلام، بالترادف مع جهودها لتعزيز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة التذكارية.

بهذا اختتمت الجمعية جلستها التذكارية بمناسبة اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.